

نحس الحسن بن طرول نائب جهره الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
ويشاء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونأمر بإصداره وإشاعته الى توانين الدولة :

قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٦

قانون تصديق اتفاقية

التنقيب والمشاركة في انتاج البترول في المملكة الاردنية الهاشمية
بين

سلطة المصادر الطبيعية

و

شركة (جوردان هنت اويل كورباتي)

المادة ١ - يسمي هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية التنقيب والمشاركة في انتاج البترول في المملكة الاردنية الهاشمية بين سلطة المصادر الطبيعية وشركة (جوردان هنت اويل كورباتي) لسنة ١٩٨٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تمنح سلطة المصادر الطبيعية وحدها بموجب هذا القانون حق اجراء العمليات البترولية من تنقيب واكتشاف واستخراج واستثمار في حدود منطقة المقعد المبينة في الاتفاقية الملحقه بهذا القانون ، ولها صلاحية منح هذا الحق لغيرها كما هو مبين في الاتفاقية المذكورة .

المادة ٣ - تعتبر الاتفاقية الملحقه بهذا القانون والمفوضين سلطة المصادر الطبيعية وشركة (جوردان هنت اويل كورباتي) صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها كجزء من هذا القانون ويعمل بالأحكام الواردة فيها وفي جميع ملحقاتها بالرغم مما ورد في أي قانون آخر ساري المفعول .

المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء يكلون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٨٦/١/١

الحسن بن طلال

وزير الداخلية حسن الكايد	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الخارجية طاهر المصري	وزير المواصلات محي الدين الحسيني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء لوقان الهنداوي	وزير العمل والشعبة الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن
وزير الاستثمار العامة المهندس محمود الحوامدة	وزير الاوقاف والشؤون والتدريسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزیز الخطيب	وزير شؤون الارض المحتلة مروان دويين	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحمود
وزير الزراعة المهندس احمد بخلفان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب د. حنا عوده	وزير التكوين والصناعة والتجارة د. رجائي المشير
وزير المياه د. محمد النجار	وزير التخطيط د. زيد حمزة	وزير الصحة د. زيد حمزة	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمد الخطيب

اتفاقية مشاركة في الانتاج

عقدت هذه الاتفاقية في عمان ، الاردن في الخامس من شهر آب ١٩٨٦ ،
فيما بين سلطة المصادر الطبيعية الاردنية (وتسمى فيما بعد " السلطة ") ،
والمؤسسة في المملكة الاردنية الهاشمية (وتسمى فيما بعد " الاردن ") بموجب
القانون رقم ١٢ لعام ١٩٦٨ وبين جوردان هنت اويل كورباتي (وتسمى فيما بعد
ب " المقاول ") ، شركة مؤسسه وفق وتعمل في ظل قوانين ولاية ديلاوير الولايات
المتحدة الامريكية .

بما ان جميع البترول في اماكن تواجدته الطبيعية داخل الحدود الاردنية
يعتبر ملكا للاردن ، و

بما ان الاردن ترغب في الاسراع في التنقيب عن مصادر البترول الممكنه
وتنميتها في المنطقة وكذلك يرغب المقاول في ان يشارك ويساعد الاردن في التنقيب
وتطوير انتاج مصادر البترول الممكنه في المنطقة ، و

بما ان الاردن فوضت السلطة لمفاوضة وتنفيذ هذه الاتفاقية ، اعتبرت انه
بغض النظر عن أي شيء يعارض ما ورد في الاتفاقية ، فان نصوص هذه الاتفاقية
تعلو على اية نص او فعل او مرسوم او قانون من شأنه ان يناقض بنود هذه الاتفاقية ، و

بما ان المقاول راغب في تحمل الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية
بخصوص التنقيب وتطوير البترول في المنطقة .

لذلك فقد اتفق الطرفان على ما يلي :

هكاهن العزل

المادة الأولى

تعريفات

لاغراض هذه الاتفاقية والملاحق المرفقة بها يكون للعبارات المعروفة فيما يلي المعاني المخصصة لها في هذه المادة الأولى (١).

(١) "التابع" تعني للمقاول

(١) شركة ، شراكه ، أو أى شخصية اعتبارية أخرى يكون فيها المقاول مالكا بصورة مباشرة أو غير مباشرة خمسين في المائة (٥٠%) أو أكثر من مجموع الاسهم المطروحة أو المنافع في الشركة أو أى منافع ملكية غيرها لها حق في التصويت .

(٢) شركة ، شراكه ، أو أى شخصية اعتبارية أخرى تملك بصورة مباشرة أو غير مباشرة خمسين بالمائة (٥٠%) أو أكثر من اسهم المقاول المطروحة ، منفعه في الشراكه أو اية منافع ملكية أخرى لها حق في التصويت .

(٣) شركة أو شراكه أو شخصيه اعتباريه أخرى تكون خمسون بالمائة (٥٠%) أو أكثر من اسهمها أو منافع الشراكه فيها أو اية منافع ملكية أخرى قائمه ولها حق التصويت ، مملوكة مباشرة أو غير مباشرة من قبل شركة أو شراكه أو شخصيه اعتباريه أخرى تمتلك مباشرة أو فيــــر مباشرة خمسون بالمائة (٥٠%) أو أكثر من الاسهم أو منافع الشراكه أو منافع الملكية الأخرى القائمة ومخوله بالتصويت للمقاول .

(ب) "اتفاقية" ستعني اتفاقية مشاركة الإنتاج هذه

(ج) "برنامج التقييم" يعني برنامج يطبق بعد بئر اكتشاف بغرض البت فيما إذا كانت بئر الاكتشاف هذه تشكل اكتشافا تجاريا .

(د) "بئر التقييم" يعني أى بئر حفر لاغراض برنامج التقييم .

(هـ) "المنطقة" تعني المنطقة الموصوفة في ملحق (١) والمبينه على الخارطة المسماه ملحق (ب) والمرفقتين بهذه الاتفاقية وهذه المنطقة يمكن أن تتناقص من حين لآخر عن طريق التنازلات التى يمكن ان تتم وفقا للماده الخامسه من هذه الاتفاقية .

(و) "برميل" يعني اثنين وأربعين (٤٢) جالونا امريكيا "مقياس سائل" مصحح بدرجة حرارة ٦٠ فهرنهايت ويجب ان تتطابق هذه المقاييس مع مقاييس (ASTM/API/IP)

(ز) "السنة الشمسيه" وتعني اثني عشر (١٢) شهرا متتاليه تبدأ في الاول من كانون الثاني وتنتهي في (٣١) كانون اول بما فيه اليومين المذكورين، وذلك حسب التقويم الجريجورى .

(ح) "نصف السنة الشمسيه" ويعني مدة ستة اشهر حسب التقويم الجريجورى تبدأ في الاول من كانون ثاني حتى الثلاثين من شهر حزيران أو تبدأ من اليوم الاول من شهر تموز وحتى اليوم الواحد والثلاثين من شهر كانون اول بما فيه اليومين المذكورين وهذه تكون نصف سنه شمسيه .

(ط) "الاكتشاف التجارى" ويعني الاكتشاف الذى يقرر المقاول انه يستحق التطوير التجارى كما هو مبين في ماده (٣) (ح) من هذه الاتفاقية .

(ى) "نقط الكلفه" يعني النفط الخام المخصص لاسترداد الكلفه الذى يحق للمقاول استلامه وفقا للماده السابجه (٧) (١) .

(ك) "النفط الخام" يعني جميع الهيدروكربونات (ما عدا الغاز) بما فيها الشوائب المرافقه المستخرجه من أى بئر في المنطقه على شكل سائل من رأس البئر أو في جهاز فرز أو التى تستخرج بحاله سائله من غاز فسي جهاز فرز أو في مصنع وتشمل هذه العبارة النفط المقطر والمكثف .

(ل) "التطوير" أو "عمليات التطوير" وتشكل كل العمليات والأنشطة بموجب هذه الاتفاقية المتعلقة ب :

١. حفر آبار التحديد أو آبار التطوير.
٢. اكتساب وتصميم وبناء وتركيب وتشغيل وخدمة وصيانة المعدات والخطوط والأنظمة والتجهيزات والأنابيب وحقوق المرور والمصانع ومحطات النقل والعمليات المتعلقة بكل ما ذكر أعلاه.
٣. انتاج وتشغيل الآبار.
٤. اخذ وتوفير ومعالجة وتجفيف وضغط وتكرير وتسييل ومعالجة وتخزين واشعال ونقل وتسليم البترول للتصدير أو للبيع ، و
٥. إعادة الضغط وإعادة الدوران والمحافظة على الضغط وغيرها من مشاريع الاستخراج الثانوي والثلاثي .

(م) "بئر الاكتشاف" تعني أول بئر على أي تركيب جيولوجي يثبت في رأي المفاوض بعد التجربة وفق معايير صناعة النفط الجيدة، أنه قابل لإنتاج البترول بمعدل يبرر اقتصاديا القيام بعمليات التقييم . أن التاريخ الذي يحدد فيه بئر اكتشاف هو التاريخ الذي يبلغ المفاوض فيه السلطة أن بئرا هي بئر اكتشاف .

(ن) "تاريخ النفاذ" يعني التاريخ الذي يلي عقد هذه الاتفاقية من قبل الفريقين والذي يتم فيه آخر اجراء ضروري يعطيها قوة القانون ونفاذ اثره بالكامل .

(س) "تاريخ التنفيذ" هو تاريخ التوقيع .

(ع) "التنقيب" و "عمليات التنقيب" وتتضمن عمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيقي والجوى وأي نوع آخر من المسوحات وتفسير المعلومات المستقاة وحفر ثقوب التفتيش وثقوب العينات اللبائية وفحوصات طبقات الارض وثقوب اكتشاف البترول أو تقييم اكتشافات النفط وغير ذلك من الآبار والثقوب المتعلقة بها وشراء أو الحصول على التوريدات والمواد والمعدات الخاصة بها وكل الاستعدادات اللازمة لذلك . ويعني فعل "ينقب" القيام بعمليات التنقيب .

(ف) "مدة التنقيب" تعني مدة سبع سنوات ونصف من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية وتكون هذه المدة قابلة للتتمديد أو للتقصير حسب الشروط الواردة في هذه الاتفاقية وتقسّم مدة التنقيب الى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى ومدتها ثلاث (٣) سنوات (مرحلة التنقيب الأولى) . وستكون مدة المرحلة الثانية سنة ونصف السنة (١½) وهي (مرحلة التنقيب الثانية) .

وأما مرحلة التنقيب الثالثة فتكون مدتها ثلاث (٣) سنوات قابلة للتتمديد أو للتقصير طبقا لما جاء في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية (مرحلة التنقيب الثالثة) .

(ص) "الغاز" ويعني كل الهيدروكربونات (غير النفط الخام) تنتج من أية بئر في المنطقة بما في ذلك جميع المواد غير الهيدروكربونية الموجودة بها والتي تكون في ظل الظروف الجوية من حيث الحرارة والضغط في مرحلة غازية بما في ذلك الغاز المنتج مع النفط الخام (والذي يسمى أحيانا الغاز المصاحب " الغاز المذاب " أو " غاز رأس البئر ") الغاز المنتج من غطاء غازي فوق تجمع نفط خام (والذي يسمى أحيانا " غاز الغطاء الغازي " ، والغاز المنتج من خزان يحتوي على كميات قليلة جدا من النفط الخام (والتي تسمى أحيانا " الغاز غير المصاحب " أو " غاز بئر الغاز ") والغاز الباقي بعد التكرير في جهاز الفرز أو المصنع الذي يزيـل الهيدروكربونات السائلة الموجودة في الغاز وقت انتاجه (ويسمى أحيانا " الغاز المتبقي ") .

(ق) " الانتاج التجاري الأولي" ويعني التاريخ الذي تبدأ فيه شحن منتظمه من النفط الخام للتصدير أو البيع من أي اكتشاف تجاري أجراه المفاوض .

(ر) " الاردن " وتعني المملكة الاردنية الهاشمية وتشمل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

(ش) " البترول " يعني البترول (النفط) الخام من كشافات متنوعة والغاز والأسفلت وجميع المواد الهيدروكربونية الأخرى التي يمكن أن توجد في أو تنتج أو يتم الحصول عليها وتوفرها من المنطقة التي تغطيها هذه الاتفاقية بما في ذلك المواد التي يمكن استخراجها منها وتشكل المنتجات الثانوية باستثناء الرواسب الأساسية والماء .

المادة الثانية

ملاحق الاتفاقية

ملحق "أ"	وصف المنطقة المغطاة والمتأثرة بهذه الاتفاقية •
ملحق "ب"	خارطة تبين المنطقة المغطاة والمتأثرة بهذه الاتفاقية الموصوفة في ملحق "أ" •
ملحق "ج"	الاجراءات المحاسبية •
ملحق "د"	الاحكام المتعلقة بتطبيق الضريبة •
ملحق "هـ"	نموذج الضمان البنكي •
ملحق "و"	نموذج كتاب الاعتماد •
ملحق "ز"	نموذج كتاب الاعتماد •

تعتبر ملاحق هذه الاتفاقية "أ" و "ب" و "ج" و "د" و "هـ" و "و" و "ز" جزءاً منها وستعتبر، الا اذا نص على غير ذلك بوضوح ، مساوية في قوتها واثراً لبنود هذه الاتفاقية •

(ت) " العمليات البروليا " تعني عمليات التنقيب وعمليات التطوير وكل العمليات الاخرى المجازة او المنوى القيام بها بموجب هذه الاتفاقية •

(ث) " اللفظ المنتج للمشاركة " تعني النفط الخام المقتسم فيما بين السلطة والمقاول وفق المادة السابعة (٧) (ب) •

(خ) " سنة " تعني مدة اثني عشر شهرا ، الربع والشهر تعني الربع التقويمي والشهر التقويمي على التوالي وكل ذلك طبقا للتقويم الجريجوري •

المادة الثالثـه حقوق الامتياز واجلـه

(١) يعين المقاول حصرا بموجب هذه الاتفاقية للقيام بعمليات بتروليـه في المنطقه الموصوفه في الملحق "أ" و "ب" وينقل البترول المنتج من هذه المنطقه الى نقطه التصدير في الاردن ، ويخزن ويحول هذا البترول ، ويستخرج ويتصرف بـ ، ويبيع ويصدر حصته من هذا البترول بما في ذلك نفط الكلفه ويعيد او يبقى في الخارج عائداته من البيع . وكذلك يقوم المقاول في ظل اي قوانين مطبقه ، او قواعد وتنظيمات بكل النشاطات الملازمه التي تساعد على القيام بكل ما ذكر اعلاه بما في ذلك بناء خطوط الانابيب الجسور ، الطرق ، محطات النقل، وتجهيزات التخزين ، والمطارات، ومحطات الاتصال عن طريق الراديو والتلفون ومحطات الأقمار الصناعيه في اي مكان في الاردن .

تحكم هذه الاتفاقية من الان فصاعدا كل مصالح وحقوق والتزامات طرفيها .

(ب) تبدأ المرحله الاولى للتنقيب بعد تاريخ النفاذ، اذا قدم المقاول وخلال مدة اقلها ثلاثين (٣٠) يوما قبل الانتهاء من المرحله الاولى للتنقيب اشعار خطي للسلطه بنيتة للاستمرار في عمليات التنقيب في المنطقه ستبدأ المرحله الثانيه والتي مدتها سنه ونصف (١٥) بعد انتهاء المرحله الاولى مباشرة . واذا قدم المقاول خلال مدة لا تقل عن ثلاثين (٣٠) يوما من انتهاء المرحله الثانيه للتنقيب اشعارا خطيا للسلطه بنيتة للاستمرار بالتنقيب في المنطقه . ستبدأ المرحله الثالثه والتي تستغرق ثلاثة (٣) سنوات (ويمكن زياده او تقصير هذه المده حسب ما هو وارد في هذه الاتفاقية) بعد انتهاء المرحله الثانيه مباشرة .

ستنتهي هذه الاتفاقية اذا لم يتم انشاء " بئر اكتشاف " قبل انتهاء مرحله التنقيب الثالثه ولكن اذا كان المقاول قد بدأ عمليات الحفر في السنه الثالثه من مرحله التنقيب الثالثه فانها ستستمر حتى يكمل المقاول عمليات الحفر (بما في ذلك الفحص والتقييم) . واذا تم انشاء بئر اكتشاف خلال السنه الثالثه من مرحله التنقيب الثالثه فستمد هذه المرحله لسنتين اضافيتين اعتبارا من التاريخ الذي كان من المتوقع ان تنتهي فيه المرحله الثالثه فيما لو لم يتم انشاء بئر اكتشاف وذلك ليتمكن المقاول من القيام بعمليات التقييم بغض النظر عما سبق

اذا اعلن المقاول عن اكتشاف تجاري خلال اي من مراحل التنقيب الثلاثه فان مرحله التنقيب لن تنتهي حتى بداية الانتاج التجاري الاولـى من هذا الاكتشاف التجاري .

(ج) بعد انشاء بئر اكتشاف يترتب على المقاول البدء مباشرة ببرنامج تقييم الذي يجب ان يتضمن حفر بئر تقييم او اكثر ليحدد فيما اذا كان هذا الاكتشاف ذا جدوى تجاريه ، اخذا بعين الاعتبار الاحتياطي الممكن استخراجه ، الانتاج ، الانابيب، محطات التحويل المطلوبه ، والسعر المتوقع للنقط الخام ، وكل العوامل الفنيه والاقتصاديه المؤثره . ويجب مراجعه برنامج التقييم بعدد من اللجنه الفنيه للتقييم كما يجب القيام به بمشاوره السلطه ، ويقرر المقاول بعد برنامج التقييم هذا فيما اذا كان الاكتشاف يستحق التطوير التجاري . اذا قرر المقاول ان اكتشافا ما يستحق تطويرا تجاريا فان هذا يعني ان هناك " اكتشافا تجاريا " يتعين على المقاول ابلاغ السلطه بمثل هذا " الاكتشاف التجاري " وسيكون تاريخ الاعـار هو تاريخ الاعلان عن " اكتشاف تجاري " .

١ . الاكتشاف التجاري يمكن ان يتضمن مخزونا او مجموعه من المخزونات والتي تعتبر بعد التقييم مستحقه بعملية التطوير التجاري .

٢ . يتعين على المقاول خلال مدة لا تتجاوز مائه وثمانون (١٨٠) يوما من تاريخ اي اكتشاف تجاري ، تحضير خطه لتطوير هذا الاكتشاف التجاري ويتعين عليه تسليم هذه الخطه للجنة التطوير العامله " للمصادقه عليها بمقتضى ماده ثلاثه وثلاثون (٣٣) . وبعد ذلك فان عملية تطوير مثل هذا الاكتشاف التجاري يجب ان يبدأها المقاول مباشرة وحسب ممارسات صناعة البترول الجيده

٣ . بعد تاريخ اعلان اكتشاف تجاري فان حقوق والتزامات المقاول بخصوص التنقيب ستستمر وفقا لما جاء في ماده الرابعه ادناه . ولكن اذا تخلى المقاول عن كل المنطقه الاصليه باستثناء الاجزاء التي تمتد فوق مخزونات البترول المكونه لاكتشاف تجاري واحد او اكثر فلن يكون عليه اي التزام للقيام بعمليات تنقيب شرط ان يكون قد قام باداء التزامات العمل لمرحلة التنقيب الجاريه والتي جرى خلالها التخلي .

المادة الرابعة التنقيب والتزامات الاتفاق

(أ) يترتب على المقاول ان يبدأ عمليات التنقيب خلال تسعين (٩٠) يوما من تاريخ النفاذ .

(ب) بناء على شروط هذه الاتفاقية يوافق ويلتزم المقاول بالقيام بالحد الأدنى المذكور ادناه من التزامات العمل وبناء على الفقره الرابعه ادناه وبأن ينفق مبلغا لا يقل عن المخصص ادناه لكل عمل واثناء كل مرحله من مراحل التنقيب .

١- يترتب على المقاول خلال مرحله التنقيب الاولى ان يقوم بتغطية مسح زلزالي لمسافة (١٨٠٠) كيلومترا طوليا ، ويعمل دراسات جيولوجيه على الصور الجويه ودراسات الاستشعار عن بعد (على ان تتم موافقة السلطه لاستعمال هذه المعلومات والدراسات الجيوكيميائيه ، والتحرريات الجيولوجيه الميدانيه وحفر بئر (١) استكشاف واحد ، كما يترتب عليه ان ينفق مالا يقل عن ستة ملايين وسبعماية وخمسون الف دولار امريكي (٦٧٥٠٠٠٠) تحفر البئر الاستكشافية لتقييم الامكانيه البترولييه لمقطع الطبقات حتى عمق ستهين (٦٠) مترا في رمال العصر الكامبري او بعمق اربعة آلاف وخمسماية (٤٥٠٠) مترا ايهما اقل على ان لايلزم المقاول تحت اي ظرف ان يحفر تحت عمق تواجه به ظروف من شأنها ان تقود مقاولا حكيميا لدرجه معقوله الى انتهاء عمليات الحفر .

٢- اذا اختار المقاول الاستمرار في عمليات التنقيب خلال المرحله الثانيه يترتب عليه ان يحصل على المعلومات الجيولوجيه والجيوفيزيائيه التي يعتبرها ضروريه ان يحفر بئر (١) استكشاف واحد ، وان ينفق مالا يقل عن اربعة ملايين وخمسماية الف (٤٠٠٠٠٠٠) دولار امريكي .

٣- اذا اختار المقاول الاستمرار في عمليات التنقيب خلال المرحله الثالثه يترتب عليه ان يحصل على المعلومات الجيولوجيه والجيوفيزيائيه التي يعتبرها ضروريه وان يحفر بئر (١) استكشاف واحد ، وان ينفق مالا يقل عن اربعة ملايين وخمسماية الف (٤٠٠٠٠٠٠) دولار امريكي خلال الثمانيه عشر شهرا الاولى من هذه المرحله الثالثه وان يحفر بئر (١) استكشاف واحد ، وان ينفق

(د) ستكون مدة فترة التطوير (فترة التطوير) لكل " اكتشاف تجاري " خمسة وعشرون عاما تبدأ من تاريخ الانتاج التجاري الاول من اي " اكتشاف تجاري " في حالة حدوث اكتشاف تجاري وبعد مرحله التنقيب ، يترتب على المقاول الاستمرار بتنفيذ برنامج تنقيب معقول في الجزء غير المتخلى عنه من المنطقه والتي لا يوجد بها اكتشاف تجاري ، يتم التخطيط والقيام بمثل هذا البرنامج من قبل المقاول بالاتفاق مع السلطه .

(هـ) يتحمل المقاول ويدفع كل التكاليف والنفقات المطلوبه لتنفيذ كل العمليات البترولييه التي تتم بمقتضى هذه الاتفاقية الا اذا ورد نص بخلاف ذلك يحق للمقاول ان يسترد التكاليف والنفقات من ذلك الجزء من البترول المخصص له بموجب المادة سبعة (٧) (أ) من هذه الاتفاقية .

(و) توافق السلطه على تمديد مدة التطوير بخصوص النفط الخام لمدة خمس سنوات اضافيه وبخصوص الغاز لمدة عشرة سنوات اضافيه ، اذا قَام المقاول بتقديم طلب مكتوب خلال مدة لا تقل عن ستهين (٦٠) يوما قبل انتهاء فترة التطوير وتخضع المدة اضافيه لنفس احكام هذه الاتفاقية .

محضر الفصل

يحدد المقاول حجم وشكل المنطقة او المناطق التي سيتم التخلي عنها بعد التشاور مع السلطة ، يجب ان لايشتمل كل تخلي على اكثر من ثلاثة مناطق وان تكون كل منطقة من هذه المناطق ذات شكل وحجم يسمح بالقيام بعمليات بترولية من قبل طرف آخر ، على ان لا يكون التزام المقاول بالتخلي عن مناطق شاملا لاي جزء من المنطقة منطبقا مع سطح شكل جيولوجي تم به اكتشاف تجاري او ينشأ به بشر اكتشاف او تجري فيه عمليات تقييم .

(ب) التخلي الطسوعي

بامكان المقاول وفي اي وقت ان يتخلى طوعيا عن كل او عن جزء من المنطقة بدون القيام بأي عمل اضافي او اتفاق الزامي بشرط ان يكون المقاول قد وفى بالتزامات العمل الخاص بالتنقيب بمقتضى المادة الرابعة (٤) للمرحلة السارية من فترة التنقيب ، اي تخلي يتم بهذا الشكل سيحتسب نحو التخلي الاجباري وفق النصوص الواردة في الفقرة (١) اعلاه .

(ج) عندما يتخلى المقاول عن اية منطقة يترتب عليه القيام بكل عمليات التنظيف الضرورية وفق معايير المتبعة في صناعة النفط الجيدة ، وان يقوم بكل ما هو ضروري ضمن المعمول لتجنب اية اخطار يمكن ان تهدد الحياة البشرية او تلحق ضررا باملاك الغير .

المادة السادسة

حقوق الصرف والالتزامات

(١) يسجل استثمار المقاول الناتج عن هذه الاتفاقية في الاردن كاستثمار اجنبي موافق عليه فيما اذا تطلب القانون ذلك .

(ب) ان النقد اللازم للمقاول والمقاولون الفرعيون لتغطية انفاقهم المحلي يمكن ان يستورد بعملة حرة التحويل .

(ج) يتأثر بيع وشراء العملات الاجنبية بالاسعار اليومية المعطاء من قبل البنك المركزي الاردني في عمان /الاردن بشرط ان لا تكون هذه الاسعار التي ستطبق على المقاول او المقاولين الفرعيين اقل فائدة من الاسعار المتوفرة لاي نشاط تجاري او صناعي خاص في الاردن .

(د) يحق للمقاول والمقاوليه الفرعيين فتح وتشغيل حسابات في بنوك اجنبية خارج الاردن . يمكن ان تستعمل السحوبات من هذه الحسابات كمدفوعات او شعا لشراء سلع وخدمات من الخارج ولتحويل المبالغ اللازمة الى البنوك المحليه الاردنيه من اجل تغطية النفقات بالعملة الاردنيه ذات العلاقة بالانشطة الواردة في هذه الاتفاقية .

(هـ) يمنح المقاول والمقاولون الفرعيون ضمانات حقوق الصرف التالية طيلة مدة سريان هذه الاتفاقية .

١- ان يزودوا بعمليات اجنبية حرة الصرف كل المبالغ الضرورية للقيام بالعمليات التي تتضمنها هذه الاتفاقية .

٢- ان يحتفظ المقاول ومقاولوه الفرعيون بهذه المبالغ خارج الاردن وان لا يجبر المقاول او المقاولون الفرعيون بتحويل اموال وممتلكات الى الاردن من الخارج باستثناء المبالغ الضرورية للوفاء بالتزاماتهم بالعملة الاردنيه .

٣- للمقاول حق التصرف والاحتفاظ بعائداته من بيع وتصدير البترول في الخارج ولا يجوز اجباره على تحويل هذه العائدات فيما عدا المبالغ الضرورية لتغطية نفقاته في الاردن .

٤- يحق للمقاول او مقاوليه الفرعيين اخراج جميع عائداتهم من اعمالهم داخل الاردن بما في ذلك العائدات من بيع البترول او اي عائدات تنتج عن اي نشاط داخل الاردن بمقتضى هذه الاتفاقية . ويمكن الاستفادة من هذا الحق دون الاخلال بالاجراءات التي تنظم قانون صرف العملات والتنظيمات المعمول بها في الاردن في حينه . بشرط ان لا تمنع او تؤخر هذا الاخراج .

٥- يجوز للمقاول وللمقاوليه الفرعيين دفع رواتب مستخدميهم الاجانب بالعمله الاجنبية ، داخل او خارج الاردن ولا يطلب من هؤلاء المستخدمين سوى احضار ما يكفي لتغطية تكاليف معيشتهم ويسمح لهؤلاء المستخدمين اخراج مدخراتهم او عائدات بيع ممتلكاتهم الشخصية .

٦- يجوز للمقاول وللمقاوليه الفرعيين الاحتفاظ بحساب خاص بعمليات اجنبية داخل الاردن من اجل اداء ما يترتب عليهم دفعه للسلطة او للحكومة بمقتضى هذه الاتفاقية ، او لاجل دفعات اخرى تتطلبها العمليات النفطية .

هكذا الفصل

٧- أية دفعة من المقاول للسلطة أو للحكومة الأردنية بمقتضى هذه الاتفاقية يمكن أن تدفع بالدولار الأمريكي إلا إذا اتفق الطرفان على التعامل بعملية أخرى. وإن أية دفعة من السلطة أو الحكومة للمقاول ستتم بالدولار الأمريكي إلا إذا اتفق الطرفان على التعامل بعملية أخرى.

المادة السابعة

استرداد التكاليف والتنفقات والمشاركة في الانتاج

(١) النفط الخام المخفض لاسترداد الكلفة

١- يحق للمقاول أن يتسلم كمية من النفط الخام خلال كل سنة شمسية بموجب هذه المادة السابعة (١) ويشار إليها هنا "بنقط الكلفة" وذلك من أجل تنفيذ التكاليف والتنفقات المتكبدة بخصوص جميع العمليات البترولية وتكون كمية نفط الكلفة التي يحق للمقاول أن يتسلمها خلال أي سنة شمسية بموجب هذه المادة السابعة (١) مساوية لكمية النفط الخام التي قيمتها تساوي الكلفة والتنفقات الكلية القابلة للاسترداد من قبل المقاول خلال هذه السنة الشمسية وبموجب شروط هذه الاتفاقية، على أنه لا يحق للمقاول استلام أي كمية من نفط الكلفة بموجب هذه المادة (٧) - (١) تتجاوز ما تسببه الزيتون بالمائة (٤٠٪) من مجموع كمية النفط الخام المنتج والمؤخر من المنطقة في أي سنة شمسية وغير مستعمل في العمليات البترولية.

٢- يتم استرداد كامل الكلفة والتنفقات المتكبدة من قبل المقاول بخصوص العمليات البترولية على الشكل المبين أدناه وبالترتيب التالي:

(١) تكون جميع نفقات التشغيل المتكبدة بعد "الانتاج التجاري الأولي" من أول اكتشاف تجاري قابل للاسترداد خلال السنة الشمسية، والتي يتم بها الاتفاق أو السنة الشمسية التي يتم بها الانتاج التجاري الأولي، أيها تلي الأخرى فيما عدا البترول الخام الذي يتم استرداده.

- الضرائب المتحققة خارج الأردن.
- التكاليف المتعلقة بالنفط الخام بعد تحميله على الناقل للشحن خارج الأردن.
- المكافآت الانتاجية المدفوعة بمقتضى المادة التاسعة (١) (١).
- الدفوعات بمقتضى المادة التاسعة (١) (ب) و (د).

(٢) تكون جميع نفقات التنقيب بما في ذلك النفقات المتراكمة قبل بداية "الانتاج التجاري الأولي" من الاكتشاف التجاري الأولي، قابلة للاسترداد في السنة الشمسية التي تم بها الاتفاق أو السنة الشمسية التي ابتداء بها الانتاج التجاري الأولي، أيها تلي الأخرى.

(٣) تكون تكاليف التطوير بما في ذلك التكاليف المتراكمة قبل بداية الانتاج التجاري الأولي من أول اكتشاف تجاري قابل للاسترداد ابتداء من السنة الشمسية التي يتم بها الاتفاق أو السنة الشمسية التي ابتداء بها الانتاج التجاري الأولي، أيها تلي الأخرى.

(٤) إذا زابت قيمة التكاليف والتنفقات والمصاريف القابلة للاسترداد بموجب الفقرات ٣، ٢، ١ أعلاه عن أربعين بالمائة (٤٠٪) من مجمل كمية النفط الخام المنتج والمؤخر من المنطقة في تلك السنة الشمسية، والتي لا تستعمل بالعمليات البترولية فإن مقدار هذه الزيادة في الكلفة والمصاريف والتنفقات ترحل للاسترداد خلال السنة والسنوات الشمسية المقبلة وتعتبر كما لو أنها انقفت خلال السنوات الشمسية التالية إلى أن تسترد بالكامل.

٢- لأغراض تحديد اصناف تصنيف كل التكاليف والمصروفات والاتفاق من أجل استردادها تطبيق التعابير التالية:

(١) "نفقات التنقيب" تعني كل النفقات والتكاليف والمصروفات المتكبدة بخصوص أو من أجل عمليات التنقيب بما فيها التكاليف "التنفقات والمصروفات المتكبدة قبل تاريخ النفاذ" ولكن عند أو بعد تاريخ تنفيذ هذه الاتفاقية، والمبلغ المدفوع للسلطة لقاء المعلومات المعطاة للمقاول بموجب المادة الثانية والعشرين الواردة في هذه الاتفاقية.

(٢) "نفقات التطوير" تعني كل النفقات التي يتحملها المقاول بخصوص عمليات التطوير باستثناء مصروفات التشغيل.

(٣) "مصروفات التشغيل" وتعني كل التكاليف والمصروفات التي يتحملها المقاول من أجل العمليات البترولية بعد الانتاج التجاري الأولي "من أول اكتشاف تجاري" أن هذه التكاليف والمصروفات لا تعتبر مادة تكاليف رأسمالية بموجب مبادئ المحاسبة الدولية المتعارف عليها.

١- ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ - ٢٠١١ - ٢٠١٢ - ٢٠١٣ - ٢٠١٤ - ٢٠١٥ - ٢٠١٦ - ٢٠١٧ - ٢٠١٨ - ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ - ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦ - ٢٠٢٧ - ٢٠٢٨ - ٢٠٢٩ - ٢٠٣٠ - ٢٠٣١ - ٢٠٣٢ - ٢٠٣٣ - ٢٠٣٤ - ٢٠٣٥ - ٢٠٣٦ - ٢٠٣٧ - ٢٠٣٨ - ٢٠٣٩ - ٢٠٤٠ - ٢٠٤١ - ٢٠٤٢ - ٢٠٤٣ - ٢٠٤٤ - ٢٠٤٥ - ٢٠٤٦ - ٢٠٤٧ - ٢٠٤٨ - ٢٠٤٩ - ٢٠٥٠ - ٢٠٥١ - ٢٠٥٢ - ٢٠٥٣ - ٢٠٥٤ - ٢٠٥٥ - ٢٠٥٦ - ٢٠٥٧ - ٢٠٥٨ - ٢٠٥٩ - ٢٠٦٠ - ٢٠٦١ - ٢٠٦٢ - ٢٠٦٣ - ٢٠٦٤ - ٢٠٦٥ - ٢٠٦٦ - ٢٠٦٧ - ٢٠٦٨ - ٢٠٦٩ - ٢٠٧٠ - ٢٠٧١ - ٢٠٧٢ - ٢٠٧٣ - ٢٠٧٤ - ٢٠٧٥ - ٢٠٧٦ - ٢٠٧٧ - ٢٠٧٨ - ٢٠٧٩ - ٢٠٨٠ - ٢٠٨١ - ٢٠٨٢ - ٢٠٨٣ - ٢٠٨٤ - ٢٠٨٥ - ٢٠٨٦ - ٢٠٨٧ - ٢٠٨٨ - ٢٠٨٩ - ٢٠٩٠ - ٢٠٩١ - ٢٠٩٢ - ٢٠٩٣ - ٢٠٩٤ - ٢٠٩٥ - ٢٠٩٦ - ٢٠٩٧ - ٢٠٩٨ - ٢٠٩٩ - ٢١٠٠ - ٢١٠١ - ٢١٠٢ - ٢١٠٣ - ٢١٠٤ - ٢١٠٥ - ٢١٠٦ - ٢١٠٧ - ٢١٠٨ - ٢١٠٩ - ٢١١٠ - ٢١١١ - ٢١١٢ - ٢١١٣ - ٢١١٤ - ٢١١٥ - ٢١١٦ - ٢١١٧ - ٢١١٨ - ٢١١٩ - ٢١٢٠ - ٢١٢١ - ٢١٢٢ - ٢١٢٣ - ٢١٢٤ - ٢١٢٥ - ٢١٢٦ - ٢١٢٧ - ٢١٢٨ - ٢١٢٩ - ٢١٣٠ - ٢١٣١ - ٢١٣٢ - ٢١٣٣ - ٢١٣٤ - ٢١٣٥ - ٢١٣٦ - ٢١٣٧ - ٢١٣٨ - ٢١٣٩ - ٢١٤٠ - ٢١٤١ - ٢١٤٢ - ٢١٤٣ - ٢١٤٤ - ٢١٤٥ - ٢١٤٦ - ٢١٤٧ - ٢١٤٨ - ٢١٤٩ - ٢١٥٠ - ٢١٥١ - ٢١٥٢ - ٢١٥٣ - ٢١٥٤ - ٢١٥٥ - ٢١٥٦ - ٢١٥٧ - ٢١٥٨ - ٢١٥٩ - ٢١٦٠ - ٢١٦١ - ٢١٦٢ - ٢١٦٣ - ٢١٦٤ - ٢١٦٥ - ٢١٦٦ - ٢١٦٧ - ٢١٦٨ - ٢١٦٩ - ٢١٧٠ - ٢١٧١ - ٢١٧٢ - ٢١٧٣ - ٢١٧٤ - ٢١٧٥ - ٢١٧٦ - ٢١٧٧ - ٢١٧٨ - ٢١٧٩ - ٢١٨٠ - ٢١٨١ - ٢١٨٢ - ٢١٨٣ - ٢١٨٤ - ٢١٨٥ - ٢١٨٦ - ٢١٨٧ - ٢١٨٨ - ٢١٨٩ - ٢١٩٠ - ٢١٩١ - ٢١٩٢ - ٢١٩٣ - ٢١٩٤ - ٢١٩٥ - ٢١٩٦ - ٢١٩٧ - ٢١٩٨ - ٢١٩٩ - ٢٢٠٠ - ٢٢٠١ - ٢٢٠٢ - ٢٢٠٣ - ٢٢٠٤ - ٢٢٠٥ - ٢٢٠٦ - ٢٢٠٧ - ٢٢٠٨ - ٢٢٠٩ - ٢٢١٠ - ٢٢١١ - ٢٢١٢ - ٢٢١٣ - ٢٢١٤ - ٢٢١٥ - ٢٢١٦ - ٢٢١٧ - ٢٢١٨ - ٢٢١٩ - ٢٢٢٠ - ٢٢٢١ - ٢٢٢٢ - ٢٢٢٣ - ٢٢٢٤ - ٢٢٢٥ - ٢٢٢٦ - ٢٢٢٧ - ٢٢٢٨ - ٢٢٢٩ - ٢٢٣٠ - ٢٢٣١ - ٢٢٣٢ - ٢٢٣٣ - ٢٢٣٤ - ٢٢٣٥ - ٢٢٣٦ - ٢٢٣٧ - ٢٢٣٨ - ٢٢٣٩ - ٢٢٤٠ - ٢٢٤١ - ٢٢٤٢ - ٢٢٤٣ - ٢٢٤٤ - ٢٢٤٥ - ٢٢٤٦ - ٢٢٤٧ - ٢٢٤٨ - ٢٢٤٩ - ٢٢٥٠ - ٢٢٥١ - ٢٢٥٢ - ٢٢٥٣ - ٢٢٥٤ - ٢٢٥٥ - ٢٢٥٦ - ٢٢٥٧ - ٢٢٥٨ - ٢٢٥٩ - ٢٢٦٠ - ٢٢٦١ - ٢٢٦٢ - ٢٢٦٣ - ٢٢٦٤ - ٢٢٦٥ - ٢٢٦٦ - ٢٢٦٧ - ٢٢٦٨ - ٢٢٦٩ - ٢٢٧٠ - ٢٢٧١ - ٢٢٧٢ - ٢٢٧٣ - ٢٢٧٤ - ٢٢٧٥ - ٢٢٧٦ - ٢٢٧٧ - ٢٢٧٨ - ٢٢٧٩ - ٢٢٨٠ - ٢٢٨١ - ٢٢٨٢ - ٢٢٨٣ - ٢٢٨٤ - ٢٢٨٥ - ٢٢٨٦ - ٢٢٨٧ - ٢٢٨٨ - ٢٢٨٩ - ٢٢٩٠ - ٢٢٩١ - ٢٢٩٢ - ٢٢٩٣ - ٢٢٩٤ - ٢٢٩٥ - ٢٢٩٦ - ٢٢٩٧ - ٢٢٩٨ - ٢٢٩٩ - ٢٣٠٠ - ٢٣٠١ - ٢٣٠٢ - ٢٣٠٣ - ٢٣٠٤ - ٢٣٠٥ - ٢٣٠٦ - ٢٣٠٧ - ٢٣٠٨ - ٢٣٠٩ - ٢٣١٠ - ٢٣١١ - ٢٣١٢ - ٢٣١٣ - ٢٣١٤ - ٢٣١٥ - ٢٣١٦ - ٢٣١٧ - ٢٣١٨ - ٢٣١٩ - ٢٣٢٠ - ٢٣٢١ - ٢٣٢٢ - ٢٣٢٣ - ٢٣٢٤ - ٢٣٢٥ - ٢٣٢٦ - ٢٣٢٧ - ٢٣٢٨ - ٢٣٢٩ - ٢٣٣٠ - ٢٣٣١ - ٢٣٣٢ - ٢٣٣٣ - ٢٣٣٤ - ٢٣٣٥ - ٢٣٣٦ - ٢٣٣٧ - ٢٣٣٨ - ٢٣٣٩ - ٢٣٤٠ - ٢٣٤١ - ٢٣٤٢ - ٢٣٤٣ - ٢٣٤٤ - ٢٣٤٥ - ٢٣٤٦ - ٢٣٤٧ - ٢٣٤٨ - ٢٣٤٩ - ٢٣٥٠ - ٢٣٥١ - ٢٣٥٢ - ٢٣٥٣ - ٢٣٥٤ - ٢٣٥٥ - ٢٣٥٦ - ٢٣٥٧ - ٢٣٥٨ - ٢٣٥٩ - ٢٣٦٠ - ٢٣٦١ - ٢٣٦٢ - ٢٣٦٣ - ٢٣٦٤ - ٢٣٦٥ - ٢٣٦٦ - ٢٣٦٧ - ٢٣٦٨ - ٢٣٦٩ - ٢٣٧٠ - ٢٣٧١ - ٢٣٧٢ - ٢٣٧٣ - ٢٣٧٤ - ٢٣٧٥ - ٢٣٧٦ - ٢٣٧٧ - ٢٣٧٨ - ٢٣٧٩ - ٢٣٨٠ - ٢٣٨١ - ٢٣٨٢ - ٢٣٨٣ - ٢٣٨٤ - ٢٣٨٥ - ٢٣٨٦ - ٢٣٨٧ - ٢٣٨٨ - ٢٣٨٩ - ٢٣٩٠ - ٢٣٩١ - ٢٣٩٢ - ٢٣٩٣ - ٢٣٩٤ - ٢٣٩٥ - ٢٣٩٦ - ٢٣٩٧ - ٢٣٩٨ - ٢٣٩٩ - ٢٤٠٠ - ٢٤٠١ - ٢٤٠٢ - ٢٤٠٣ - ٢٤٠٤ - ٢٤٠٥ - ٢٤٠٦ - ٢٤٠٧ - ٢٤٠٨ - ٢٤٠٩ - ٢٤١٠ - ٢٤١١ - ٢٤١٢ - ٢٤١٣ - ٢٤١٤ - ٢٤١٥ - ٢٤١٦ - ٢٤١٧ - ٢٤١٨ - ٢٤١٩ - ٢٤٢٠ - ٢٤٢١ - ٢٤٢٢ - ٢٤٢٣ - ٢٤٢٤ - ٢٤٢٥ - ٢٤٢٦ - ٢٤٢٧ - ٢٤٢٨ - ٢٤٢٩ - ٢٤٣٠ - ٢٤٣١ - ٢٤٣٢ - ٢٤٣٣ - ٢٤٣٤ - ٢٤٣٥ - ٢٤٣٦ - ٢٤٣٧ - ٢٤٣٨ - ٢٤٣٩ - ٢٤٤٠ - ٢٤٤١ - ٢٤٤٢ - ٢٤٤٣ - ٢٤٤٤ - ٢٤٤٥ - ٢٤٤٦ - ٢٤٤٧ - ٢٤٤٨ - ٢٤٤٩ - ٢٤٥٠ - ٢٤٥١ - ٢٤٥٢ - ٢٤٥٣ - ٢٤٥٤ - ٢٤٥٥ - ٢٤٥٦ - ٢٤٥٧ - ٢٤٥٨ - ٢٤٥٩ - ٢٤٦٠ - ٢٤٦١ - ٢٤٦٢ - ٢٤٦٣ - ٢٤٦٤ - ٢٤٦٥ - ٢٤٦٦ - ٢٤٦٧ - ٢٤٦٨ - ٢٤٦٩ - ٢٤٧٠ - ٢٤٧١ - ٢٤٧٢ - ٢٤٧٣ - ٢٤٧٤ - ٢٤٧٥ - ٢٤٧٦ - ٢٤٧٧ - ٢٤٧٨ - ٢٤٧٩ - ٢٤٨٠ - ٢٤٨١ - ٢٤٨٢ - ٢٤٨٣ - ٢٤٨٤ - ٢٤٨٥ - ٢٤٨٦ - ٢٤٨٧ - ٢٤٨٨ - ٢٤٨٩ - ٢٤٩٠ - ٢٤٩١ - ٢٤٩٢ - ٢٤٩٣ - ٢٤٩٤ - ٢٤٩٥ - ٢٤٩٦ - ٢٤٩٧ - ٢٤٩٨ - ٢٤٩٩ - ٢٥٠٠ - ٢٥٠١ - ٢٥٠٢ - ٢٥٠٣ - ٢٥٠٤ - ٢٥٠٥ - ٢٥٠٦ - ٢٥٠٧ - ٢٥٠٨ - ٢٥٠٩ - ٢٥١٠ - ٢٥١١ - ٢٥١٢ - ٢٥١٣ - ٢٥١٤ - ٢٥١٥ - ٢٥١٦ - ٢٥١٧ - ٢٥١٨ - ٢٥١٩ - ٢٥٢٠ - ٢٥٢١ - ٢٥٢٢ - ٢٥٢٣ - ٢٥٢٤ - ٢٥٢٥ - ٢٥٢٦ - ٢٥٢٧ - ٢٥٢٨ - ٢٥٢٩ - ٢٥٣٠ - ٢٥٣١ - ٢٥٣٢ - ٢٥٣٣ - ٢٥٣٤ - ٢٥٣٥ - ٢٥٣٦ - ٢٥٣٧ - ٢٥٣٨ - ٢٥٣٩ - ٢٥٤٠ - ٢٥٤١ - ٢٥٤٢ - ٢٥٤٣ - ٢٥٤٤ - ٢٥٤٥ - ٢٥٤٦ - ٢٥٤٧ - ٢٥٤٨ - ٢٥٤٩ - ٢٥٥٠ - ٢٥٥١ - ٢٥٥٢ - ٢٥٥٣ - ٢٥٥٤ - ٢٥٥٥ - ٢٥٥٦ - ٢٥٥٧ - ٢٥٥٨ - ٢٥٥٩ - ٢٥٦٠ - ٢٥٦١ - ٢٥٦٢ - ٢٥٦٣ - ٢٥٦٤ - ٢٥٦٥ - ٢٥٦٦ - ٢٥٦٧ - ٢٥٦٨ - ٢٥٦٩ - ٢٥٧٠ - ٢٥٧١ - ٢٥٧٢ - ٢٥٧٣ - ٢٥٧٤ - ٢٥٧٥ - ٢٥٧٦ - ٢٥٧٧ - ٢٥٧٨ - ٢٥٧٩ - ٢٥٨٠ - ٢٥٨١ - ٢٥٨٢ - ٢٥٨٣ - ٢٥٨٤ - ٢٥٨٥ - ٢٥٨٦ - ٢٥٨٧ - ٢٥٨٨ - ٢٥٨٩ - ٢٥٩٠ - ٢٥٩١ - ٢٥٩٢ - ٢٥٩٣ - ٢٥٩٤ - ٢٥٩٥ - ٢٥٩٦ - ٢٥٩٧ - ٢٥٩٨ - ٢٥٩٩ - ٢٦٠٠ - ٢٦٠١ - ٢٦٠٢ - ٢٦٠٣ - ٢٦٠٤ - ٢٦٠٥ - ٢٦٠٦ - ٢٦٠٧ - ٢٦٠٨ - ٢٦٠٩ - ٢٦١٠ - ٢٦١١ - ٢٦١٢ - ٢٦١٣ - ٢٦١٤ - ٢٦١٥ - ٢٦١٦ - ٢٦١٧ - ٢٦١٨ - ٢٦١٩ - ٢٦٢٠ - ٢٦٢١ - ٢٦٢٢ - ٢٦٢٣ - ٢٦٢٤ - ٢٦٢٥ - ٢٦٢٦ - ٢٦٢٧ - ٢٦٢٨ - ٢٦٢٩ - ٢٦٣٠ - ٢٦٣١ - ٢٦٣٢ - ٢٦٣٣ - ٢٦٣٤ - ٢٦٣٥ - ٢٦٣٦ - ٢٦٣٧ - ٢٦٣٨ - ٢٦٣٩ - ٢٦٤٠ - ٢٦٤١ - ٢٦٤٢ - ٢٦٤٣ - ٢٦٤٤ - ٢٦٤٥ - ٢٦٤٦ - ٢٦٤٧ - ٢٦٤٨ - ٢٦٤٩ - ٢٦٥٠ - ٢٦٥١ - ٢٦٥٢ - ٢٦٥٣ - ٢٦٥٤ - ٢٦٥٥ - ٢٦٥٦ - ٢٦٥٧ - ٢٦٥٨ - ٢٦٥٩ - ٢٦٦٠ - ٢٦٦١ - ٢٦٦٢ - ٢٦٦٣ - ٢٦٦٤ - ٢٦٦٥ - ٢٦٦٦ - ٢٦٦٧ - ٢٦٦٨ - ٢٦٦٩ - ٢٦٧٠ - ٢٦٧١ - ٢٦٧٢ - ٢٦٧٣ - ٢٦٧٤ - ٢٦٧٥ - ٢٦٧٦ - ٢٦٧٧ - ٢٦٧٨ - ٢٦٧٩ - ٢٦٨٠ - ٢٦٨١ - ٢٦٨٢ - ٢٦٨٣ - ٢٦٨٤ - ٢٦٨٥ - ٢٦٨٦ - ٢٦٨٧ - ٢٦٨٨ - ٢٦٨٩ - ٢٦٩٠ - ٢٦٩١ - ٢٦٩٢ - ٢٦٩٣ - ٢٦٩٤ - ٢٦٩٥ - ٢٦٩٦ - ٢٦٩٧ - ٢٦٩٨ - ٢٦٩٩ - ٢٧٠٠ - ٢٧٠١ - ٢٧٠٢ - ٢٧٠٣ - ٢٧٠٤ - ٢٧٠٥ - ٢٧٠٦ - ٢٧٠٧ - ٢٧٠٨ - ٢٧٠٩ - ٢٧١٠ - ٢٧١١ - ٢٧١٢ - ٢٧١٣ - ٢٧١٤ - ٢٧١٥ - ٢٧١٦ - ٢٧١٧ - ٢٧١٨ - ٢٧١٩ - ٢٧٢٠ - ٢٧٢١ - ٢٧٢٢ - ٢٧٢٣ - ٢٧٢٤ - ٢٧٢٥ - ٢٧٢٦ - ٢٧٢٧ - ٢٧٢٨ - ٢٧٢٩ - ٢٧٣٠ - ٢٧٣١ - ٢٧٣٢ - ٢٧٣٣ - ٢٧٣٤ - ٢٧٣٥ - ٢٧٣٦ - ٢٧٣٧ - ٢٧٣٨ - ٢٧٣٩ - ٢٧٤٠ - ٢٧٤١ - ٢٧٤٢ - ٢٧٤٣ - ٢٧٤٤ - ٢٧٤٥ - ٢٧٤٦ - ٢٧٤٧ - ٢٧٤٨ - ٢٧٤٩ - ٢٧٥٠ - ٢٧٥١ - ٢٧٥٢ - ٢٧٥٣ - ٢٧٥٤ - ٢٧٥٥ - ٢٧٥٦ - ٢٧٥٧ - ٢٧٥٨ - ٢٧٥٩ - ٢٧٦٠ - ٢٧٦١ - ٢٧٦٢ - ٢٧٦٣ - ٢٧٦٤ - ٢٧٦٥ - ٢٧٦٦ - ٢٧٦٧ - ٢٧٦٨ - ٢٧٦٩ - ٢٧٧٠ - ٢٧٧١ - ٢٧٧٢ - ٢٧٧٣ - ٢٧٧٤ - ٢٧٧٥ - ٢٧٧٦ - ٢٧٧٧ - ٢٧٧٨ - ٢٧٧٩ - ٢٧٨٠ - ٢٧٨١ - ٢٧٨٢ - ٢٧٨٣ - ٢٧٨٤ - ٢٧٨٥ - ٢٧٨٦ - ٢٧٨٧ - ٢٧٨٨ - ٢٧٨٩ - ٢٧٩٠ - ٢٧٩١ - ٢٧٩٢ - ٢٧٩٣ - ٢٧٩٤ - ٢٧٩٥ - ٢٧٩٦ - ٢٧٩٧ - ٢٧٩٨ - ٢٧٩٩ - ٢٨٠٠ - ٢٨٠١ - ٢٨٠٢ - ٢٨٠٣ - ٢٨٠٤ - ٢٨٠٥ - ٢٨٠٦ - ٢٨٠٧ - ٢٨٠٨ - ٢٨٠٩ - ٢٨١٠ - ٢٨١١ - ٢٨١٢ - ٢٨١٣ - ٢٨١٤ - ٢٨١٥ - ٢٨١٦ - ٢٨١٧ - ٢٨١٨ - ٢٨١٩ - ٢٨٢٠ - ٢٨٢١ - ٢٨٢٢ - ٢٨٢٣ - ٢٨٢٤ - ٢٨٢٥ - ٢٨٢٦ - ٢٨٢٧ - ٢٨٢٨ - ٢٨٢٩ - ٢٨٣٠ - ٢٨٣١ - ٢٨٣٢ - ٢٨٣٣ - ٢٨٣٤ - ٢٨٣٥ - ٢٨٣٦ - ٢٨٣٧ - ٢٨٣٨ - ٢٨٣٩ - ٢٨٤٠ - ٢٨٤١ - ٢٨٤٢ - ٢٨٤٣ - ٢٨٤٤ - ٢٨٤٥ - ٢٨٤٦ - ٢٨٤٧ - ٢٨٤٨ - ٢٨٤٩ - ٢٨٥٠ - ٢٨٥١ - ٢٨٥٢ - ٢٨٥٣ - ٢٨٥٤ - ٢٨٥٥ - ٢٨٥٦ - ٢٨٥٧ - ٢٨٥٨ - ٢٨٥٩ - ٢٨٦٠ - ٢٨٦١ - ٢٨٦٢ - ٢٨٦٣ - ٢٨٦٤ - ٢٨٦٥ - ٢٨٦٦ - ٢٨٦٧ - ٢٨٦٨ - ٢٨٦٩ - ٢٨٧٠ - ٢٨٧١ - ٢٨٧٢ - ٢٨٧٣ - ٢٨٧٤ - ٢٨٧٥ - ٢٨٧٦ - ٢٨٧٧ - ٢٨٧٨ - ٢٨٧٩ - ٢٨٨٠ - ٢٨٨١ - ٢٨٨٢ - ٢٨٨٣ - ٢٨٨٤ - ٢٨٨٥ - ٢٨٨٦ - ٢٨٨٧ - ٢٨٨٨ - ٢٨٨٩ - ٢٨٩٠ - ٢٨٩١ - ٢٨٩٢ - ٢٨٩٣ - ٢٨٩٤ - ٢٨٩٥ - ٢٨٩٦ - ٢٨٩٧ - ٢٨٩٨ - ٢٨٩٩ - ٢٩٠٠ - ٢٩٠١ - ٢٩٠٢ - ٢٩٠٣ - ٢٩٠٤ - ٢٩٠٥ - ٢٩٠٦ - ٢٩٠٧ - ٢٩٠٨ - ٢٩٠٩ - ٢٩١٠ - ٢٩١١ - ٢٩١٢ - ٢٩١٣ - ٢٩١٤ - ٢٩١٥ - ٢٩١٦ - ٢٩١٧ - ٢٩١٨ - ٢٩١٩ - ٢٩٢٠ - ٢٩٢١ - ٢٩٢٢ - ٢٩٢٣ - ٢٩٢٤ - ٢٩٢٥ - ٢٩٢٦ - ٢٩٢٧ - ٢٩٢٨ - ٢٩٢٩ - ٢٩٣٠ - ٢٩٣١ - ٢٩٣٢ - ٢٩٣٣ - ٢٩٣٤ - ٢٩٣٥ - ٢٩٣٦ - ٢٩٣٧ - ٢٩٣٨ - ٢٩٣٩ - ٢٩٤٠ - ٢٩٤١ - ٢٩٤٢ - ٢٩٤٣ - ٢٩٤٤ - ٢٩٤٥ - ٢٩٤٦ - ٢٩٤٧ - ٢٩٤٨ - ٢٩٤٩ - ٢٩٥٠ - ٢٩٥١ - ٢٩٥٢ - ٢٩٥٣ - ٢٩٥٤ - ٢٩٥٥ - ٢٩٥٦ - ٢٩٥٧ - ٢٩٥٨ - ٢٩٥٩ - ٢٩٦٠ - ٢٩٦١ - ٢٩٦٢ - ٢٩٦٣ - ٢٩٦٤ - ٢٩٦٥ - ٢٩٦٦ - ٢٩٦٧ - ٢٩٦٨ - ٢٩٦٩ - ٢٩٧٠ - ٢٩٧١ - ٢٩٧٢ - ٢٩٧٣ - ٢٩٧٤ - ٢٩٧٥ - ٢٩٧٦ - ٢٩٧٧ - ٢٩٧٨ - ٢٩٧٩ - ٢٩٨٠ - ٢٩٨١ - ٢٩٨٢ - ٢٩٨٣ - ٢٩٨٤ - ٢٩٨٥ - ٢٩٨٦ - ٢٩٨٧ - ٢٩٨٨ - ٢٩٨٩ - ٢٩٩٠ - ٢٩٩١ - ٢٩٩٢ - ٢٩٩٣ - ٢٩٩٤ - ٢٩٩٥ - ٢٩٩٦ - ٢٩٩٧ - ٢٩٩٨ - ٢٩٩٩ - ٣٠٠٠ - ٣٠٠١ - ٣٠٠٢ - ٣٠٠٣ - ٣٠٠٤ - ٣٠٠٥ - ٣٠٠٦ - ٣٠٠٧ - ٣٠٠٨ - ٣٠٠٩ - ٣٠١٠ - ٣٠١١ - ٣٠١٢ - ٣٠١٣ - ٣٠١٤ - ٣٠١٥ - ٣٠١٦ - ٣٠١٧ - ٣٠١٨ - ٣٠١٩ - ٣٠٢٠ - ٣٠٢١ - ٣٠٢٢ - ٣٠٢٣ - ٣٠٢٤ - ٣٠٢٥ - ٣٠٢٦ - ٣٠٢٧ - ٣٠٢٨ - ٣٠٢٩ - ٣٠٣٠ - ٣٠٣١ - ٣٠٣٢ - ٣٠٣٣ - ٣٠٣٤ - ٣٠٣٥ - ٣٠٣٦ - ٣٠٣٧ - ٣٠٣٨ - ٣٠٣٩ - ٣٠٤٠ - ٣٠٤١ - ٣٠٤٢ - ٣٠٤٣ - ٣٠٤٤ - ٣٠٤٥ - ٣٠٤٦ - ٣٠٤٧ - ٣٠٤٨ - ٣٠٤٩ - ٣٠٥٠ - ٣٠٥١ - ٣٠٥٢ - ٣٠٥٣ - ٣٠٥٤ - ٣٠٥٥ - ٣٠٥٦ - ٣٠٥٧ - ٣٠٥٨ - ٣٠٥٩ - ٣٠٦٠ - ٣٠٦١ - ٣٠٦٢ - ٣٠٦٣ - ٣٠٦٤ - ٣٠٦٥ - ٣٠٦٦ - ٣٠٦٧ - ٣٠٦٨ - ٣٠٦٩ - ٣٠٧٠ - ٣٠٧١ - ٣٠٧٢ - ٣٠٧٣ - ٣٠٧٤ - ٣٠٧٥ - ٣٠٧٦ -

٥٠ كميات النفط المنتج للمشاركة التي تتعدى مائة وخمسين ألف (١٥٠٠٠٠) برميل في اليوم ولا تزيد عن مائتي ألف (٢٠٠٠٠٠) في اليوم :
السلطة = خمسة وثمانون بالمائة ٨٥٪
المقاول = خمسة عشر بالمائة ١٥٪

٦٠ كميات النفط المنتج للمشاركة التي تتعدى مائتي ألف (٢٠٠٠٠٠) برميل في اليوم
السلطة = تسعون بالمائة ٩٠٪
المقاول = عشرة بالمائة ١٠٪

لغرض تحديد كمية النفط المنتج للمشاركة العائد لكل "اكتشاف تجارى" وليس لاي غرض اخر ، فإن الكمية الاجمالية من "نفط الكلفة" المحدد بمقتضى المائدة السابعة فقره (١) سينسب لكل اكتشاف تجارى بنفس نسبة مجموع انتاج النفط الخام المنتج والموفر والذي لا يستعمل في العمليات البترولية من اى اكتشاف تجارى الى مجموع النفط الخام المنتج والموفر والذي لا يستعمل في العمليات البترولية من كل الاكتشافات التجارية المنتجة .

(ج) تقييم البترول

١٠ تحدد قيمة البترول لجميع اغراض هذه الاتفاقية حسب احكام هذه المائدة السابعة فقره (ج) .

٢٠ يتوجب تقييم كل الزيت الخام حسب المتوسط المرجح لسعر التصدير الذي تحققه السلطة و / او المقاول للنفط الخام من المنطقة والذي تم بيعه خلال ربع السنة السابق ، وحيثما يتم انتاج اكثر من درجة او نوع من المنطقة تحدد قيمته مستقلة لكل درجة او نوع مذكور .

٣٠ في حالة عدم حصول مبيعات بمقتضى الفقرة الفرعية (٢) اعلاه لما لا يقل عن عشرة (١٠٪) من كامل كمية الزيت الخام المتوفر في المنطقة والسباع للتصدير خلال ربع السنة السابق والمذكور اعلاه ، تحدد القيمة بناء على اتفاق متبادل . وفي غياب مثل هذا الاتفاق ستحدد القيمة كما يلي :

٣- يمكن ان يتحمل المقاول نفقات التطوير خلال فترة التنقيب ويمكن ان يتحمل المقاول نفقات التنقيب خلال اى فترة تطوير . اذا اخضعت اى بشر حفررت خلال فترة التنقيب لعمليات التطوير فيمكن اعتبار كلفة هذا البئر ، بناء على رغبة المقاول ، كلفة تطوير .

(ب) النفط المنتج للمشاركة

توزع الكمية الكلية من النفط الخام المنتج والموفر من المنطقة في السنة الشمسية والذي لم يستعمل في العمليات البترولية محسوبا منه الكمية الكلية من "نفط الكلفة" الذي يحق للمقاول استلامه خلال السنة الشمسية بمقتضى المائدة السابعة فقره (١) (والمشار اليه "بالنفط المنتج للمشاركة" بين السلطة والمقاول بما يتفق مع النسب المئوية المبينة ادناه ، والمركزة على معدل الانتاج اليومي من نفط الانتاج المشترك والذي يحتسب منفصلا لكل "اكتشاف تجارى" .

١- كميات النفط المنتج للمشاركة التي لا تزيد عن خمسة وعشرين ألف (٢٥٠٠٠) برميل يوميا .

السلطة = خمسة وسبعون بالمائة ٧٥٪
المقاول = خمسة وعشرون بالمائة ٢٥٪

٢- كميات النفط المنتج للمشاركة التي تتعدى خمسة وعشرين ألف (٢٥٠٠٠) برميل يوميا ولا تزيد عن خمسين ألف (٥٠٠٠٠) برميل يوميا :
السلطة = سبعة وسبعون بالمائة ٧٧٪
المقاول = ثلاثة وعشرون بالمائة ٢٣٪

٣- كميات النفط المنتج للمشاركة التي تتعدى خمسين ألف (٥٠٠٠٠) برميل في اليوم ولا تزيد عن مائة ألف (١٠٠٠٠٠) برميل في اليوم :
السلطة = ثمانية وسبعون بالمائة ٧٨٪
المقاول = اثنان وعشرون بالمائة ٢٢٪

٤- كميات النفط المنتج للمشاركة التي تتعدى مائة ألف (١٠٠٠٠٠) برميل في اليوم ولا تزيد عن مائة وخمسون ألف (١٥٠٠٠٠) برميل في اليوم :
السلطة = ثمانون بالمائة ٨٠٪
المقاول = عشرون بالمائة ٢٠٪

١٠- المتوسط المرجح لسعر التصدير للزيت الخام من كثافة وتوزيع مماثلين وتم تصديره من مناطق الانتاج الاخرى في الاردن ، و

١١- سعر التصدير القائم بين اطراف مستقلة للنظ الخام من كثافة وتوزيعه مماثله من انتاج منطقة الخليج العربي .

على ان يتم تعديلها بشكل مناسب على اساس العوامل المتعلقة بها فسي ذلك شروط الائتمان .

١٢- يعني "سعر التصدير" افراض هذه المادة السابعة فقره (ج) السعر الصافي الذي يتسلفه في مكان التصدير (الاردن) الفرقاء بين التابعين في صفقات الشراء الخالية من المحاباة بالعملة المقابلة للتحويل التي تتضمن مقاييسه او بيع في سوق لينة او اعتبارات خاصة اخرى . وتستخلص التعديلات من اجل العملات او السهمه بالمبالغ التي تزيد عن نسبتها العرفيه السائده في صناعة البترول الدوليه بين فرقاء مستقلين لكميات الزيت الخام المعنيه .

١٣- اذا بدا للمقاول انه سيلزم تحديد السعر بالاتفاق المتبادل بمقتضى الفقرة الفرعيه (٣) اعلاه فان عليه ان يشعر السلطه حالما يمكنه ذلك قبل نهايه ربع السنه الساري وعلى المقاول بعد التشاور مع السلطه لاستنباط المعلومات الحقيقه التي سيستند اليها ان يقترح للسلطه خطيا السعر الواجب التطبيق للنظ الخام لربع السنه التالي . ويترتب على السلطه والمقاول ان يجتمعا باسرع ما يمكن عمليا بعد ذلك . ولكن ليس في اي حال في موعد متأخر من بدء ربع السنه الذي سينطبق السعر بالنسبه له من اجل ان يتباحثا ويتفقا على السعر معا .

١٤- في حالة مواجهه الطرفين لتأخير في تحديد سعر بمقتضى البند الثالث اعلاه ، يستمر السعر الاخير المحدد بمقتضى البند الثاني (٢) او الثالث (٣) حسب الحال نافذا بشكل مؤقت وحتى يتم الاتفاق مع اجراء تعديل ملائم باثر رجعي بين السلطه والمقاول خلال سبعة (٧) ايام . بعد الاتفاق على السعر ويتوجب ان يشمل التعديل المذكور فائده بلاسيه فركيه للفريق الذي يجري التعديل على المبالغ مجتمعه على اساس سعر لندن المبرور بين البنوك (LIBOR) كما يهرض بنك (بنلاندي) في لندن للبيده التي استوفت بعد الزينهاده او النقضان في الدفع .

١٥- يجري تقييم الغاز الذي يتم انتاجه وبيعه خلال ربع السنه حسب المتوسط المرجح الصافي السعر الذي تحققه السلطه و / او المقاول في مكان تسليم الغاز لبيعه .

١٦- اذا امتنع احد الفريقين عن السماح للفريق الاخر لمراجعة حساباته وسجلاته لتحديد الاسعار التي تم بها التصدير والبيع لا تستعمل مبيعات هذا الفريق لتحديد سعر التصدير .

(د) يترتب على المقاول خلال مدة لا تقل عن تسعين (٩٠) يوما قبل بداية النصف السنه الشمسيه الذي يلي الانتاج التجاري الاول ان يحضر ويزود السلطه بنشره يبين فيها توقعاته لكمية البترول التي يقدر ان في الامكان انتاجها توفيرها ، نقلها ، بمقتضى هذه الاحكام خلال نصف السنه ، وباعلى معدل انتاج فعال دون ان يسبب انخفاضاً جاداً بمعدل الانتاج او انخفاض في ضغط المخزون ويجب ان تتضمن نشره المقاول تخمينات لحجم السلطه وحجمه من "نظ الكلفه" و "النظ المنتج للمشاركه" من كمية النفط الخام المتوقع انتاجها توفيرها والتي لا تستعمل في العمليات النفطية خلال نصف السنه . يترتب على المقاول بذل قصارى جهده لانتاج الكمية المتوقعه لكل نصف السنه .

(هـ) يحق للمقاول منفردا ان يأخذ وان يتصرف بحجته من النفط الخام التي تخصص له بمقتضى ما تنص عليه المادة السابعة (٧) . يحق للمقاول ان يحتفظ في الخارج بكل الاموال التي حصل عليها بها في ذلك عايداته من بيع حصته من من النفط الخام المصدر .

(و) يترتب على المقاول ان يعلم السلطه بالاجراءات التي ستتخذها من اجل استغلال بزمجة تحميل الناقلات من نظ التصدير ، وذلك ضمن وقت معقول قبل المباشرة في الانتاج التجاري الاول " كما يترتب عليه ان يتفاوض مع السلطه للوصول الى اتفاق حول الاحكام التي تعالج الزيادة او النقصان في تحميل الاتساع (١٤) . اخذ بعين الاعتبار ان مخصصات "نظ الكلفه" و "النظ المنتج للمشاركه" ستكون في البدايه معتمده على التوقعات بخصوص الكميات القليلة لانتاجه وقيمة النفط الخام وجمالي الانتاج ، ويجب ان تنطبق هذه الاحكام بالقصصه والزيادة التي تنتج عن تعديل هذه التوقعات من معلومات الحقيقه .

(ز) وحتى يتم الوصول الى اتفاق بين السلطه والمقاول كما اشير اليه في الفقرة (و) املاء تطبيق الاجراءات التاليه بخصوص نقصان او زيادة التحميل . من الطبيعي ومن وقت الى اخر ان لا يتمكن احد الفريقين من اخذ كل كمية النفط الخام المخصصه له " ويسمى هذا الطرف (الساحب الاقل) ، اذا حدث ذلك يجوز الاستمرار في معدل الانتاج الكامل وذلك لمصلحة الطرف الاخر (وذلك يسمى هذا الساحب المتجاوز) وعلى المقاول ان يحتفظ بالسجلات التي تحدد كمية الانتاج التي يحق للساحب الاقل الحصول عليها في وقت لاحق لكي يتم تعديل التوازن بينه وبين الساحب المتجاوز . يقوم المقاول بعد ذلك بتخصيص كمية اضافية للساحب الاقل من مجموع الانتاج لكي يمكنه من الوصول الى هذا التوازن بوقت معقول . على ان يبذل المقاول قصارى جهده ليخصص هذه الكميات في اوقات ووسائل من شأنها ان لا تسبب اى اخلال بتنظيم عمليات البيع ، ولا يجوز تحت اى ظرف من الظروف ولاغراض هذا الحكم ان يلزم اى فريق بأخذ اقل من تسعين بالمائه (٩٠٪) من كمية النفط الخام المنتج المخصص له ، الا اذا وافق على ذلك ولا يجوز تحت اى ظرف من الظروف للساحب المتجاوز لاغراض التوازن المشار اليها ادناه ان يلزم بدفع او تعويض الساحب الاقل لانتاج لم يأخذه او يعوضه هذا الاخير .

(ح) يجوز للمقاول استعمال اية كمية بترول تلزم للعمليات البترولييه (بما في ذلك الوقود وامادة الضغط ، والحفاظ على الضغط اعادة الديزل ، والاشعال التي تنفذ بمقتضى هذه الاتفاقية ، دون ان يتحمل اى تكاليف او ان يحاسب على ذلك من قبل السلطه ، لا يجوز اعتبار اية كمية بترول تستعمل بهذا الشكل كبتزول لاغراض تحديد كمية " نفط الكلفه " و " النفط المنتج للمشاركة " الذي يحق للمقاول استلامه بمقتضى الماده السابعه فقره (ا ، ب) او كلفه الغاز القابل للاسترداد للمقاول او حصته من الغاز بمقتضى الماده الرابعه والعشرون (٢٤) .

(ط) تتم عمليات القياس لاغراض تحديد وتخصيص كميات البترول بين الفريقين بمقتضى المادتين السابعه (١) ، (ب) والرابعه والعشرون (٢٤) من هذه الاتفاقية (مقاييس المشاركة في الانتاج) شكل لائق يتفق مع الاساليب والطرق المتبعه قافه والمستعمله في صناعة النفط ، اخذا بعين الاعتبار انه بالامكان القيام بقياسات اخرى ولاغراض اخرى (بما في ذلك ، امتار ميدانية لتقدير معدلات انتاج ابار منفردة) وليس من الضروري ان تطابق هذه المقاييس نفس المعايير التي تخص مقاييس

المشاركه في الانتاج (وتكون مقاييس المشاركة في الانتاج سائده لاغراض تحديد كميات النفط وتخصيص البترول بين الطرفين بمقتضى المادتين السابعه (٧) (ا ، ب) والرابعه والعشرون (٢٤) من هذه الاتفاقية بغض النظر عن اية فروق تنشأ عن اية مقاييس اخرى سواء كانت ناتجه عن فروقات في القياس المتري ، عن استعمال وقود التشغيل او عن الانكماش او عن فاقد خطوط الانابيب او عن التبخر او اسباب اخرى .

تكون مقاييس المشاركة في الانتاج هي القياسات التي تنفذ عند او بقرب اخر مخرج او مخارج خط انابيب تصدير او ما شابهها من التجهيزات الموجوده في الاردن والتي يرسل المقاول لها بترولاً او يتسبب بنقل البترول لها بموجب المادتين السابعه فقره (ا) و (ب) والرابعه والعشرون (٢٤) من هذه الاتفاقية او عند اية نقطه او نقاط اخرى يتفق عليها الطرفان من وقت لآخر . وفي حالة وجود عدة اكتشافات تجاريه فان السلطه والمقاول يدركان انه لاغراض تحديد حصة السلطه والمقاول من البترول من كل اكتشاف تجارى فان القياسات ستكون مطلوبه في منطقه كل اكتشاف تجاري .

المادة الثامنة

ملكية الموجودات واستعمال الممتلكات

(أ) تصبح جميع موجودات المقاول في الأردن الثابتة أو المنقولة التي يستحق استرداد كلفتها بموجب اكتشاف تجاري ملكا للسلطة في الوقت أو الأوقات المحددة أدناه وبدون كلفة اضافية عليها الا اذا نص على غير ذلك بالتحديد في هذه الاتفاقية.

(ب) تصبح الارض في الأردن ملكا للسلطة حال شرائها.

(ج) ويمنح كل من الموجودات الثابتة أو المنقولة الاخرى التي حصل عليها المقاول ملكا للسلطة في نهاية ربح السنة التي يقوم فيها المقاول باسترداد كلفتها المتعلقة بهذه الموجودات.

(د) ان ملكية البترول المخصص للمقاول بمقتضى المادتين السابعة (٧) والرابعة والعشرين (٢٤) تنتقل للمقاول في النقطة التي تتم بها عملية القياس المتسرى لأغراض مقاييس المشاركة في الانتاج.

(هـ) يحق للمقاول ان يستعمل بدون مقابل اي ارض في الأردن تملكها السلطة او الحكومة ويكون مبررا "لزمها للقيام بعمليات بترولية".

(و) تبقى المعدات والموجودات التي يتم الحصول عليها لاجل العمليات البترولية التي يقوم بها المقاول في حوزة المقاول، ويحق له وحدة استعمال هذه التجهيزات والموجودات مجانا. بشرط ان تستعمل هذه التجهيزات والموجودات للعمليات البترولية فقط ويترتب على المقاول المحافظة على هذه التجهيزات والموجودات بحالة سليمة مع الاخذ بعين الاعتبار الاستهلاك الطبيعي ولا يجوز التصرف بالتجهيزات والموجودات المذكورة في غير اوجه العمل المعتاد او نقلها خارج الأردن بدون موافقة السلطة الخطية المسبقة.

(ز) لا تنطبق احكام هذه المادة الثامنة (٨) على الموجودات والمعدات المستأجرة والمستعملة في العمليات البترولية والتي تكون مملوكة للغير.

(أ) اذا رغب المقاول او رغبت السلطة في استعمال المعدات او الموجودات المذكورة او في الانتفاع من الطاقة الفائضة لخط انابيب او تهيئات التصدير تتصل بعمليات لا تتعلق بالمنطقة، فإنه يتوجب على الطرفين ان يتفقا مسبقا على اي استعمال كالمشار اليه بما في ذلك التعرفة التي ستفرض ... الخ.

المادة التاسعة

المكافآت، الضرائب والمدفوعات الاخرى

أ- مكافآت الانتاج

١. يترتب على المقاول ان يدفع للسلطة مبلغ مليون دولار امريكي (١٠٠٠٠٠٠) كمكافأة انتاج في اول مرة يصل فيها المعدل اليومي لانتاج النفط الخام المستخرج من المنطقة الى خمسين الف (٥٠٠٠٠) برميل او اكثر ولمدة ثلاثين يوما انتاجيا متتالية.

٢. يترتب على المقاول ايضا ان يدفع للسلطة مبلغ مليوني (٢٠٠٠٠٠٠) دولار امريكي كمكافأة انتاج اضافية في اول مرة يصل فيها معدل الانتاج اليومي من النفط الخام المستخرج من المنطقة الى مائة الف (١٠٠٠٠٠) برميل او اكثر يوميا ولمدة ثلاثين (٣٠) يوما انتاجيا متتالية.

٣. يترتب على المقاول ايضا ان يدفع للسلطة مبلغا اضافيا مقداره اربعة مليون (٤٠٠٠٠٠٠) دولار امريكي كمكافأة انتاج اضافية عندما يصل لأول مرة معدل الانتاج اليومي من النفط الخام المستخرج من المنطقة الى مائة وخمسون الف (١٥٠٠٠٠) برميل او اكثر ولمدة ثلاثين (٣٠) يوما انتاجيا متتالية.

٤. يترتب كذلك على المقاول ان يدفع للسلطة مبلغا اضافيا مقداره ستة ملايين (٦٠٠٠٠٠٠) دولار امريكي كمكافأة انتاج اضافية عندما يصل لأول مرة معدل الانتاج اليومي من النفط الخام المستخرج من المنطقة الى مائتي الف (٢٠٠٠٠٠) برميل ولمدة ثلاثين (٣٠) يوما انتاجيا متتالية.

يتم دفع هذه المكافآت في اقسامات سنوية في اواخر كل سنة مالية.

٩ - ب البعثات ، والمكافآت الفنية والتدريبية :

- ١- يترتب على المقاول ان يدفع للسلطة سنويا ومع بداية كل سنة شمسية تبدا في السنة التي تلي تاريخ نفاذ الاتفاقية خمسين الف (٥٠٠٠٠) دولار امريكي كمكافأة بعثات وتدريب ومساعدة فنية .
- ٢- يترتب على المقاول ان يدفع للسلطة سنويا ومع بداية كل سنة شمسية تبدا مع السنة التي تلي الانتاج التجارى الاولى مبلغ مائة الف (١٠٠٠٠٠) دولار امريكي كمكافأة بعثات وتدريب ومساعدة فنية .

٩ - ج مدفوعات

- كل المدفوعات الواردة انفا تدفع بالدولار الامريكي خلال ثلاثين يوما من تحقق المكافأة طبقا لما جاء في هذه المادة التاسعة (١) او (ب) .

٩ - د ضريبة الدخل

- ١- يخضع المقاول للقوانين التي تكون نافذة عامة من وقت لآخر في الاردن وتخضع الضرائب على الدخل والارباح او تقاس بهما (المشار اليها بـ " ضرائب الدخل الاردنية ") ويخضع لمتطلبات القوانين المذكورة فيما يتعلق بتقديم الاقرارات وتقدير الضرائب ، الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات لمراجعتها بواسطة الاشخاص المعقوضين ولهذه الاغراض تعتبر اية ضرائب دخل اردنية يمكن ان يخضع لها مساهمو أو شركاء أو أي أصحاب منافع أخرى في المقاول كضريبة مفروضة على المقاول .
- ٢- لاغراض تطبيق هذه المادة (التاسعة فقرة د) يكون مجمل دخل المقاول الخاضع للضريبة (دخل خاضع للضريبة) من عمليات البترول الواردة في هذه الاتفاقية بالنسبة لاية سنة شمسية مبلغا يتم احتسابه كما يلي :
- (١) كامل المبلغ الذي يتسلمه المقاول من بيع البترول المسلم له او اي تصرف اخر طبقا لعمليات البترول التي تضمنتها هذه الاتفاقية ، محسوما منه تكاليف ونفقات المقاول التي يسمح بالمرادادها من خلال (نفقات الكلفة) للسنة الشمسية المعنية كما هو مبين في المادة السابعة من هذه الاتفاقية " الدخل المبدئي " . مضافا اليه
- (٢) مبلغ يساوي (القيمة الاجمالية) المعروفة كضريبة دخل اردنية على المقاول مجموعها بالطريقة المبينة في الملحق (د) .

- ٣- يترتب على السلطة ان تتحمل وتدفع بالنيابة عن المقاول وتبنيه من ضرائب الدخل الاردنية المفروضة على دخله او ارباحه من عمليات البترول بمقتضى هذه الاتفاقية . ويكون المقاول مسؤولا عن دفع ضرائبه الخاصة عن اي دخل اردني غير الدخل من عمليات البترول بمقتضى هذه الاتفاقية . وتعتبر جميع الضرائب التي تدفعها السلطة بالنيابة عن المقاول دخلا للمقاول من عمليات البترول بمقتضى ما جاء في هذه المادة التاسعة (د) وبمقتضى ما جاء في الملحق (د) .

- ٤- يترتب على السلطة خلال مائة وخمسين (١٥٠) يوما بعد بدء السنة الشمسية التالية ، ان تزود المقاول بايصالات رسمية تثبت دفع ضرائب الدخل الاردنية المترتبة على المقاول ، ويتوجب ان تصدر هذه الايصالات سلطات الضريبة المختصة وان تبين مبالغ هذه الايصالات والتفاصيل الاخرى المعتادة .

- ٥- تعني كلمة " مقاول " لاغراض الخوض للضريبة بمقتضى هذه المادة وحيث يكون المقاول مؤلفا من اكثر من هيئة ، كل هيئة مؤلفة للمقاول .

- ٦- فيما عدا المكافآت بمقتضى المادة التاسعة (١ ب) والرسوم الجمركية غير المؤهلة للاعفاء بمقتضى المادة الثانية عشرة ، وضرائب الدخل الاردنية بمقتضى هذه المادة التاسعة (د) والرسوم الاخرى للخدمات التي تقدمها الوكالات الحكومية فعليا ، يعفى المقاول (بما فيه الشركات التابعة له و/او مساهموه وشركائه او اية اطراف ذات مصلحة) خلال مدة الاتفاقية من دفع كل او اية ضرائب او اتاوات او مفروضات (بما فيه ضرائب العقارات ، ضرائب المبيعات ، وضرائب القيمة المضافة والضرائب المترتبة على العمليات والممتلكات سواء كانت نافذة حاليا او مستوجبة في المستقبل الى السلطة او الحكومة او اية دائرة فرعية او سياسية تابعة لها فيما يتعلق بعمليات البترول بمقتضى هذه الاتفاقية او البترول او الدخل الذي يتم تسلمه نتيجة لهذه الاتفاقية .

- ٧- في حالة الطلب الى المقاول من قبل اية سلطة في الاردن ان يدفع اية ضريبة او اتاوه او مفروضات او رسوما اخرى وتكون السلطة قد دفعتها نيابة عن المقاول او يكون المقاول معفى منها بمقتضى المادة التاسعة (د) (٦) او المادة الثانية والعشرين ، يترتب على المقاول ان يشعر السلطة فورا ويتبع تعليمات السلطة في معالجة الطلب ، وفي حالة اضطرار المقاول للدفع يترتب على السلطة ان تعوضه عنه لدى تقديمه للايصال والتوضيح بأنه قد تم الالتزام بتعليمات السلطة في معالجة الطلب .

المكتب وتوجيه الاشعارات

٨- في سبيل تحقيق أقصى تنقيب برأس المال المقاول المعرض للمجازفة يعني المقاولون الفرعيون غير الأردنيين الناجعون للمقاول خلال مدة التنقيب من دفع ضريبة الدخل الأردني أو أية ضريبة أخرى ، اتاوات أو مقروضات على الدخل المتأتي من تنقيب عمليات البترول المتعلقة بالمنطقة وكذلك دفع الضرائب المترتبة على الاستئجار وضرائب المبيعات وضرائب القيمة المضافة والضرائب المترتبة على العمليات والممتلكات فيما يتعلق بتنفيذ عمليات التنقيب في الأردن .

٩- إذا كان المقاول هيئة اعتبارية مؤسسه في ظل سلطان قانوني خارج المملكة الأردنية الهاشمية فإن مستخدمي المقاول غير الأردنيين يعفون من كل ضرائب الدخل المفروضة بموجب قانون ضريبة الدخل لعام ١٩٨٥ أو أية تشريعات لاحقه له.

١- تبقى التزامات كل من الفريقين بمقتضى هذه المادة التاسعة (د) والمتحققه خلال مدة الاتفاقية سارية بعد انتهائها .

١٠٠٠٠
التعاون الفني
يترتب على المفاوض إنشاء كل سنة شمسية من مدة هذه الاتفاقية اتفاق
خمسين ألف (٥٠٠٠٠) دولار أمريكي على التعاون الفني بينه وبين
السلطة سواء بتوفير برامج تدريب للأشخاص الفنيين في السلطة و/أو
نقل تكنولوجيا معلنة عامة للسلطة وفي حالة عدم صرف مثل هذا المبلغ
خلال السنة الشمسية يدفع المفاوض الجزء غير المفق إلى السلطة خلال
التسعين يوما التي تلي انتهاء السنة الشمسية ذاتها .

[illegible]

۲۹۰۰ انتر فیرست ون بلدنچ

دالاس، تكساس ٧٥٢٠٢ ، الولايات المتحدة الامريكه
لنظر : النائب الاقدم للرئيس
لشؤون التنقيب الدولي.

لشؤون التنقيب الدولي.

تلخيص :
(ITT) 4630124
(WU) 730239

المدير العام
شركة جوردان هنت اويل كومباني
عمان ، الأردن
تلخيص :

(هـ) يجوز تغيير عنوان تسليم الاشعارات لاي طرف وذلك عن طريق اعطاء الطرف الاخر اشعاراً بذلك قبل عشرة ايام من التغيير .

(و) سيعتبر مكتب المفاوض في عمان ، الأردن المكان لتقديم اشعارات اليه من اطراف ثالثة .

(ز) يوافق طرفا هذه الاتفاقية على التخلي من ضرورة تقديم اشعارات عدلية .

المادة الحادية عشر توفير البترول وعدم اهداره

(١) يترتب على المفاوض ان يتخذ الخطوات التي تتفق مع الوسائل المقبولة عامة في صناعة البترول لتجنب فقدان او تلف البترول فوق او تحت سطح الارض خلال عمليات الحفر او الانتاج او التجميع والتوزيع او التخزين .

(ب) يترتب على المفاوض بعد اكمال عمليات حفر اية بئر يعتبرها ذات امكانيه انتاجيه ابلاغ السلطة عن الوقت الذي سيتم به تجربة البئر وبعد ذلك تقدير معدل انتاجه .

(ج) يترتب على المفاوض تسجيل المعلومات الخاصة بكمية البترول والماء المنتجة شهرياً من كل اكتشاف تجاري وترسل هذه المعلومات الي السلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من الحصول عليها ويجب ان تتوفر الاحصائيات المتعلقة بانتاج المنطقة في كل الاوقات المعقولة للخص من قبل السلطة .

(د) ان سجلات عمليات الحفر اليومي ومنحنى الاداء للبئر سيونحان كمية ونوع الاسمنت ومقدار المواد الاخرى المستعملة في البئر لغراض حماية الطبقات الحاوية للبترول او الماء العذب .

المادة الثانية عشر

الاعفاء الجمركي

١٢- ا) يسمح للمفاوض والمقاولين الفرعيين التابعين له والعاملين في تنفيذ عمليات باستيراد معفاء من الجمارك لسلالات، والمعدات والسيارات والطائرات والمواد واللوازم والمستلزمات المنقولة عندما يكون أي من البنود المذكورة من اجل الاستعمال في تنفيذ العمليات البترولية فقط بمقتضى هذه الاتفاقية ويترتب على السلطة عندما يتم استيراد بنود معفاء حسب هذه المادة ان تشهد على ان تلك البنود ستستعمل فقط في تنفيذ عمليات البترول بمقتضى هذه الاتفاقية .

١٢- ب) يجوز تصدير أي من بنود المستوردة الى الأردن والمعفاء او غير المعفاء من الرسوم الجمركية او الضرائب او المفروضات بمقتضى هذه المادة بواسطة الفريق المستورد في أي وقت بدون أية ضريبة للتصدير او مفروضات عليه .

١٢- ج) يجوز بيع المواد والمعدات والبضائع المستعملة والصالحة للعمل والناجمة عن العمليات بمقتضى هذه الاتفاقية في الأردن شريطة ان يدفع المفاوض او المشترون أية رسوم جمركية او ضرائب او مفروضات الا اذا بيعت للسلطة او أي فريق ثالث آخر يتمتع بنفس الاعفاءات الجمركية التي يتمتع بها المقاول .

هكذا في الفصل

١٢- د يجوز بيع كخرده او نفايه المواد والمعدات والبضائع التالفه او المستعمله الى الحد الذي لا تكون فيه صالحه للعمل ويصنفها المقاول او المقاولون الفرعيون كخرده او نفايه (يكون هذا التقييم صحيحا اذا لم تعترض عليه السلطه او دائرة الجمارك خلال مدة معقولة بعد تسلم اشعار خطي) بدون دفع رسوم جمركيه او ضرائب او مفروضات .

١٢- هـ في حالة البيع بمقتضى الفقرتين (ج) و(د) ينزل مبلغ مساو للمقبوضات الصافيه التي يتسلمها المقاول من المبيعات المذكورة ، من استحقاق المقاول لاسترداد نفط الكلفه .

١٢- و لا تلزم اية رخصه لتصدير البترول ، ويعفى المقاول والسلطه زبائنها من اية ضريبه او رسم او اتعاب او اي مفروضات مالية اخرى فيما يتعلق بتصدير البترول الذي يتم انتاجه من المنطقه .

١٢- ز يسمح لكل مستخدم غير اردني تابع للمقاول او المقاولين من الباطن التابعين لاي منهما والمنتدب للاردن على اساس مقيم ان يستورد ويعفى من جميع الرسوم الجمركيه فيما يتعلق باستيراد السلع المعمره والبنود والامتعده الشخصيه استيرادا مؤقتا في حدود المعقول شريطة ان تستورد خلال مدة اقصاها اثنا عشر (١٢) شهرا من تاريخ دخول الموظف غير الاردني المعني الى الاردن ، ويحق لكل موظف رئيسي ان يستورد كل اربع (٤) سنوات سياره لاستعماله الخاص معفاة من جميع الرسوم الجمركيه ، ويتوجب اعادة تصدير جميع الممتلكات المستورده مع الاعفاء من الرسوم الجمركيه لاستعمال المستخدم وعائلته فقط (بدون ضريبه او مفروضات تصدير) في نهاية انتداب المستخدم المذكور في الاردن فيما يتعلق بعمليات البترول بمقتضى هذه الاتفاقية الا اذا بيعت لو تم التصرف بها من قبله في خلاف ذلك في الاردن حسب القوانين والانظمه الاردنيه .

١٢- ح كلما تستعمل كلمة مقاول في ماده ١٢ (أ) - (ز) اعلاه فانهما تتضمن كذلك المقاولين التابعين وعلى اي مستوى .

١٢- ط تشمل " الرسوم الجمركيه " كما هي مستعمله في هذه الاتفاقية جميع الضرائب والمفروضات (فيما عدا تلك الرسوم المدفوعه للحكومه او اية هيئه تابعه لها بالاسعار المعتاده للخدمات التي تمت تأديتها فعلا) التي تكون مستحقه الدفع نتيجة لاستيراد او تصدير البند او البنود محل الاعتبار .

١٢- ي يكون اعفاء جميع المستوررات المؤقتة بمقتضى هذه ماده مضمونا بالكفاله البنكيه من بنك مرخص في الاردن وبقيمة مائتي الف (٢٠٠٠٠٠) دولار امريكي وبمؤنجه مشابه للمؤنجه المرفق ب الملحق (هـ) .

الماده الثالثه عشر

دفاتر الحسابات والمحاسبه

١٣- (أ) يترتب على المقاول ان يحتفظ في مكتب عمله في عمان / الاردن بدفاتر محاسبه حسب اجراءات المحاسبه في الملحق (ج) ومبادئ المحاسبه المقبوله والمستعمله عموما في صناعة البترول ، وغيرها من الدفاتر والسجلات الاخرى التي يجوز ان تكون ضروريه لبيان العمل المنفذ بمقتضى هذه الاتفاقية بما في ذلك كمية وقيمة كل البترول الذي يتم انتاجه وتوفيره بمقتضى هذه الاتفاقية ويترتب على المقاول ان يحتفظ بدفاتر المحاسبه وسجلات باللغة الانجليزيه وبالدولارات الامريكيه .

١٣- (ب) يترتب على المقاول ان يزود السلطه بتقرير كل ربع سنه يبين كمية البترول الذي يتم انتاجه وتوفيره بمقتضى هذا العقد، ويتوجب تجهيز التقرير المذكور بالشكل الذي تطلبه السلطه وتوقيعه من قبل المدير العام او نائب مسمي حسب الاصول، وتسليمه للسلطه خلال ستين (٦٠) يوما بعد انتهاء ربع السنه الذي يغطيه التقرير .

١٣- (ج) يتوجب ان تكون دفاتر المحاسبه وغيرها من الدفاتر والسجلات المذكوره والمشار اليها اعلاه متوفره في جميع الاوقات المعقوله لاطلاع ممثلي السلطه المفوضين حسب الاصول .

١٣- (د) يترتب على المقاول ان يقدم الى السلطه بيانا بالارباح والخسائر للسنة الشمسيه في موعد لا يتجاوز ثلاثة (٣) اشهر بعد بدء السنة الشمسيه التاليه لبيان ارباحه او خسائره الخالصه الناتجه عن عمليات البترول بمقتضى هذه الاتفاقية في تلك السنه ويترتب على المقاول في نفس الوقت ان يقدم للسلطه ميزانيه اخر السنه لنفس السنه .

الشمسية ويتوجب ان يتم التصديق على الميزانية وبيان الارباح والخسائر من شركة المحاسب العامة المرخصه التي يتعامل معها المقاول .

١٣ (هـ) يترتب على المقاول ان يزود السلطه خلال ستين (٦٠) يوما من نهاية كل ربع سنه ببيان بنشاطات التدقيق يبين التكاليف التي تكبدها خلال ربع السنه المذكوره . ويجب ان تكون سجلات المقاول والوثائق المعززه الضرورية متوفره لاطلاع السلطه في اى وقت خلال ساعات العمل العاديه . وخلال ثلاثة (٣) أشهر من تاريخ تسلمها للبيان المذكور يترتب على السلطه ان تشعر المقاول خطيا فيما اذا كانت تعتبر .

- ١- ان سجل التكاليف ليس صحيحا .
- ٢- ان التكاليف لم يتم تكديدها ضمن برنامج العمل والميزانية ذوى العلاقه او انها من صنف غير مسموح به في هذه الاتفاقية .
- ٣- ان تكاليف البضائع والخدمات المزوده ليست حسب معايير اسعار السوق الدوليه الخاصه بالبضائع والخدمات من نوعيه مماثله ومزوده بشروط مشابهه لتلك الموجوده في الشرق الاوسط في الوقت الذي تم به التعاقد على هذه البضائع والخدمات من قبل المقاول .
- ٤- ان النفقات للبضائع او الخدمات المزوده ليست حسب الاتفاقية ذات العلاقه مع المقاول الفرعي او المورد .
- ٥- ان حالة المواد المزوده من قبل المقاول لا تتناسب مع اسعارها .
- ٦- ان التكاليف المتحمله ليست لازمه ضمن المعقول للعمليات البترولييه .

واذا لم تشعر السلطه المقاول خلال مدة الثلاثة (٣) اشهر المحدده المنصوص عليها في هذه الفقره باعترافها على اى بيان فان ذلك البيان يعتبر موافق عليه .

واذا اشعرت السلطه المقاول خلال مدة الثلاثة (٣) اشهر المحدده باعترافها على اى بيان او جزء منه ، فانه يترتب على المقاول ان يتباحث مع السلطه بخصوص المشكله المبيته ، وعلى الطرفين ان يحاولا التوصل الى تسوية نهائيه مقبوله للطرفين خلال الثلاثين (٣٠) يوما التالى .

في حال فشل الطرفين في التوصل الى تسوية نهائيه مقبوله للطرفين خلال الثلاثين (٣٠) يوما التالى ، فانه يترتب على المقاول ان يتقدم الى السلطه بطلب لتسوية نهائيه مقبوله للطرفين خلال الثلاثين (٣٠) يوما التالى .

الماده الرابعة عشرة

السجلات والتقارير والتفتيش

١٤- (أ) يترتب على المقاول ان يجهز ويحتفظ في جميع الاوقات طالما ان هذه الاتفاقية سارية المفعول ، بسجلات في الاردن لعمليات البتروليه تكون جميع التقارير والسجلات المسلمه بمقتضى هذه الاتفاقية ، باللغة الانجليزيه ويترتب على المقاول ان يزود السلطه بالمعلومات والتفاصيل التي تطلبها السلطه ضمن المعقول ، بخصوص العمليات البترولييه .

١٤- (ب) يترتب على المقاول ان يبقي ويحتفظ لمدة معقوله بجزء يمثل كل عينه لبابيه وعينه سوائل تكوين تؤخذ من الابار التي تحفر ليتم التصرف بها او ارسالها الى السلطه بالطريقه التي تحددها السلطه وتكون جميع العينات التي يحصل عليها المقاول لغراضه الخاصه متوفره لفحص السلطه في اى وقت معقول . ويجوز للمقاول الا اذا تم الاتفاق على غير ذلك ان يتصرف بمطلق حرياء باية عينات كالمذكوره يكون المقاول قد احتفظ بها لمدة اثني عشر (١٢) شهرا بدون تسلم تعليمات لارسالها الى السلطه او اى مكان آخر ، بعد التشاور مع السلطه .

١٤- (ج) في حالة تصدير عينات صخرية الى خارج الاردن تسلم السلطه عينات مماثله في الحجم والنوعيه قبل التصدير المذكور الا اذا وافقت السلطه على خلاف ذلك .

١٤- (د) يترتب على المقاول ان يسمح للسلطه بالدخول الى المنطقه في جميع الاوقات المعقوله مع حق ملاحظه العمليات الجارية وللتفتيش على كل الموجودات ، السجلات والمعلومات التي يحتفظ بها المقاول ويترتب على السلطه اثناء ممارستها لهذه الحقوق الوارده في الجمله السابقه من هذه الفقره (د) . ان تتخذ الحيطة من اجل عدم التدخل بعمليات المقاول البترولييه بطريقه غير معقوله . ويترتب على المقاول باقرب وقت ممكن ان يزود السلطه نسخا قابله لاعادة النسخ من اى معلومات او جميع المعلومات (بما في ذلك التقارير الجيولوجيه والجيوفيزيقيه وتسجيلات الابار وقطاعاتها) وتفسيرها وجميع المعلومات التي يحوزها المقاول .

هكذا في الفصل

١٤- (هـ) لا يجوز تصدير اصول المعلومات الفنية والتسجيلات الا بموافقة السلطة الخطية المسبقة فقط، علما انه يجوز تصدير الاشرطة المغناطيسية واية معلومات اخرى يتوجب تحليلها او معالجتها خارج الاردن اذا تم الاحتفاظ بنسخه المراقبة او تسجيل مماثل في الاردن (اذا توقرت في الاردن تجهيزات قادره على انتاج مثل هذه السجلات المتماثلة) وشريطة اعادة الصادرات المذكورة الى الاردن على اساس انها مملوكة للسلطة الا اذا زودت نسخ منها للسلطة .

١٤- (و) يجوز لكلا الطرفين ان يكشف عن اى من المعلومات الى مستخدميه ، او تابعيه او مستشاريه او المتنازل اليهم المحتملين ، او دائنيه ، او مقاوليه الفرعيين الى الحد اللازم للتنفيذ الفعال للعمليات البترولية ، شريطة ان يحصل من كل فرد او شخصيه اعتباريه قبل الكشف عن هذه المعلومات التزام خطي بالسريه لا يقل من حيث التزاماته عن التزام الفريق الكاشف بمقتضى هذه المادة الرابعه عشر (١٤) .

١٤- (ز) فيما عدا ما ورد في الفقرة (و) يتوجب الاحتفاظ بجميع التفاصيل والمعلومات المذكوره من قبل الطرفين ولمدة الاتفاقية بسريه تامه ولا يجوز الافشاء بها من قبل اى الطرفين بدون موافقة الطرف الاخر الخطيه المسبقة الا الى الحد الذى تقتضيه قوانين او انظمة او لوائح اى حكومه او وكاله تابعه لها اذ اى سوق اسهم يجوز ان يخضع له الطرف الا اذا اصحت المعلومات المذكوره جزءا من المعرفه العامه ويستمر الالتزام بالسريه ساريا على المقاول لمدة سنتين بعد انتهاء هذه الاتفاقية .

١٤- (ح) يترتب على المقاول ان لا يقايض او يبيع أو ينشر اية معلومات تتعلق بالمنطقه بدون موافقة السلطة الخطيه المسبقة .

١٤- (ط) يتوجب ان تشمل المعلومات الاصلية التى تكون في حوزة المقاول النسخه التى تحتفظ بها السلطة عند انتهاء هذه الاتفاقية .

١٤ - (ى) يترتب على المقاول ان يشعر السلطة فورا عن وجود اية كميه من تراكومات المعادن والمواد ذات الاهميه التجاريه المحتمل ، غير البترول ، عشر عليها وحددت من قبل المقاول خلال تنفيذه للعمليات بموجب هذه الاتفاقية تبقى هذه المعادن والمواد ملكا للاردن ، وعلى اية حال ، يجوز للمقاول ان يقدم طلبا لحق المشاركه مع الاردن او السلطة في تطوير وتسويق تلك التراكومات من المعادن او المواد على اساس متفقا عليها من الطرفين .

الماده الخامسه عشره

القوانين والانظمه

١٥ - (أ) ان القوانين الاردنيه والانظمه الصادره لتطبيقها بما في ذلك الانظمه المتعلقه بالاداء الامن والفعال للعمليات البترولية التى تتم بمقتضى هذه الاتفاقية بغرض المحافظه على موارد البترول في الاردن تسرى على اداء المقاول بموجب هذه الاتفاقية بشرط ان لا تتناقض هذه القوانين او الاحكام او اى تعديل عليها او تفسيرها مع بنود هذه الاتفاقية .

١٥ - (ب) ان مصالح وحقوق والتزامات الاردن او السلطة او المقاول بمقتضى هذه الاتفاقية ستحكم وتتفق مع احكام هذه الاتفاقية ولا يمكن ان تتغير او تعدل الا بالاتفاق المتبادل بين السلطة والمقاول . لقد فوضت الاردن السلطة للدخول في هذه الاتفاقية واية اتفاقية اخرى قد تكون ضروريه لتغيير او تعديل هذه الاتفاقية نيابه عن الاردن ، ان مثل هذا التغيير والتعديل سيكون ملزما للاردن دون اى عمل اضافي من قبل الاردن .

المادة السادسة عشره

حق الاستيلاء

١٦ - (أ) في حالة الطوارئ يمكن للاردن ان تستولي على كل أو جزء من الانتاج من المنطقة وأن تطلب من المقاول ان يزيد ذلك الانتاج الى الحد الاقصى .

١٦ - (ب) يتوجب في جميع الحالات ان لا يتم الاستيلاء الا بعد دعوة المقاول او ممثله بخطاب مسجل ، مؤكد بايصال ، ليعبر عن وجهات نظره بخصوص هذا الاستيلاء .

١٦ - (ج) يتم اي استيلاء على النفط الخام او حقل الغاز نفسه ، او اية تجهيزات لها مله ، بموجب القوانين المطبقة في الاردن ، يتم اشعار المقاول بها حسب الاصول ، على ان لا يستمر هذا الاستيلاء بعد انتهاء فترة الطوارئ .

١٦ - (د) على الاردن في حالة وقوع اي استيلاء ان تعوض المقاول بالكامل للفترة التي استمر بها الاستيلاء بما في ذلك :-

١- كل الاضرار الناتجة عن مثل هذا الاستيلاء على ان لا يكون الضرر الناتج عن هجوم العدو متضمنا في المعنى المراد من هذا البند (د) .

٢- الدفع الكامل لكل شهر عن كل نفط الكلفة وحصة المقاول من النفط المنتج للمشاركة بالقيمة الجارية والقائمة كما هو وارد في نص المادة السابعة لقره (ج) .

١٧ - (أ)

لا يجوز للمقاول ان يتنازل "كلياً او جزئياً" لشخص أو شراكه أو شركة أو أي شخصية اعتبارية غير تابعة عن حقوقه أو امتيازاته أو واجباته أو التزاماته الواردة هنا دون موافقة السلطة الخفية ولكن يجوز للمقاول ان يتنازل كلياً أو جزئياً ودون موافقة السلطة ، عن حقوقه وامتيازاته وواجباته أو التزاماته بمقتضى هذه الاتفاقية لتابعه على أن يكون هذا التابع كفوئاً مالياً وفنياً . ويجب أن تتضمن اداة التنازل هذه احكاماً تنص بدقة على أن التنازل له ملزماً بكل بنود هذه الاتفاقية وأي تعديل أو اضافة كتأية طرأت عليها حتى وقت التنازل . في حالة التنازل لتابع يكون المقاول وتابعه مسؤولين بالتضامن والتكافل عن كسل الواجبات والمسؤوليات بمقتضى هذه الاتفاقية الا اذا أعلی المقاول من هذه الواجبات والمسؤوليات كتابياً " من قبل السلطة " .

١٧ - (ب)

في حالة اكتشاف احتياطات وكان من الضروري تأمين تمويل من مؤسسة مموله لغايات التطوير ، يجوز للمقاول ان يتنازل بشكل يسمح بتوفير ضمانات منفعية للمؤسسة الممولة "على أن يحصل مسبقاً على موافقة السلطة الخفية" .

١٧ - (ج)

ان كل اداة تنازل نفذت وسلمت تعطي حقوق وامتيازات وواجبات والالتزامات المقاول الواردة هنا تسلم للسلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بعد تاريخ التنازل هذا .

١٧ - (د)

ان أي تنازل بما في ذلك الدخل المتأني من هذا التنازل ، المتفق مع احكام هذه المادة ، سيكون معفي من أي ضريبة أو رسوم بغض النظر ان استحققت على الدخل والضرائب والرسوم أو غير ذلك ، من رسوم التمويل وما يتمثل به ليس يكون معفي ايضاً من فرائب ورسوم على رأس المال المقبول أو المتنازل له .

المادة الثامنة عشر

ملاحية الاعفاء

١٨- (أ) طبقاً للمادة الثامنة عشرة (١٨) (ب) ادبائه والمادة الثالثة عشرة (١٩) والمادة عشرين (٢٠) للسلطة الحق أن تلغي هذه الاتفاقية بأمر من مجلس الوزراء في الحالات التالية:

١- إذا قدم المقاول تصدياً إية بيانات غير صحيحة للسلطة في أية أمور كانت ذات اعتبار أساسي في تنفيذ هذه الاتفاقية.

٢- إذا شازل المقاول عن أي حق بمقتضى هذه الاتفاقية خلافاً لأحكام المادة السابعة عشرة (١٧).

٣- إذا حكم على المقاول بالانفلاس من محكمة تملك الملاحية.

٤- إذا استخرج المقاول من قصد أي معدن غير البترول غير مسموح به في هذه الاتفاقية أو بدون موافقة السلطة أو الإذن عدا الاستخراجات التي لا يمكن تجنبها نتيجة للعمليات البترولية المنفذة بمقتضى هذه الاتفاقية حسب الممارسات المقبولة في صناعة البترول.

٥- إذا لم يلتزم المقاول بأى قرار نهائي ينتج من التحكيم الجارى طبقاً لما ورد في المادة عشرين (٢٠) على شرط أن لا يكون قد السزم أو بدأ بالالتزام بمثل هذا القرار خلال مدة تسعين (٩٠) يوماً المنصوص عليها في المادة عشرين (٢٠).

٦- إذا ارتكب المقاول أخلاقاً أساسياً في هذه الاتفاقية.

٢٨- (ب) عندما تقرر السلطة أن واحداً من الأسباب المبينة أعلاه تحقق بما يمنحها حق الغاء هذه الاتفاقية يترتب على السلطة أن تعطي المقاول إشعاراً غطياً لمدة تسعين (٩٠) يوماً لمعالجة أو يزيل مثل هذا السبب ما عدا في حالة الانفلاس إذا لم يزل أو لم يبدأ المقاول بمعالجة هذا السبب خلال مدة الإشعار فللمجلس الوزراء أن يلغي هذه الاتفاقية.

١٨- (ج) يتم هـ. الاعفاء دون المساس بأية حقوق ترتبت للمقاول لدى السلطة أو ترتبت للسلطة لدى المقاول بموجب هذه الاتفاقية، وفي حالة هـ. الاعفاء يحق للمقاول إزالة كل ممتلكاته الشخصية من المنطقة.

المادة التاسعة عشر

القوة القاهرة

١٩- (أ) يتوجب الاعفاء من عدم تنفيذ السلطة والمقاول أو أي منهما لاية التزامات بمقتضى هذه الاتفاقية إذا كان وفي حدود كون عدم التنفيذ أو التأخير ناشئاً عن قوة القاهرة وتضاف مدة عدم التنفيذ أو التأخير بالإضافة إلى أي مدة يجوز أن تكون ضرورية لإصلاح أي ضرر يقع خلال التأخير المذكور إلى الوقت الممنوح في هذه الاتفاقية لتنفيذ الالتزام المذكور ولتنفيذ أي التزام يعتمد عليه ولمدة هذه الاتفاقية.

١٩ (ب) "القوة القاهرة" كما تعني في هذه المادة التاسعة عشرة (١٩) ستضمن، القضاء والقدر، والحريق والأوبئة، والحوادث التي لا يمكن تجنبها، والأعمال الحربية أو الأعمال العدائية الفعلية أو الاحوال الناشئة أو التي يمكن أن تستند إلى الحرب أو الأعمال العدائية الفعلية (معلنه أو غير معلنه) والاضرابات والاعتصامات، الاضطرابات العمالية الأخرى، والتأخر في النقل، والفيضانات والعواصف والظواهر الطبيعية والكوارث والاضرابات الطبيعية الأخرى، والحظر والعصيان والمظاهرات والاضرابات المدنية الأخرى، وفيما يخص المقاول فقط فعلى سلطة الحكومة (سواء نفذت بقانون أو لم تنفذ) إذا منع فعل الحكومة أو إخر التنفيذ، بغض النظر عن تشابه مع ما ورد ذكره أعلاه، على أن يكون هذا السبب خارج السيطرة المعقولة للسلطة أو المقاول كما تكون الحال.

١٩- (ج) يترتب على الطرف المتأثر أن يشعر الطرف الآخر بأسرع ما يمكن مبيناً سبب عدم التنفيذ أو التأخير. ويترتب عليه كذلك أن يعطي إشعاراً حال عودة الاحوال الطبيعية.

١٩- (د) يترتب على الطرفين أن يتخذوا جميع الاجراءات المعقولة لازالة سبب الاماقة المذكورة او التأخير المذكور في التنفيذ وان يقللا من نتائج اي حدث من احداث القوة القاهرة .

١٩- (هـ) لا يحق لأي من الطرفين ان يتقدم بأى مطالبة ضد الطرف الآخر بأية نفقات يتكبدها بسبب القوة القاهرة .

١٩- (و) اذا قطعت او حددت كمية البترول المنتجة والمشحونة او التي يمكن ان تنتج وتشحن من واحد او اكثر من الاكتشافات التجارية المغطاة آنشد بالاتفاقية بفعل القوة القاهرة تستمد في هذه الحالة مرحلة التطوير المطبقة حتى تعرض الكميات التي كان من الممكن ان تنتج وتشحن من تلك الاكتشافات التجارية وهي في طاقتها الانتاجية =

ان عبارة (الطاقة) لغايات هذا النص تعني كمية البترول الكلية التي كان من الممكن انتاجها من الابار المحفورة بذاك الاكتشاف او تلك الاكتشافات التجارية حسب المفاضلات الجيدة في صناعة البترول ، على ان لا تزيد هذه الطاقة على الطاقة القصوى لخط او لخطوط الانابيب المتصلة بهذه الابار . يترتب على المقاول اشعار السلطة خلال التسعين يوماً (٩٠) التالية لاول يوم من كل شهر تقويمي بالكميات المتراكمة من هذا البترول كما يكون في نهاية كل شهر تقويمي والتي يجب تفويضها وتسق ما ورد امسلاه .

١٩- (ز) اذا قطعت او حددت كمية البترول المنتجة والمشحونة او التي يمكن ان تنتج وتشحن من واحد او اكثر من الاكتشافات التجارية المغطاة آنشد بالاتفاقية بفعل القوة القاهرة تستمد في هذه الحالة مرحلة التطوير المطبقة حتى تعرض الكميات التي كان من الممكن ان تنتج وتشحن من تلك الاكتشافات التجارية وهي في طاقتها الانتاجية =

المادة العشرون

التوفيق والتحكيم

٢٠- (أ) في حالة ظهور اي خلاف بين السلطة والمقاول بخصوص هذه الاتفاقية او بخصوص تفسير ، تطبيق او تنفيذ هذه الاتفاقية والذي لا يمكن تسويته ودنيا يحل نواثيا عن طريق التحكيم . يتم التحكيم في عمان / الاردن من قبل (محكم او محكمين) بموجب قانون التحكيم الاردني لعام ١٩٥٢ او اي تشريع لاحق له ويكون حاريا عند نشوء الخلاف . وفي حالة عدم وجود نص في هذه القواعد حول اجراءات بعض الحالات يترتب على المحكمين ان يضعوا اجراءاتهم الخاصة .

٢٠- (ب) يبدأ التحكيم بان يعطي اي فريق اشعارا للطرف الاخر بانه اختار ان يحيل النزاع للتحكيم وان هذا الطرف (من الان فصاعدا يسمى بالفريق الاول) قد عين محكماً حددت هويته في الاشعار المذكور . يترتب على الطرف الاخر (والذي يسمى من الان فصاعدا الفريق الثاني) ان يخطر انطرف الاول كتابيا خلال خمسة عشر (١٥) يوماً من تاريخ تسلم الاشعار المذكور محدداً " هوية المحكم الذي اختاره .

٢٠- (ج) اذا تخلف الطرف الثاني عن تعيين محكم يحق للطرف الاول في هذه الحالة ان يقدم طلبا للمحكمة الاردنية المختصة لتعيين محكماً ثانياً . ويترتب على المحكمين ان يختارا خلال ثلاثين (٣٠) يوماً محكماً ثالثاً ، واذا لم يتم ذلك فان المحكم الثالث سيعين من قبل محكمة التحكيم التابعة لفرقة التجارة الدولية بطلب من اي من الطرفين .

٢٠- (د) يجب ان يكون المحكم الثالث مواطناً في بلد غير الاردن او في الولايات المتحدة ومواطناً في بلد يقيم علاقات دبلوماسية مع كل من الاردن والولايات المتحدة الامريكه ويتوجب ان لا تكون له مصلحة اقتصادية في اعمال البترول في الاردن او الولايات المتحدة او في طرفي هذه الاتفاقية او تابعيهما .

محكم التحكيم

١٩- (د) يترتب على الطرفين أن يتخذا جميع الإجراءات المعقولة لازالة سبب الاعاقة المذكورة أو التأخير المذكور في التنفيذ وان يقللا من نتائج اي حدث من احدث القوة القاهرة .

١٩- (هـ) لا يحق لأي من الطرفين ان يتقدم بأى مطالبة ضد الطرف الآخر بأية نفقات يتكبدها بسبب القوة القاهرة .

١٩- (و) اذا قطعت أو حددت كمية البترول المنتجة والمشحونة أو التي يمكن ان تنتج وتشحن من واحد أو أكثر من الاكتشافات التجارية المغطاه آنشد بالاتفاقية بفعل القوة القاهرة تستمد في هذه الحالة مرحلة التطوير المطبقة حتى تعوض الكميات التي كان من الممكن ان تنتج وتشحن من تلك الاكتشافات التجارية وهي في طاقتها الانتاجية =

ان عبارة (الطاقة) لغايات هذا النص تعني كمية البترول الكلية التي كان من الممكن انتاجها من الآبار المحفورة بذاك الاكتشاف أو تلك الاكتشافات التجارية حسب الممارسات الجيدة في صناعة البترول ، على أن لا تزيد هذه الطاقة على الطاقة القصوى لخطوط الأنابيب الموصولة بهذه الآبار . يترتب على المقاول اشعار السلطة خلال التسعين يوماً (٩٠) التالية لأول يوم من كل شهر تقويمي بالكميات المتراكمة من هذا البترول كما يكون في نهاية كل شهر تقويمي والتي يجب تعويضها والمفق ما ورد امسلاه .

في حالة عدم انتاج البترول من الآبار المحفورة بذاك الاكتشاف أو تلك الاكتشافات التجارية خلال المدة المحددة في الاتفاقية ، فإن المقاول لا يتحمل مسؤولية تعويض الطرف الآخر عن الخسائر التي قد ي incurها الطرف الآخر نتيجة لذلك .

المادة العشرون

التوفيق والتحكيم

٢٠- (أ) في حالة ظهور أي خلاف بين السلطة والمقاول بخصوص هذه الاتفاقية أو بخصوص تفسير ، تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية والذي لا يمكن تسويته وديا يحل نهائياً عن طريق التحكيم . يتم التحكيم في عمان /الأردن من قبل (محكم أو محكمين) بموجب قانون التحكيم الأردني لعام ١٩٥٢ أو أي تشريع لاحق له ويكون سارياً من نشوء الخلاف . وفي حالة عدم وجود نص في هذه القواعد حول إجراءات بعض الحالات يترتب على المحكمين ان يضعوا إجراءاتهم الخاصة .

٢٠- (ب) يبدأ التحكيم بان يعطى أي فريق اشعاراً للطرف الآخر بأنه اختار ان يحيل النزاع للتحكيم وان هذا الطرف (من الان فصاعداً يسمى بالفريق الأول) قد عين محكماً حددت هويته في الاشعار المذكور . يترتب على الطرف الآخر (والذي يسمى من الان فصاعداً الفريق الثاني) ان يخطر الطرف الأول كتابياً خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلم الاشعار المذكور محدداً " هوية المحكم الذي اختاره " .

٢٠- (ج) اذا تخلف الطرف الثاني عن تعيين محكم يحق للطرف الأول في هذه الحالة ان يطلب للمحكمة الأردنية المختصة لتعيين محكماً ثانياً . ويترتب على المحكم يختار ا خلال ثلاثين (٣٠) يوماً محكماً ثالثاً ، وإذا لم يتم ذلك فان المحكم سيعين من قبل محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بطلب من الطرفين .

٢٠- (د) يجب ان يكون المحكم الثالث مواطناً في بلد غير الأردن أو في الولايات المتحدة ومواطناً في بلد يقيم علاقات دبلوماسية مع كل من الأردن والولايات المتحدة . ويتوجب ان لا تكون له مصلحة اقتصادية في أعمال البترول في الأردن أو في الولايات المتحدة أو في طرفي هذه الاتفاقية أو تابعيهم .

في حالة عدم انتاج البترول من الآبار المحفورة بذاك الاكتشاف أو تلك الاكتشافات التجارية خلال المدة المحددة في الاتفاقية ، فإن المقاول لا يتحمل مسؤولية تعويض الطرف الآخر عن الخسائر التي قد ي incurها الطرف الآخر نتيجة لذلك .

٢٠ (د) يترتب على الطرفين أن يزودا المحكمين بكل التسهيلات (بما في ذلك حق الدخول إلى مسرح عمليات البترول) للحصول على أية معلومات تلزم للبت السليم في النزاع ويتوجب أن لا يسمح لتغيب أو تخلف أي طرف في التحكيم أن يمنع أو يعيق إجراءات التحكيم، في جميع مراحله أو أي منها .

٢٠ (و) تستمر العمليات أو النشاطات التي سببت التحكيم حتى يصدر القرار أو الحكم إلا إذا قرر المقاول أن هذا الاستمرار إما مستحيلا أو غير عملي، وفي حالة إقرار الحكم أو القرار أن الشكوى كانت مشروعة يجوز تضمينه أحكاما للتعويض الملائم لمبالغ المشتكى على أن تكون التسعون (٩٠) يوما، المخصصة لإزالة أو البدء بمعالجة سبب الشكوى كما ورد في المادة الثامنة عشرة (١٨) فقرة (ب) سارية من تاريخ القرار أو الحكم .

٢٠ (ز) يجوز تقديم حكم التحكيم في أي محكمة لها الصلاحية كما أنه يجوز تقديم طلب إلى المحكمة المذكورة من أجل الحصول على قبول قضائي بالحكم وأمرًا للتنفيذ حسبما يكون الحال .

٢٠ (ح) يرغب الأطراف ، حيثما كان مناسباً ، أن تتضمن القرارات والأحكام تحديداً لوقت لتنفيذ الحكم .

٢٠ (ط) تبقى أحكام هذه الاتفاقية المتعلقة بالتحكيم سارية المفعول بغض النظر عن انتهاء هذه الاتفاقية .

٢٠ (ي) يقيم الموقعون على هذه الاتفاقية علاقتهم بخصوص هذه الاتفاقية على أسس حسن النية والثقة ، أعزبين بعين الاعتبار اختلاف قوميات الأطراف في هذه الاتفاقية .

المادة الواحد والعشرون

المقاولون المحليون و المواد المصنعة محليا والمستخدمون المحليون

يترتب على المقاول والمقاولين الفرعيين أيما كانت درجتهم ما يلي :-

٢١ (أ) ان يعطوا الأفضلية للمقاولين المحليين طالما ان اسعارهم وادائهم مشابهة لان اسعار والاداء الدوليين .

٢١ (ب) ان يعطوا الأفضلية للمواد والمعدات والآلات والسلع الاستهلاكية المصنعة محليا طالما ان اسعارها ونوعيتها ووقت تسليمها مشابه لما توفر من مثيلاتها دوليا .

٢١ (ج) ان يعطوا الأفضلية في التوظيف للاردنيين على ان يكونوا مؤهلين بشكل ملائم . على ان يملك المقاول الحق في استخدام موظفيه الرئيسيين في المراكز الملائمة .

المادة الثانية والعشرون

الدفعة الخاصة للمعلومات

يترتب على السلطة من تاريخ التنفيذ لمساعدة المقاول في العمليات البترولية المتوخاه هنا ان توفر للمقاول لاستعماله المنفرد ولحدا الاتفاقية كل المعلومات الفنية المفصلة بما في ذلك المسح الزلزالي والمعلومات الجيولوجية والستراتيجية " المعلومات المتعلقة بالمنطقة " ، والتي حصلت عليها السلطة او التي بحوزتها قبل هذا التاريخ . يوافق المقاول على دفع مليوني (٢٠٠٠.٠٠٠) دولار امريكي لقاء تسليمه هذه المعلومات وحقوق استعماله المنفرد لها . وذلك خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد تاريخ الانتاج التجاري الأولي . يسترد المقاول مبلغ هذه الدفعة كنفقات تنقيب بمقتضى المادة السابعة (٧) الواردة سابقا .

المادة الثالثة والعشرون
خط أو خطوط انابيب النفط والتجهيزات

٢٣ (١) يحق للمقاول بناء وتشغيل خط أو خطوط الانابيب لنقل البترول ،
ويترتب على السلطة تقديم كل مساعدة للمقاول في القضايا التي
تتضمن القانون الأردني وحقوق المرور .

٢٣ (ب) يترتب على السلطة والأردن أن تقدم للمقاول بدون مقابل ولمدة هذه
الاتفاقية ، أي حقوق مرور لخط أو خطوط انابيب وحقوق لاستعمال
اسطح الأراضي المملوكة أو تحت السلطان القضائي وسيطسرة
السلطة أو الأردن .

٢٣ (ج) تقدم السلطة أو الأردن للمقاول بدون مقابل كل الأدوات الضرورية
والرخص والحقوق الضرورية لتنفيذ العمليات البترولية بما في
ذلك حق حفر آبار الماء العذب واستعمالها كما هو مطلوب للمقاول ،
وضمن المعقول ، للسير في العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة والعشرون
الغشيان
٢٤ (١) يحق للمقاول استعمال كل الغاز المنتج من المنطقة للعمليات البترولية
(بما في ذلك الكميات الضرورية للوقود ، لاستخراج الغاز ، وعمليات
التدوير والاستخلاص الثانوي أو الثلاثي وإعادة الضغط أو المحافظة
على الضغط) وذلك بدون مقابل .

٢٤ (ب) اذا اعلن المقاول عن بئر اكتشاف قابلة لانتاج غاز كميات تجارية ، تجتمع
السلطة والمقاول لتحديد فيما اذا كان هناك سوق تجاري لهذا الغاز ، اما داخل
او خارج الأردن ، يبرر القيام بعمل تقييم لبئر الاكتشاف المذكور . اذا ثبت أن
هناك سوق تجاري سيبدأ المقاول بعمل التقييم الخاص لبئر الاكتشاف المذكور
واذا لم يكن هناك سوق تجاري ، في هذه الحالة ، وبغض النظر عن احكام المادة
الثالثة (٣) (ج) ، لن يترتب على المقاول البدء بعمل تقييم بخصوص بئر
الاكتشاف المذكور حتى يتفق المقاول والسلطة على وجود سوق تجاري لهذا الغاز
وحتى يحين وقت وجود السوق التجاري فان المنطقة التي تحتوي هذه المخزونات
المتضمنة واحد او اكثر من الابار المكتشفة من الغاز يمكن ان لا يتم التخلي عنها
بمقتضى المادة الخامسة (٥) الواردة سابقا ، طالما ان اي جزء من هذه الاتفاقية
يبقى ساري المفعول من قبل المقاول .

٢٤ (ج) بعد تقييم وعلان اكتشاف تجاري بخصوص مثل هذا الغاز يترتب على السلطة
والمقاول ان يجتمعا ويتفقا على ترتيب تسويقي مقبول من الطرفين لهذا الغاز
وبناءً على مثل هذا الترتيب يحق للمقاول ان يأخذ او يتصرف منفردا بكل الغاز
الذي يحق له تسلمه كما هو محدد طبقا لهذه المادة الرابعة والعشرون (٢٤) وان
يحتفظ في الخارج بكل الاموال التي يتسلمها من بيع هذا الغاز . وازافة الى ذلك
سيكون جزءا من هذا الترتيب ، موافقة الطرفين على الدخول في اتفاقية توازن غاز
مقبولة من الطرفين من شأنها ، من ضمن اشياء اخرى ، ان توفر توازن الحسابات
في حالة عدم اخذ اي من الطرفين في اي وقت كل حصته الموجودة من الغاز في
المنطقة . اذا عجز الطرفان في البدايه عن الوصول الى اتفاقية بخصوص مثل هذا
الترتيب التسويقي ، يوافق الطرفان على الاجتماع بين حين واخر بعد ذلك وحتى
يتم الوصول الى اتفاقية مقبولة من الطرفين ، وحتى يحين وقت الوصول الى
اتفاقية مقبولة .

من الجميع فان المنطقة المحتوية على مخزونات تتضمن واحدا او اكثر من الاكتشافات التجارية من الغاز يمكن ان لا يتخلل عنها بمقتضى المادة الخامسة (هـ) الواردة سابقا طالما ان اى جزء من هذه الاتفاقية يبقى سارى المفعول من قبل المقاول .

٢٤ (د) الكمية الاجمالية من الغاز المنتج والموفر من المنطقة فى اى سنة شمسية ولا تستعمل فى عمليات البترول ناقما منها الكمية الاجمالية للغاز التى يحق للمقاول تسلمها خلال السنة الشمسية بموجب المادة الرابعة والعشرون (٢٤) فقرة (هـ) ادناه ، ستوزع ويتم تقاسمها بين السلطة والمقاول بالنسب المبينة ادناه :-

السلطة = سبعون بالمائة ٧٠%

المقاول = ثلاثون بالمائة ٣٠%

٢٤ (هـ) بغض النظر عن اى شيء يناقش ما ورد فى المادة السابعة (٧) اعلاه فان جميع التكاليف والمصروفات المتكبدة من قبل المقاول بخصوص تطوير وانتاج وتسويق الغاز بما فى ذلك النفقات الرأسمالية ومصاريف التشغيل المطلوبه لجمع الغاز عند رأس البئر وكل التكاليف والنفقات المباشرة وغير المباشرة الضرورية لمعاملة وتجفيف وضغط ومعالجة وتسييل وتخزين ونقل الغاز لنقطه او نقاط البيع مع كل التكاليف المتعلقة باستخدام المستشارين والخبراء الاخرين ليراجعوا المعلومات الهندسية ومعلومات اخرى وليقوموا باجراء اختيارات علمية على الغاز لكي يجهزوا دراسات الجدوى والتحليلات التسويقية وليقدموا للمقاول نتائجهم وتوصياتهم ، ستسترجع من قبل المقاول عن طريق استلام كمية من الغاز يكون لها قيمة سوقية تساوى مجموع كل هذه التكاليف والمصروفات ، على ان لا يحق للمقاول استرداد اى كمية من الغاز تزيد عن خمسين بالمائة (٥٠%) سنوياً من مجموع كمية الغاز المنتج والموفر من المنطقة والذي لا يستعمل بالعمليات البترولية اذا كانت التكاليف والمصروفات او الانفاقات لسنة شمسية ، تزيد من ما قيمته خمسون بالمائة (٥٠%) من مجموع كمية الغاز المنتج والموفر من المنطقة والسبب

لا يستعمل فى العمليات البترولية فان المقدار الزائد من هذه التكاليف والمصروفات والانفاقات سيرحل لغايات الاسترجاع فى السنة أو السنوات الشمسية المقبلة ويعامل كأنه قد تم تكبده بتلك السنة أو السنوات الشمسية التالية وحتى يتم استرداده كلياً .

٢٤ (و) أن القياسات التى تجرى لأغراض تحديد كميات الغاز وتوزيعه بين الطرفين ستجرى بصورة ملائمة ووفقاً للأساليب المقبولة بشكل عام والمستعملة فى صناعة النفط ، ستتخذ هذه القياسات على رأس البئر أو على أى نقطة أو نقاط يمكن أن يوافق عليها الطرفان بين حين وآخر .

٢٤ (ز) بغض النظر عن أى شيء مناقض ورد فى هذه الاتفاقية فإنه بحالة اختيار المقاول لمعالجة الغاز لاستخلاص الغازات القابلة للتسييل ستسرى مبادئ المشاركة فى الانتاج واسترداد الكلفة التى بينت فى هذه المادة الرابعة والعشرون (٢٤) على كل الغازات القابلة للتسييل المسترجعة بهذه الطريقة من قبل المقاول .

المادة الخامسة والعشرون

تسويق النفط الخام العائد للسلطة

٢٥ (أ) يجوز للسلطة حسب اختيارها وبأشعار خطي مسبق لا تقل مدته عن تسعين (٩٠) يوماً أن تطلب من المقاول أن يسوق كـل أو اى جزء من حصتها من الزيت الخام الذى يتم انتاجه من المنطقة لمدة محددة .

هكذا امر الفصل

٢٥ (ب) يترتب على المقاول ان يعطي السلطة كل المعلومات المتوفرة له والمتعلقة بالمشتريين المحتملين لحمتها من الزيت الخام والسعر وشروط البيع واحكامه الاخرى، وعليه ان يحدد الوقت الذي يتوجب على السلطة ان تقرر خلاله ما اذا كان على المقاول ان يمضي في المبيعات المذكورة او ما اذا كان بإمكان السلطة ان تحصل على سعر و/او شروط بيع افضل وتسحب بناء على ذلك طلبها من المقاول في ان يسوق الزيت الخام في ذلك الوقت.

٢٥ (ج) لا يجوز للمقاول ان يبرم اي عقد لبيع اي جزء من نفط السلطة الخام من المنطقة بدون موافقة السلطة الخطية المسبقة المحددة.

٢٥ (د) يترتب على السلطة ان تعطي التعليمات او الموافقات كما هو مطلوب بمقتضى هذه المادة في الوقت المناسب بحيث لا تحصل اعاقه لترتيبات التخزين والشحن المتفق عليها.

المادة السادسة والعشرون

اللجنة الفنية للتنقيب

٢٦ (أ) يجتمع المقاول والسلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ نفاذ الاتفاقية بهدف انشاء لجنة فنية للتنقيب والتي ستعمل بصفة استشارية لتساعد المقاول للقيام بأعمال التنقيب.

٢٦ (ب) يعين المقاول مديره العام في الاردن كممثل في اللجنة الفنية للتنقيب. وتعين السلطة ممثلا او ممثلين عنها في اللجنة المذكورة، خلال ثلاثين يوما من تاريخ النفاذ. وسيكون رئيس هذه اللجنة من ممثلي السلطة ومعينها من قبلها. ومن المفهوم انه خلال مدة هذه الاتفاقية يكون لكل من السلطة والمقاول ثلاثة ممثلين كحد اعلى في هذه اللجنة ويؤمن كل ممثل مؤهلا فنيا.

٢٦ (ج) تجتمع هذه اللجنة بناء على طلب المقاول او السلطة. ومن الجائز ان تعرض اية مسألة على اعضاء هذه اللجنة بواسطة التلکس.

٢٦ (د) ان عمل اللجنة الاساسي هو توفير منبر للاتصال والتعاون بين المقاول والسلطة وتمكين المقاول من ان يطلب مشورة وتوصيات ومساعدة السلطة في تنفيذ اعمال التنقيب. وستعمل هذه اللجنة على توفير هذه المشورة والمساعدة والتوصيات المتعلقة بعمليات المقاول التنقيبية.

٢٦ (هـ) بدون الحد من عمومية ما ورد اعلاه، تقوم هذه اللجنة بالوظائف الآتية:
١. ان توفر للمقاول المشورة والتوصيات الخاصة بالعمليات التنقيبية.

٢. ان تستعرض برامج العمل والموازنات المقترحة المقدمة من المقاول وفقا لما جاء في المادة الرابعة (٤) فقره (هـ).

٣. ان توفر المشورة والتوصيات وان تراجع وتصدق على حسابات التكاليف والمصروفات وحفظ سجلات العمليات وتقارير العمليات التنقيبية.

٤. ان تستعرض التخليات المقترحة من قبل المقاول طبقا لما جاء في المادة الخامسة (٥).

توافق السلطة على توفير المعونة التالية للمقاول :

٢٧ (أ) يترتب على السلطة وللحد الذي تستطيعه أن تساعد المقاول في الحصول على جميع الأذونات والتسجيلات والرخص والفسيزات من الحكومة الأردنية وجميع الموافقات أو الحقوق الاخرى التي تلزم لتنفيذ العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية .

٢٧ (ب) يترتب على السلطة ان تساعد المقاول حسب طلبه وعلى نفقته الخاصة في الحصول على حقوق الاستعمال او حقوق المرور في الأراضي المملوكة ملكية خاصة كما يلزم فيما يتعلق بالعمليات البترولية ، شريطة ان تسجل الحقوق والممتلكات المكتسبة باسم السلطة .

٢٧ (ج) في حالة عدم التوصل الى ترتيبات اختيارية مباشرة مع اصحاب الأراضي المتأثرين يترتب على السلطة ان تمارس ، بواسطة الاردن ، حق نزاع الملكية للحصول على الحقوق في الاملاك المذكورة اذا كان ذلك مطلوباً من قبل المقاول للعمليات البترولية . في هذه الحالة يترتب على المقاول ان يسدد للسلطة لدى الاستلاك التكلفة المدفوعة لحقوق الملكية هذه .

٢٧ (د) يترتب على السلطة ، اذا طلب المقاول ذلك ، ان تتدب مشغلا متفرغا أو اكثر لمساعدة المقاول شريطة أن يتحمل المقاول التكاليف المعقولة للممثل او الممثلين المذكورين بمبالغ يتم الاتفاق عليها بين الطرفين مقدما .

٢٧ (هـ) على السلطة أن تتخذ مباشرة كافة الاعمال الضرورية بعد تاريخ التنفيذ لتعطي هذه الاتفاقية قوة القانون وأثره الكامل في الاردن .

٢٨ (أ) يترتب على المقاول ان يزود ولمدة التي تطلبها السلطة ويحد اقصى يساوى حصة المقاول النسبية من النفط الخام اللازم لتزويد الطلب الداخلي في الاردن ، وذلك من الكمية الاجمالية للنفط الخام الذي يستحقه المقاول من المنطقة في شمس .

٢٨ (ب) تساوى حصة المقاول النسبية من الطلب الداخلي في الاردن (١) كامل المتطلبات الداخلية في الاردن خلال السنة الشمسية المعنية مخفضة ب (٢) كل النفط الخام الذي يتم انتاجه في الاردن خلال المدة المذكورة وتستحقه السلطة ، مع الرمييد المتبقي مضروبا ب (أ) مجمل استحقاق المقاول من النفط الخام من المنطقة للسنة الشمسية المذكورة ومقسوما على (ب) كامل كمية استحقاقات جميع المقاولين الذي ينتجون في الاردن خلال المدة المذكورة .

٢٨ (ج) اذا طلب الى المقاول ان يبيع جزءا ما من استحقاقه لتزويد الطلب الداخلي فان احكام التقييم المناسبة في المادة ٧ (د) تطبق ، ويترتب على السلطة أن تدفع للمقاول عنه خلال ستين (٦٠) يوما بعد التسليم بالدولارات الامريكية .

٢٨ (د) يترتب على السلطة ، على اساس انه يجوز ان يكون للمقاول التزامات طويلة الاجل للبيع ان تعطيه اشعارا مسبقا بما لا يقل عن ربعين (٢) سنويين شمسيين بممارسة حقها بمقتضى المادة الثامنة والعشرون ، وان تضمن الاشعار حجم مستحق المقاول المطلوب والنوعيه المحدده المرغوب فيها (حيث يتم انتاج اكثر من نوعيه من النفط الخام في المنطقة) والمدة التي سيتم خلالها شراء النفط الخام المذكور ويترتب على الفريقين ان يبرما اتفاقية لمبيعات النفط الخام لتغطية الشراء / البيع المذكور متضمنه الشروط التجارية المعتاده .

المادة التاسعة والعشرون

احكام عامه

٢٩ (ا) تعتبر عناوين او اسماء كل ماده في هذه الاتفاقية مجرد تسهيل للطرفين ولا يجوز استعمالها فيما يتعلق بتفسير او تأويل المواد المذكوره .

٢٩ (ب) كلما تستعمل كلمة " مشتملا " في هذا النص، فإنها لا تستعمل على سبيل الحصر الا اذا اقتضى اطار العام للنص بوضوح تفسيراً مخالفاً .

٢٩ (ج) اذا تشكل " المقاول " من اكثر من شخصيه اعتباريه واحده فباستطاعه المقاول تعيين احدى هذه الشخصيات الاعتباريه " كمنفذ " للمقاول .

يترتب ان يكون كل ما يقوم به " المنفذ " من اعمال خلال العمليات البترولية متفقاً مع هذه الاتفاقية . وتكون كل التكاليف والمصروفات والانفاقات على العمليات البترولية المتكبده من قبل المنفذ قابله للاسترداد كما ورد في هذه الاتفاقية كما لو كان المنفذ هو المقاول بشرط ان لا يفسر هذا النص بأنه يسمح بازدواجيه الاسترداد لمثل هذه التكاليف والانفاقات او المصروفات .

٢٩ (د) تكون احكام هذه الاتفاقية ملزمه على طرفيها وعلى خلفائهم والمتنازل لهم .

٢٩ (هـ) يجب ان تنسق وتناقش التصريحات للمصاحفه الخاصه بالاتفاقية من قبل الطرفين قبل اصدارها .

٢٩ (و) يجب عدم الامتناع غير المعقول من اعطاء قبول او اذن او موافقة مطلوبه من اى من الطرفين او من قبل اية لجنة تنشأ بموجب هذه الاتفاقية .

المادة الثلاثون

امتيازات السلطة

٣٠ (ا) يكون للسلطة حق الدخول الى المنطقة المغطاه بهذه الاتفاقية او الى مسرح العمليات البترولية الجارية فيها . يجوز للسلطة فحص كتب ودفاتر وسجلات المقاول واجراء عددا معقولا من المسوحات والرسومات والاختبارات من اجل تطبيق هذه الاتفاقية . تعطى السلطة مساعدته معقولة من قبل وكلاء ومستخدمي المقاول لكي يمكن تجنب تعريض سلامة العمليات البترولية وفعاليتها للخطر او الاعاقه . يترتب على المقاول ان يقدم للسلطة كل الامتيازات والتسهيلات الممنوحة لمستخدميه في الميدان كما يترتب عليه ان يوفر بدون مقابل في الميدان استعمال لمساحة معقولة من المكاتب والمسكن المؤمته بشكل مناسب بغرض تسهيل تحقيق اهداف هذه المباداه .

٣٠ (ب) اذا قررت السلطة ان اى من مستخدمي المقاول او مستخدمي المقاولين الفرعيين قد تصرفوا بشكل يخالف العادات والقوانين والانظمة واللوائح الاردنية او الذى من شأنه ان يضر تنفيذ العمليات البترولية بشكل سليم فلها ان تشعر المدير العام للمقاول خطياً مطالبة اياه ابعاد مثل هذا المستخدم من عمليات النفط مع ابداء الاسباب لذلك .

المادة الواحد والثلاثون

حقوق المقاول

٣١ (ا) لا يجوز النيل من او تعديل او انقاص الحقوق والمصالح العائدة للمقاول او المتنازل لهم من قبل السلطة او الأردن دون موافقة المقاول المسبقة والخطية وتوافق السلطة والأردن بمقتضى هذا النص على تعويض المقاول عن أية خسارة او ضرر نجم عن ذلك .

٣١ (ب) يجوز للمقاول في حالة الطوارئ ان يقوم بكل الاعمال التي من شأنها مواجهة حالة الطوارئ، وتعتبر كل التكاليف والانفاقات أو المصروفات التي يتحملها المقاول في مواجهته لحالة الطوارئ قابلة للاسترداد بمقتضى المادة السابعة (٧) فقره (أ) . ويترتب على المقاول في حالة اعلانه لحالة طوارئ ان يشعر السلطة واللجنة الفنية للتنقيب ولجنة التطوير العاملة في أقرب وقت ممكن.

المادة الثانية والثلاثون

كتاب الاعتماد

٣٢ (أ) يترتب على المقاول ان يوفر للسلطة خلال تسعين ٩٠ يوماً "بعد تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية كتاب اعتماد غير قابل للالغاء، كالنموذج المرفق هنا في ملحق (و) او ملحق (ز)، يؤمن برنامج الأداء الزمني للمقاول لمرحلة التنقيب الاولى من فترة التنقيب بموجب المادة الرابعة (٤) من هذه الاتفاقية . يجوز للمقاول اذا اختار ذلك ان يقدم واحد من كتب الاعتماد التالية:

(١) "اربعة ملايين (٤,٠٠٠,٠٠٠) دولار امريكي (ملحق "و") .

او

(٢) "اول ثمانية عشر شهراً" من مرحلة التنقيب الاولى مليوني (٢,٠٠٠,٠٠٠) دولار امريكي، وقابلة للتجديد للثمانية عشر شهراً الثانية من مرحلة التنقيب الاولى، اربعة ملايين (٤,٠٠٠,٠٠٠) دولار (ملحق "ز") .

٣٢ (ب) اذا اختار المقاول ان يقدم للسلطة كتاب اعتماد (ملحق "و") وفق احكام الفقرة الفرعية (أ) ، (١) اعلاه، يكون كتاب الاعتماد قابلاً للمصرف اذا قدم قبل او في يوم تاريخ انتهائه، وسيتم الدفع للسلطة خلال عشرة ايام عمل بعد تقديم الوثائق التالية للبنك:

١- شهادة ائتمانية من البنك او من جهة معتمدة من قبل السلطة، تثبت ان المقاول قد دفع جميع ديونه المالية.

(١) طلب سحب مقدم الى البنك و
(٢) شهادة موقعة من رئيس السلطة او المسؤول المخول من قبل السلطة مع نسخة للمقاول تذكر ما يلي :
(أ) انها خلال خمسة عشر (١٥) يوماً قبل تاريخ انتهاء مرحلة التنقيب الاولى، و
(ب) ان المقاول فشل في القيام بكل أو بعض التزاماته بمقتضى المادة الرابعة (٤) فقرة (ب) ، (١) .

٣٢ (ج) اذا اختار المقاول ان يزود السلطة بكتاب اعتماد بموجب احكام الفقرة الفرعية (أ) ، (٢) اعلاه، سينص كتاب الاعتماد على ان البنك المصدر لهذا الكتاب سيعطي اشعاراً مدته (٦٠) يوماً على الاقل للسلطة والمقاول اذا لم يتم تجديد كتاب الاعتماد هذا من البنك، يترتب على المقاول وخلال على الاقل خمسة ايام قبل انتهاء مدة كتاب الاعتماد هذا ان يختار بين:

(١) تقديم كتاب اعتماد بديل يغطي الفترة المتبقية من مرحلة التنقيب الاولى بمبلغ اربعة ملايين (٤,٠٠٠,٠٠٠) دولار امريكي ، او

(٢) ايداع اربعة ملايين (٤,٠٠٠,٠٠٠) دولار امريكي في حساب في بنك مرخص في الاردن وفق وثيقة ضمان تسمح للسلطة ان تسحب كل أو جزء من هذا المبلغ في حالة شهادة السلطة للبنك بانتهاء مرحلة التنقيب الاولى وعدم وفاء المقاول بالتزامات العمل لهذه المرحلة الاولى للتنقيب ، او

(٣) ان يهرهن بشكل مرضي للسلطة على قدرته المالية للاداء في الفترة المتبقية من مرحلة التنقيب الاولى .

إذا اختار المقاول أن يزود السلطة بكتاب اعتماد (ملحق "ز") ، حسب أحكام الفقرة الفرعية (أ) (٢) أعلاه ، فإن كتاب الاعتماد سيدفع إذا قدم في يوم أو قبل ١٩٨٨ ، أو أي تاريخ مؤجل ، سيدفع للسلطة خلال عشرة أيام عمل بعد تقديم الوثائق التالية للبنك:

(١) طلب سحب للسلطة مقدم إلى البنك ، و

(٢) شهادة موقعة من قبل الرئيس أو أي موظف مخول من السلطة مع نسخة للمقاول تنص على ما يلي:

(١) . أنها خلال خمسة عشر (١٥) يوما قبل ١٩٨٨ ، و

(٢) . اشعر البنك المقاول بأنه لن يجدد كتاب الاعتماد الجاهز للدفع ، و

(٣) فشل المقاول في توفير كتاب اعتماد بديل كما هو منصوص عليه في المادة اثنين وثلاثين (٣٢) فقره (ج) من هذه الاتفاقية

أو

(١) . أنها خلال خمسة عشر (١٥) يوما قبل الانتهاء من مرحلة التنقيب الأولى ، و

(٢) . أن المقاول فشل بأداء كل أو جزء من التزاماته بمقتضى المادة الرابعة (٤) فقرة (ب) - (١) من هذه الاتفاقية .

٣٢ (د) يترتب على المقاول تقديم اثبات مرضي للسلطة بقدرته المالية على الأداء خلال مرحلة التنقيب الثانية أو مرحلة التنقيب الثالثة قبل البدء بأي منهم .

المادة الثالثة والثلاثون

العمليات بعد الاكتشاف التجاري

٣٣ (أ) يترتب على المقاول خلال أي فترة تطوير (مستعملا معدات واليات وإساليب حديثة ، وقائما بالعمليات المنصوص عليها بما يتناسب مع الممارسة الجيدة للصناعة النفطية) أن ينفذ برنامجا معد لتحقيق أعلى معدل فعال للإنتاج دون أن يتسبب بمعدل انخفاض كبير في الإنتاج أو خساره في ضغط المخزون . يتوجب أن تكون برامج العمل والميزانيات ، خلال أي فترة تطوير ، كافية لتلبية خطة التطوير المتبناه طبقا لهذه المادة الثالث والثلاثين (٣٣) .

٣٣ (ب) يترتب على السلطة والمقاول ، خلال فترة تسعين (٩٠) يوما بعد الإعلان عن أول اكتشاف تجاري في المنطقة ، أن يشكل لجنة التطوير العاملة لتؤدي الواجبات المبينة أدناه بخصوص كل اكتشاف تجاري في المنطقة . تتكون هذه اللجنة مة ستة (٦) أعضاء ، ثلاث (٣) يعينون من قبل السلطة وثلاثة (٣) منهم يعينون من قبل المقاول . تعين السلطة أحد الأعضاء المعينين من قبلها رئيسا للجنة . ويكون المدير العام للمقاول أحد أعضاء هذه اللجنة . تجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة ، وتستعقد الاجتماعات في الأردن أو أي مكان آخر يوافق عليه الطرفان . يجوز لرئيس اللجنة استدعاء اللجنة لعقد اجتماعات إضافية على أن يتم إشعار الأعضاء بذلك قبل أربعة عشر يوما من تاريخ الاجتماع كما هو وارد هنا . وستضع لجنة التطوير العاملة وتقر القواعد والأنظمة الفيزورية لتنفيذ مسؤولياتها وواجباتها كما هو وارد أدناه وتغطي هذه اللجنة جميع المصاحبات والتسهيلات اللازمة لتمكينها من القيام بمسؤولياتها وواجباتها كما هو منصوص عليه أدناه .

٣٣ (ج) ستراجع هذه اللجنة وتمدق خطة التطوير وبرنامج عمل وميزانية السنة الأولى لتنفيذ خطة التطوير المقترحة من قبل المقاول بخصوص كل اكتشاف تجاري . يترتب على المقاول أن يسلم خطة تطوير وبرنامج عمل وميزانية كل اكتشاف تجاري حالما تجهز بمقتضى المصادره (٣) (د) (٤) .

١ . وتمنع هذه اللجنة مدة ستين (٦٠) يوما بعد تسليم خطة التطوير لتراجع برنامج العمل الأول وميزانيته وتعديل وتوافق على هذه الخطة والبرنامج والميزانية .

هكذا في العمل

٢٠٢ يترتب على هذه اللجنة ، اذا وافقت على خطة التطوير وبرنامج العمل الأول وميزانيته ، أن تعطي نسخة من موافقتها للسلطة والمقاول ، وعلى المقاول أن يباشر بتنفيذ هذه الخطة والبرنامج والميزانية كما هو وارد هنا .

اما اذا لم توافق اللجنة على خطة التطوير هذه وبرنامج العمل وميزانيته خلال فترة الستين (٦٠) يوما المشار اليها اعلاه ، تحال المسألة للسلطة والمقاول لحلها .

٢٠٣ اذا احيل الخلاف حول خطة التطوير وبرنامج العمل الأول وميزانيته للسلطة والمقاول لحله ، تمنح السلطة والمقاول مدة ستين (٦٠) يوما مماثلة من تاريخ الاحالة لحل مثل هذا الخلاف . اذا استطاع كل من السلطة والمقاول حل الخلاف فعلى المقاول أن يباشر بتنفيذ خطة التطوير هذه والبرنامج والميزانية . اذا لم يكونوا قادرين على حل الخلاف خلال فترة الستين (٦٠) يوما المذكورة يمكن احالة القضية للتحكيم كما ورد هنا ، من قبل أي من الفريقين ، لكن يجوز للمقاول أن يستمر بعمليات نفطية اخرى غير متأثرة بهذا النزاع .

٣٢ (د) ستقوم هذه اللجنة بمراجعة والموافقة على التعديلات المهمة لأي خطة تطوير واذا قرر المقاول أن هناك حاجة لاجراء تعديل مهم لخطة تطويره فعليه اخطار هذه اللجنة مبينا الجزء او الأجزاء من الخطة التي تتطلب تعديلا . وبعد ذلك ستم معالجة التعديلات الهامة طبقا للاجراء الوارد اعلاه في الفقرات الفرعية (د) (١) و (٢) و (٣) بخصوص الموافقة على خطة التطوير الاصلية .

٣٣ (هـ) ستقوم هذه اللجنة بمراجعة والموافقة على ما يلي من برامج عمل سنوية وميزانيات لتطوير أي اكتشاف تجاري . يترتب على المقاول أن يسلم لهذه اللجنة برنامج عمله السنوي وميزانيته لتطوير أي اكتشاف تجاري وذلك قبل تسعين (٩٠) يوما على الأقل من بدء السنة الشمسية . تمنح اللجنة مدة ستين (٦٠) يوما من تاريخ التسليم هذا للموافقة على برنامج العمل والميزانية .

٢٠١ اذا وافقت اللجنة على برنامج العمل والميزانية المذكورين فعليها ان ترسل نسخة من هذه الموافقة للسلطة والمقاول وعلى المقاول ان يباشر في تنفيذ برنامج العمل والميزانية الموافق عليهما . واذا لم توافق اللجنة على برنامج العمل هذا وميزانيته ، يحال النزاع للسلطة والمقاول لحله .

٢٠٢ اذا احيل الخلاف حول برنامج العمل السنوي والميزانية الى السلطة والمقاول لحله ، تمنح السلطة والمقاول مدة ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ الاحالة لحل مثل هذا الخلاف واذا تمكنا من حل الخلاف خلال الثلاثين يوما فعلى المقاول ان يباشر بتنفيذ برنامج العمل والميزانية الموافق عليها . اما اذا لم يتمكنا من حل الخلاف خلال ثلاثين (٣٠) يوما يجوز للمقاول ان يباشر بتطوير وان ينفذ برنامج العمل والميزانية المقترحة من قبل المقاول فقط في حالة كون ان هذا البرنامج وميزانيته منسجمين مع خطة التطوير الموافق عليها لمشمل هذا الاكتشاف التجاري . وايضا يحق للمقاول ان يستمر بعمليات بتروله اخرى غير متأثرة بالخلاف .

٣٣ (و) ستقوم هذه اللجنة بمراجعة والموافقة على ومراقبة الحسابات الخاصة بتكاليف التطوير هذه والانفاقات والمصروفات الواردة في الملحق (د) من هذه الاتفاقية وان تقدم المشورة والتوصيات للمقاول بخصوص اساليب المحاسبه . يجب ان تجري اى عملية مراقبه محاسبية تقوم بها هذه اللجنة طبقا للاجراءات الموضوعه في ملحق (د) ، ماده (١) فقره (٤) .

٣٣ (ز) يترتب على المقاول اثناء تنفيذ اى برنامج عمل تطويري سنوي وميزانيته ، وفي حالة عدم وجود موافقه مسبقه من السلطة وهذه اللجنة ان لا يتجاوز الميزانية الموافق عليها لمثل برنامج العمل السنوي هذا بأكثر من ٥% منها .

المادة الرابعة والثلاثون

النص

تمت كتابة هذه الاتفاقية باللغة العربية والانجليزية
ولكليهما نفس القوة .

تشهد سلطة المصادر الطبيعية وجوردان هنت أويل كومباني
بأنهما قد نفذتا هذه الاتفاقية في اليوم والسنة المبينين اعلاه .

ف. ك. ك.

سلطة المصادر الطبيعية

جوردان هنت أويل كومباني

ملحق ١

لاتفاقية المشاركة في الانتاج المعنيه

بين

سلطة المصادر الطبيعية

في

المملكة الاردنيه الهاشميه

و

جوردان هنت أويل كومباني

المؤرخه : الخامس من آب عام ١٩٨٦

تقع المنطقه المعنيه في الجزء الجنوبي من البلاد وتغطي تقريبا ٨٨٠٦ كيلومترا
مربعا وتتكون من منطقه لها سبعة جوانب، اركان زواياها هي *

النقطه	خط العرض	خط الطول
١	٥٣. ٤١	٣٥. ٥٥
ب	٥٣. ٤٢	٣٦. ٥٥
ج	٥٢. ٥٥	٣٧. ٥٥
د	٥٢. ٥٢	٣٦. ٤٥
هـ	٥٢. ٣٨	٣٦. ٣٥
و	٥٢. ٤٠	٣٦. ١٥
ز	٥٣. ٤٦	٣٥. ٥٠

مكافئ الفصل

الملحق (ج)لاتفاقية المشاركة في الانتاجبينسلطة المصادر الطبيعيهوجوردان هنتا اويل كومبانيالمؤرخه في : الخامس من آب ١٩٨٦الاجراءات المحاسبيةالماده الاولىنصوص عامه١- تعريف

تطبق التعاريف الوارده في ماده الاولى من اتفاقية مشاركة الانتاج على الاجراءات المحاسبية التاليه وتتضمن نفس المعنى .

٢- اولوية الوثائق

في حالة ورود اى تناقض او تعارض بين نصوص التعليمات المحاسبية قيد الدرس ونصوص الاتفاقية ، فإن الاولوية تعطى لنصوص الاتفاقية وهي التي تسود .

٣- تقارير النشاط

يلتزم المقاول بتقديم تقرير عن الانتاج وضريبة الدخل واستعادة التكاليف خلال ستين يوما من تاريخ انتهاء كل ربع سنه شمسيه ويجب ان يأخذ التقرير الشكل المشار اليه في ماده الرابعه من هذه الاجراءات المحاسبية متضمنا كل الانتاج والنفقات ، والايرادات وضريبة الدخل المتعلقه بالعملية البتروليه وحملت لتلك العمليات خلال ربع السنه الشمسيه ، ويجب ان يلخص هذا التقرير بتصنيفات كاشفه عن طبيعة المعلومات المتضمنه في التقرير وتلخيصات لذات المعلومات على اساس تراكمي ابتداء من تاريخ النفاذ ويجب تفصيل اى نفقات او ايرادات غير اعتياديه .

٤- التعديلات والتدقيقات

سيفترض بشكل قاطع بأن كل تقرير ربع سنوي للانتاج ، وضريبة الدخل واستعادة التكاليف صحيح وسليم لمدة اربع وعشرين (٢٤) شهرا تلي تاريخ تسليمها ، ما لم تتم سلطة المصادر الطبيعيه بتقديم تحفظ خطي خلال فترة اربع وعشرين (٢٤) شهرا . ويحق لسلطة المصادر الطبيعيه ان تقوم بتدقيق حسابات المقاول خلال فترة اربع وعشرين (٢٤) شهرا المذكوره وكذلك تدقيق السجلات والمستندات التي تعززها ويحق للمقاول بالمثول تصحيح أية اخطاء وردت في التقرير المذكور خلال فترة اربع وعشرين (٢٤) شهرا .

٥٠ مبادلة العملات

سيتم تسجيل عمليات البترول في سجلات المقاول بوحدة الدولار الأمريكي . وسيتم حساب النفقات بالدولار الأمريكي في حدود المبلغ المتفق وسيتم تحويل جميع المبالغ التي انفقها بالدينار الأردني إلى ما يعادلها من الدولارات الأمريكية وسيستخدم لذلك سعر المبالغ التي انفقها بالدينار الأردني في وقت حدوثها ، وستحول جميع مبالغ النفقات التي انفقها بعملة أخرى غير الدولار الأمريكي إلى ما يعادلها من الدولار الأمريكي باستخدام سعر الصرف المعلن من قبل البنك المركزي الأردني بعملة الأردن في تاريخ هذه النفقات وسيتم الاحتفاظ بسجل لأسعار الصرف التي استعملت لتحويل قيم النفقات التي صرفت بالدينار الأردني أو أي عملة غير الدولار الأمريكي إلى ما يعادلها من الدولارات الأمريكية .

٥٦ إعادة النظر بالأجور المحاسبية

قد أعاد النظر من وقت لآخر وفي ضوء الترتيبات المستقبلية في هذه الاجراءات المحاسبية إذا وافقت كل من سلطة المصادر الطبيعية والمقاول على ذلك .

المادة الثانية

التكاليف والمصاريف والنفقات

بحسب نصوص الاتفاقية سيتحمل المقاول لوجده التكاليف التالية وسيدفعها مباشرة ، وسيتم تصنيف ومعالجة واستعادة التكاليف والمصاريف حسب ما ورد في المادة السابعة من الاتفاقية .

١٠ حقوق الأرض

وتتضمن جميع التكاليف المباشرة المتعلقة بشراء أو تجديد أو التخلي عن الحقوق السارية لاستخدام الأرض بالمنطقة .

ومن المفهوم أن المقاول سيحصل على حقوق استخدام الأرض فقط للمناطق المطلوبة من قبل المقاول للعمليات والمنشآت التي تشكأ جزءاً من العمليات البترولية ومن المفهوم أيضاً بأنه لن تدفع أية مبالغ لسلطة المصادر الطبيعية أو للأردن في مقابل الحصول على أو تجديد أو التخلي عن حقوق استخدام الأرض المذكورة وستقدم سلطة المصادر الطبيعية كل المساعدة للحصول على حقوق استخدام الأرض في المناطق المذكورة أعلاه من مالكيها أو من المقيمين عليها .

٢٠ العمال

أ. وتتضمن الرواتب والأجور التي تدفع لمستخدمي المقاول أو إحدى الهيئات التابعة له العاملون بالأنشطة المختلفة وفقاً للاتفاقية بما في ذلك الرواتب والأجور التي تدفع للجيولوجيين والمستخدمين الآخرين الذين يتم تعيينهم على أساس مؤقت في مثل هذه الأنشطة بغض النظر عما إذا كانت المهمة أو العمل المنجز قد حصل في الأردن أو خارجه .

ب. تكاليف المعيشة والسكن والمبالغ الأخرى الاعتيادية المتعلقة بالرواتب والأجور التي تدفع للمستخدمين الأجانب والمحتسبة بموجب الفقرات (١)، (١١)، و (١٢) (د) والفقرة التاسعة من هذه المادة الثانية ، وتشمل كذلك المكافآت المدفوعة ، ومكافأة العمل الإضافي والعلاوات الاعتيادية الأخرى المتعلقة بالرواتب والأجور التي تدفع للمستخدمين الوطنيين بموجب الفقرات (١)، (١١) و (١٢) (د) والفقرة التاسعة من هذه المادة الثانية .

ج. تكاليف النقل والمواصلات والمصاريف المتعلقة بالتنقل بين المواقع المختلفة في المنطقة .

٠٧ الاعطاب والخسائر

وتتضمن كل التكاليف او المصاريف اللازمة لاجل احوال او تصليح الاعطاب او الخسائر الناتجة من الحريق والفيضان والعواصف والسرقة والحوادث او اي سبب آخر لا يقع ضمن سيطرة المقاول من خلال ممارسته لحرص معقول . وسيقوم المقاول بتزويد سلطة المصادر الطبيعية بمذكرة خطية باية اعطاب او خسائر تتجاوز قيمتها للحادثة الواحد خمس وعشرون الف دولار (٢٥٠٠٠) دولار امريكي حالما يصبح ذلك عمليا وبعد تسلم المقاول تقرير بذلك الحادث .

٠٨ التأمين والمطالبات

وتشمل تكاليف التأمين بما في ذلك المسئولية العامة ، اضرار الممتلكات والمخاطر السياسية والتأمينات الاخرى على مسؤوليات المقاول و / او التزامات الطرفين او ايها لمستخدميهم و/او التزامات لجهات خارجية والتي يقوم المقاول بالتأمين عليها او تتطلبها القوانين والانظمة والقواعد في الاردن ، ويجري خصم المقبوضات التي يتم قبضها نتيجة هذا التأمين او المطالبة بالحساب المتعلقة بالنفقات المعنية . اما اذا لم يجر التأمين ضد نوع معين من انواع المخاطر فانه يتم تحميل المصروفات التي دفعها المقاول لحساب النفقات المناسبة كنسوية لجميع الخسائر والمطالبات والاضرار والاحكام او اية مصاريف اخرى بما في ذلك الاعتاب القانونية .

٠٩ المكاتب والمخيمات والمستودعات والمرافق الاخرى

وتتضمن مصاريف المخيمات والمرافق الاخرى مثل المراكز الشاطئية والمستودعات وانظمة المياه وانظمة الطرق وانظمة النقل الاخرى .

٠١٠ المصاريف القانونية

وتتضمن جميع تكاليف ومصاريف التقاضي او الخدمات القانونية الضرورية او تكاليف حماية المنطقة بما في ذلك اجور ومصاريف المحامين والحصص النسبية من الزوائد والنفقات التي تدفع لمستشارين دائمين، ويضاف الى ذلك الاحكام التي تم الحصول عليها من

الطرفين او اي واحد منهم كنتيجة للعمليات الواردة في الاتفاقية والمصروفات الفعلية التي انفقها اي طرف او اطراف معنية للحصول على ادلة لغرض الدفاع ضد اي اجراء او ادعاء اقيم ضد العمليات او الامور المتعلقة بالاتفاقية . وفي حالة حدوث اجراءات او ادعاءات تؤثر على المصالح الواردة بالاتفاقية وقيام الموظفين القانونيين التابعين لواحد او اكثر من الطرفين بمعالجتها فانه من الجائز ان يتم تحميل العمليات بتكاليف مثل هذه الخدمات على ان تكون التكاليف منسجمة مع الخدمات المقدمة .

٠١١ النفقات الادارية والمصاريف العامة

وتشمل تكاليف تسيير وتزويد المركز الرئيسي للمقاول الموجود في مدينة دالاس بولاية تكساس بالعماله اثناء قيام المقاول بتنفيذ عمليات بتروليه باستثناء رواتب مستخدمي المقاول او تابع له المعينون لتنفيذ مختلف الانشطة بموجب الاتفاقية والتي تحسب وفق ماورد في الفقرة الثانيه اعلاه من المادة الثانيه .

بـ سيتم تحميل النفقات الادارية التي ينفقها المقاول خارج الاردن والمتعلقة بالعمليات البتروليه بموجب هذه الاتفاقية بمعدل (٥%) من النفقات السنويه التي لا تتجاوز مبلغ مليوني دولار امريكي (٢٠٠٠٠٠٠) و (٣%) من النفقات التي تتجاوز مليوني دولار امريكي (٢٠٠٠٠٠٠) ولكن اقل من خمسة ملايين دولار امريكي (٥٠٠٠٠٠٠) و (١%) من النفقات التي تتجاوز خمسة ملايين دولار امريكي (٥٠٠٠٠٠٠) ويجوز اعادة النظر في النسب المتوية الواردة في هذه الفقرة (١١ ب) في حالة تحقق اكتشاف تجاري ويمكن بالتالي ادخال التعديلات الملائمة اذا ما دعت الضرورة ليجري تطبيقها في المستقبل .

جـ لتحمل العمليات البتروليه باعباء مباشرة اضافية مقابل النفقات الادارية للمقاول والتي ينفقها خارج الاردن . ومن امثله : انواع النفقات التي يتكبدها ثم يحصل عليها المقاول كنتيجة للانشطة الواردة في الاتفاقية وتشملها النسب المتوية المذكورة اعلاه .

(١) الادارة التنفيذية - وقت افراد الادارة التنفيذية .

(٢) الخزينة - القضايا الماليه وتحويل العملات .

- (٣) الشراء - شراء الموارد والمعدات واللوازم .
 (٤) التنقيب والانتاج - التوجيه ، وتقديم المشورة ، وضبط المشروع بأكمله .
 (٥) دوائر أخرى ، مثل الدائرة الإدارية والمحاسبة والتدقيق والتي تساهم بوقتها ومعرفتها وخبرتها للعمليات . الأمور المذكورة أعلاه لا تحول دون تقاضى اتعاب مقابل اسداء خدمات مباشرة بموجب الفقرة ٦ ب من هذه المادة الثانية .

د في اي وقت يقوم خلاله المقاول بتنفيذ عمليات بترولية فان التكاليف التالية والتي لم تحمل كاعباء على اي نوع آخر من المصاريف ستحمل للعمليات وتشمل هذه التكاليف نفقات مستخدمي المقاول او مستخدمي تابع له والذين يخرطون في مهام مكتبية وكتابية وتكاليف المشرفين والموظفين الذين يقضون اوقاتهم في المركز الرئيسي وليس في الحقل وجميع المستخدمين الذين يعتبرون موظفين عامين واداريين . وسيتم توزيع هذه المصاريف شهريا بين المصروفات التشغيلية ونفقات التنقيب ونفقات التطوير حسب اجراءات محاسبية سليمة .

١٢ الضرائب

وتتضمن جميع الضرائب والمفروضات والرسوم التي يدفعها المقاول في الاردن فيما يتعلق بهذه الاتفاقية .

١٣ نفقات إدارية

وتشمل اي تكاليف ومصاريف او نفقات غير ما تم تغطيته ومعالجته بالنصوص الواردة أعلاه في هذه المادة الثانية تكبدتها المقاول بموجب برامج عمل وموازنات تم التشاور بشأنها مع سلطة المصادر الطبيعية .

١٤ عدم احتساب الفوائد

لا يجري تحميل العمليات كمصروف مسترد بالفوائد على الاستثمارات او المصاريف التمويلية الاخرى التي تكبدتها المقاول (فيما عدا المصروفات البنكية المتعلقة بضمانات بنكية او كتب اعتماد مطلوبة بموجب المادتين ١٢ ، ١٣ من الاتفاقية) .

المادة الثالثة

جرد الأصول

١ الجرد الدوري والاعلام والتمشي

سيتم اجراء جرد بواسطة المقاول خلال فترات معقولة يتفق عليها بين سلطة المصادر الطبيعية والمقاول ويشمل هذا الجرد مواد العمليات بما في ذلك الأصول الملموسة والمشاريع الانشائية ويسلم المقاول سلطة المصادر الطبيعية اشعاراً خطياً بنيتة القيام بالجرد قبل ثلاثين (٣٠) يوماً على الأقل من البدء بالجرد ليتسنى تمثيل السلطة عند اجراء الجرد واذا لم تمثل سلطة المصادر الطبيعية عند اخذ جرد ما فإن السلطة ملزمة بقبول نتائج الجرد الذي قام به المقاول والذي يجب في هذه الحالة ان يزود السلطة بنسخه من محاضر الجرد .

٢ تسوية وتعديل الأصول

يقوم كل من المقاول وسلطة المصادر الطبيعية باجراء تسوية الموجودات التي تم جردها ويشترك كل من الطرفين بتحديد واعداد قائمه بالنواقص والزيادات ويقوم المقاول بتعديل الأصول .

المادة الرابعة

تقرير الانتاج

وضريبة الدخل واستعادة التكلفة

١. يقوم المقاول ، تنفيذا للفقرة الثالث (٣) من المادة الاولى من هذا الملحق ، بتسليم سلطة المصادر الطبيعية قبل انقضاء ستين (٦٠) يوما من انتهاء كل ربع سنة شمسية تقريراً عن الربع المعني مظهراً البنود التالية :-
 - أ. مجموع الانتاج من كل اكتشاف تجاري خلال ربع السنة الشمسية المعنى وكذلك منذ بداية السنة الشمسية الى تاريخه .
 - ب. التكاليف المستردة والمدوره من ربع السنة الشمسية السابق ان وجدت .
 - ج. التكاليف المستردة التي تم انفاؤها خلال ربع السنة الشمسية الحالي .
 - د. مجموع التكاليف المستردة خلال ربع السنة الشمسية (ب) + (ج) .
 - هـ. قيمة النفط الخام المخصص لاسترداد الكلفة الذي حمل عليه المقاول وتصرف فيه منفرداً خلال ربع السنة الشمسية .
 - و. قيمة التكاليف المستردة والمدوره لربع السنة الشمسية التالي ان وجدت .
 - ح. قيمة التكاليف التي تم استردادها بالفعل خلال ربع السنة الشمسية .
 - ط. الفرق بين قيمة اربعين (٤٠) بالمئه من الانتاج خلال ربع السنة الشمسية وبين قيمة النفط الخام المخصص لاسترداد الكلفة خلال ربع السنة الشمسية .
 - ي. تقدير لمبلغ ضريبة الدخل الاردنية المستحقه لربع السنة الشمسية المعنيه .

المادة الخامسة

تقارير الرقابة والحسابات الرئيسي

١. الحسابات الرئيسي

سيتم تسجيل التكاليف والمصاريف والنفقات في حسابات رئيسيه كالتالي وذلك لغرض تصنيف التكاليف والمصاريف والنفقات لاستعادة التكلفة ولتحديد وقت انجاز التزام التنقيب :

- نفقات التنقيب .
- نفقات التطوير ، عدا المصاريف التشغيليه .
- المصاريف التشغيليه .

وستستخدم الحسابات الفرعيه الضروريه وسيقوم المقاول بالاحتفاظ بحسابات ايرادات الى الحد الضروري لضبط عملية استعادة التكاليف ومعالجة موضوع النفط الخام المخصص لاسترداد الكلفة .

هــ كـ اـ نـ الـ فـ لـ

ملحق د

احكام تطبيق الضريبة

من المفهوم ان المقاول يخضع لقوانين ضريبة الدخل الاردنيه الا اذا نص على خلاف هذا في الاتفاقية ، وان اية ضرائب دخل اردنيه تدفعها السلطة بالنيابة عن المقاول تكون دخلا اضافيا للمقاول ، ويكون هذا الدخل الاضافي ايضا خاضعا لضريبة الدخل الاردنيه اي انه "يجمل" دخل المقاول ليتضمن الضريبة المدفوعة من السلطة ، ويكون الدخل الكلي للمقاول الخاضع للضريبة ، كما هو محدد بالفقره ٩ (د) (٢) محسوما منه مبلغ يساوي مجمل التزام المقاول بضريبة الدخل الاردنيه ، " دخلا مبدئي" للمقاول .

وتكون " القيمة المجمله " عبارة عن مبلغ يضاف الى الدخل المبدئي للحصول على " الدخل الخاضع للضريبة " ، بحيث تساوي القيمة المجمله ضرائب الدخل الاردنيه .
ولذلك :

- الدخل الخاضع للضريبة = الدخل المبدئي مضافا اليه القيمة المجمله .
- القيمة المجمله = ضريبة الدخل الاردنيه على الدخل الخاضع للضريبة .

فاذا كان " معدل الضريبة " والذي يعني معدل ضريبة الدخل الاردنيه النافذ او المركب الناشء عن مختلف الضرائب الاردنيه التي تفرض على الدخل او الارباح هو معدل ثابت وغير معتمد على مستوى الدخل ، فان :

- القيمة المجمله = معدل الضريبة مضروب بالدخل الخاضع للضريبة .
- وبجمع المعادلتين الاولى والاخير المذكورتين اعلاه :

$$\text{القيمة المجمله} = \frac{\text{الدخل المبدئي} \times \text{معدل الضريبة}}{1 - \text{معدل الضريبة}}$$

ويفسر المثال الرقمي التالي المعادلات المذكوره .

فعلى افتراض ان الدخل المبدئي هو (١٠) دولارات ومعدل الضريبة هو (٤٠٪)
ان تكون القيمة المجمله مساوية لـ :

$$10 \text{ دولارات} \times 0.4 = 4 \text{ دولارات}$$

ولذلك

الدخل المبدئي	١٠.٠٠ دولارات
مضافا اليه القيمة المجمله	٦.٦٧
الدخل الخاضع للضريبة	١٦.٦٧
محسوما منه ضرائب الدخل الاردنيه	
بمعدل ٤٠٪	٦.٦٧
دخل المقاول بعد الضرائب	١٠.٠٠

محسوم الدخل

ملحق هـ
الضمان البنكي

من : بنك
الى : وزارة المالية / الجمارك
المملكة الاردنية الهاشمية
عمان ، الاردن

المادة الامـ : زاء :

الموقع ادناه (البنك) بصفته ضامنا ضمن بمقتضى هذا ، ضامنا غير قابل للنقض ، لوزارة المالية / الجمارك (الوزارة) بحكمه المملكة الاردنية الهاشمية ، دفع اية رسوم جمركية وغرامات ، بما لا يتجاوز مبلغ مائتي الف دولار امريكي (٢٠٠٠٠٠) يتم دفعه بالدنانير الاردنية على اية بضائع مستورده للاردن بواسطة شركة جوردان هنت اويل كومبانى او بواسطة مستخدميه او مقاوليها الفرعيين بدون جمارك ورسوم وتكاليف ويتم التصرف بها في الاردن بطريقة تخضع للعبء المالي وذلك بدون اية حاجة لاشعار عدلي او اجراء قضائي .

ويجوز للوزارة ان تطلب الدفع وتقضه منا خلال عشرة (١٠) ايام عمل بعد ان تقدموا ببيان خطيا موقعا من موظف مفوض في الوزارة ، عمان ، الاردن يصادق على ان :

(ا) الشخص المذكور هو موظف مفوض حسب الامول يتصرف بالنيابة عن الوزارة .
(ب) المبلغ المطلوب دفعه يمثل الرسوم الجمركية والغرامات والاعباء المستحقه والواجبة الدفع الى الوزارة من المقاول .

(ج) المقاول قد رفض او تخلف عن او اهمل في دفع الرسوم والغرامات والاعباء المذكورة رغم طلب الوزارة اليه ان يفعل ذلك .

(د) الرسوم والغرامات والاعباء المستحقه ناتجة عن التصرف الخاضع للرسوم داخل الاردن ببضائع استوردها المقاول الى الاردن او استوردها مستخدموه او مقاولوه الفرعيون بدون جمارك او اعباء مالية ، ويتوجب ان يدرج بيان الوزارة البضائع والرسوم والغرامات والاعباء العاليه التي تطبق عليها .

وتكون الكفالة البنكية هذه نافذة من تاريخ صدورها وتستمر نافذة الى التاريخ الذي يقدم فيه المقاول والسلطة بياننا خطيا بأن جميع البضائع المضمونة قد تمت اعادة تصديرها من الاردن او ان الجمارك والغرامات والرسوم المترتبة عليها قد دفعت ، او بياننا بأنه قد تم التصرف بالبضائع المضمونة داخل الاردن كبضائع معفاء من الجمارك حسب احكام المادة (١٢) من الاتفاقية اي البيانين اسبق تاريخا .

هـ
ملحق هـ

ملحق و

نموذج لكتاب الاعتماد

من: بنك
السي: سلطة المصادر الطبيعية
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان، الأردن

نرجو العلم اننا بهذا نفتح كتاب الاعتماد غير القابل للنقض والجاهز للاستعمال رقم _____ لصالح سلطة المصادر الطبيعية التابعه للمملكة الأردنية الهاشمية (السلطة) لحساب شركة جوردان هنت اويل كومباني (المقاول) بمبلغ اجمالي لايتجاوز اربعة ملايين (٤٠٠٠٠٠٠) لفترة ثلاث سنوات لضمان محافظـة المقاول على التزاماته بالتنفيذ بمقتضى المادة ٤ (ب) (١) من اتفاقية المشاركة في الانتاج الموقعه فيما بين السلطة والمقاول والمؤرخه _____ (الاتفاقية).

يكون كتاب الاعتماد هذا جاهزا للدفع بدون اية حاجة لاشعار عدلي او اجراء قضائي عندما تحقق الشروط الواردة هنـهـا .

اذا قررت السلطة خلال خمسة عشر (١٥) يوما قبل الانتهاء من مرحلة التنقيب الاولى ان المقاول لم يف بالتزاماته الواردة بالمادة ٤ (ب) (١)، يجوز للسلطة ان تعطي اشعاراً خطياً بالاخلال للمقاول مع نسخه لنا . ويجوز للسلطة حينئذ ان تطلب الدفع بمقتضى هذا الكتاب ويتوجب اتمام الدفع للسلطة خلال عشرة (١٠) ايام عمل بعد تسلم اشعار خطي موقع من قبل رئيس السلطة او اي موظف بالسلطة مخول بذلك مع نسخه للمقاول يذكر فيها ان :

(١) انها تقع خلال خمسة عشر (١٥) يوما قبل الانتهاء من مرحلة التنقيب الاولى، و (ب) المقاول قد تخلف من تنفيذ جميع التزاماته او جزء منها بمقتضى المادة ٤ (ب) (١) من الاتفاقية .

ان تاريخ انتهاء خطاب الاعتماد هو _____ ١٩٨٩ . يخضع كتاب الاعتماد هذا الى العرف والممارسات الموحدتين للاعتمادات المستنديه (تنقيح ١٩٨٣) نشرة غرفة التجارة الدوليـه رقم (٤٠٠) .

البنـك _____

ملحق ز

نموذج كتاب اعتماد _____

من: البنك
السي: سلطة المصادر الطبيعية
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان، الأردن

ايها السيد _____

نرجو العلم اننا بهذا ، وبناء على طلب شركة جوردان هنت اويل كومباني ، نفتح كتاب الاعتماد غير القابل للنقض والجاهز للاستعمال لصالحكم ونحولكم السحب علينا بمبلغ اجمالي لايتجاوز مليوني (٢٠٠٠٠٠٠) دولار امريكي ونلتزم لكم بأن كل اشعارات السحب التي تتم بمقتضى وطبقا لشروط هذا الاعتماد سيتم الوفاء بها من جانبنا اذا قدمت للبنك في او قبل _____

او اي تاريخ آخر ، حال تقديم الوثائق التالية :

- (١) اشعار سحب المستفيد المسحوب على البنك .
- (٢) شهادة المستفيد الموقعه من الرئيس او اي موظف من السلطة مخول بذلك مع نسخه لشركة جوردان هنت اويل كومباني تنص على مايلي:

- (أ) انها خلال خمسة عشر (١٥) يوما قبل _____ ١٩٨٨ ، و
- (ب) اشعر البنك المقاول بأنه لن يجدد خطاب الاعتماد الجاهز للدفع ، و
- (ج) شركة جوردان هنت اويل كومباني فشلت في توفير كتاب اعتماد بديل كما هو منصوص عليه في المادة ٣٢ (ب) من اتفاقية المشاركة في الانتاج بين السلطة وشركة جوردان هنت اويل كومباني .
- (د) انها خلال خمسة عشر (١٥) يوما قبل الانتهاء من مرحلة التنقيب الاولى ، و
- (هـ) ان شركة جوردان هنت اويل كومباني قد فشلت باداء كل او جزء من التزاماتها بمقتضى المادة الرابعه (٤) (ب) (١) من اتفاقية المشاركة في الانتاج الموقعه بين السلطة وشركة جوردان هنت اويل كومباني .

المؤرخه _____

هـكـاهـنـ الـفـهـل

١١- ثلاثة ممثلين عن القطاع الخاص يتم تعيينهم لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

ب- يعين الاعضاء المنصوص عليهم في البنود من (٣ - ١٠) من الفقرة (١) من هذه المادة بقرار من الوزير المختص أو رئيس أى من تلك الجهات حسب مقتضى الحال .

المادة ٥-١- يعقد المجلس اجتماعاته بدعوة من الرئيس أو نائبه في حالة غيابه مرة واحدة كل شهرين على الأقل وكذا دعت الحاجة إلى ذلك ويكون أى اجتماع يعقده المجلس قانونيا بحضور اأعضاء على أن يكون الرئيس أو نائبه واحدا منهم ويتخذ قراراته بأجهاع أو بأكثرية الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذى كان رئيس الاجتماع قد صوّت معه .

ب- يعين الوزير من بين موظفي الصندوق أمين سر للمجلس يكون مسؤولا عن اعداد جدول أعمال المجلس وتكوين محاضر اجتماعاته وقراراته ومراسلاته وحفظ التوقيود والملفات الخاصة به .

المادة ٦- تتكون الموارد المالية للصندوق من المصادر التالية :

١- الخصومات المرسدة له في قانون الموازنة العامة .

ب- الأموال التي يتم تحصيلها بمقتضى قانون ضريبة الخانات الاجتماعية المعمول به .

ج- ريع الأموال المتسولة وغير المتسولة للصندوق ووارداته من استثمارها .

د- التبرعات والهبات والوصايا التي تقدمها أى جهة رسمية أو أهلية داخل المملكة بموافقة المجلس .

هـ- أى موارد أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس .

المادة ٧- يعمل الصندوق على تحقيق الاهداف التالية وتنفق امواله على تنفيذها وفقا لاحكام هذا القانون :

١- حماية ورعاية الافراد والامر المحتاجة من خلال تقديم المعونة المالية المتكررة أو الطارئة لهم أو لهم .

ب- العمل على توفير فرص العمل أو الانتاج للفرد أو الأسرة أو زيادتها وذلك من خلال التاهيل المهني أو الجسدي .

ج- التوصية لوزارة الصحة بصرف بطاقات تامين صحي لغير المتقدمين من المنتسبين من خدمات الصندوق وفقا للاحكام والشروط المنصوص عليها في نظام التأمين الصحي المدني المعمول به .

د- توفير التدريب المهني للفئات المنتفعة من الصندوق لدى المؤسسات والجهات المختصة بذلك .

هـ- اجراء البحوث العلمية والدراسات الميدانية المتعلقة بالصندوق وأوجه نشاطه .

المادة ٨- تنطبق بالمجلس المسؤوليات والصلاحيات التالية :

١- وضع السياسة العامة للصندوق .

ب- متابعة توفير الموارد المالية اللازمة للعمل على تنفيذها .

ج- اقرار الخطة المالية لاستثمار أموال الصندوق وتبنيها .

د- اقرار الموازنة السنوية التقديرية للصندوق .

هـ- اقرار الميزانية العامة والحسابات الختامية للصندوق .

و- اصدار مشاريع الأنظمة الخاصة بالصندوق .

ز- اصدار التعليمات اللازمة لتحديد الفئات المستحقة للمعونة من الصندوق وشروط استحقاقها لها .

ح- اقرار التقرير السنوي للصندوق ورسمه إلى مجلس الوزراء .

ط- اقرار القرارات والبيانات المتعلقة بمصادف الصندوق .

ي- اصدار التعليمات التنفيذية والتنظيمية الداخلية والإدارية والمالية للصندوق بما يكفل تحقيق أغراضه متى أن لا تتعارض مع احكام هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بهتفشاء أو تخالفها .

المادة ٩- يعين المدير العام للصندوق ويحدد راتبه وسائر حقوقه المالية ونهى خدماته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ١٠- يقولى المدير المهام والصلاحيات التالية :

١- تنفيذ السياسة العامة للصندوق والقرارات التي يصدرها المجلس .

ب- الاشراف على الموظفين والمستخدمين العاملين في الصندوق .

ج- اعداد مشروع الموازنة التقديرية للصندوق وعرضها على المجلس .

د- اعداد مشروع ميزانية الصندوق وحساباته الختامية للسنة المنتهية وعرضها على المجلس .

هـ- أية صلاحيات أخرى يفوضها له المجلس أو تنسب له بموجب الأنظمة التي تصدر بموجب هذا القانون .

المادة ١١- تتولى أجهزة الوزارة القيام بأعمال الصندوق وللوزير أن ينتدب من يراه مناسبا من موظفي الوزارة لذلك الغرض .

المادة ١٢- ١- تعتبر أموال الصندوق من الأموال العامة وتطبق عليها احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به ، وتحقيقا لأغراض هذه الفقرة يارس المدير صلاحيات الحكم الإداري فيما يتعلق بالاستحقاقات الختامية كما يمارس المجلس صلاحيات لجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عليها في ذلك القانون .

ب- تعفى معاملات ودعاوى وإهلاك الصندوق وأمواله ووارداته من الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية والطابع على اختلاف أنواعها .

ج- يخضع الصندوق لرقابة وتدقيق ديوان المحاسبة .

المادة ١٣- لمجلس الوزراء اصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٤- يلغى أى قانون أو تشريع آخر تتعارض احكامه مع هذا القانون .

المادة ١٥- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٦/٩/١

الحسن بن طلال

وزير الداخلية حسن التكايد	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب الجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الخارجية طاهر المصري	وزير المواصلات محي الدين الحسيني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء نوفان الهنداوي	وزير العمل والتضمية الاجتماعية الهندس خالد الحاج حسن
وزير الاشغال العامة الهندس محبوب الحوامده	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير شؤون الارض المحتلة مروان دودين	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبوب
وزير الزراعة الهندس احمد حفيان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير التكوين والمصناعة والتجارة د. رجائي المشر
وزير الشباب د. عبد الحيات	وزير النقل رجائي التجاني	وزير الصحة د. زيد حيزة	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمد الخطيب

نحس الحس بن طهرل نأب جهولة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٦

قانون معدل لقانون صندوق الاسكان العسكري

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون صندوق الاسكان العسكري لسنة ١٩٨٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرا عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٨٦/٦/١ .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٦) من القانون الاصلي بالفانص البند (ب) من الفقرة ١ منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

(ب - ان يكون الحد الاقصى للقرض خمسة آلاف دينار معناه من المادة) .

١٩٨٦/١/١

الحسن بن طلال

وزير الداخلية حسن الكايد	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الخارجية طاهر المصري	وزير المواصلات محي الدين الحسيني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء نوفان الهنداوي	وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن
وزير الاشغال العمالية المهندس محمود الحوايد	وزير الاوقاف والشؤون والمفتنسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب	وزير شؤون الارض المحطة مروان دودين	وزير الشؤون البلدية والتقوية والبيئة مروان الحمود
وزير الزراعة المهندس احمد دحقان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير الطاقة والتقوية المعدنية د. هشام الخطيب	وزير التكوين والمصناعة والتجارة د. رجائي المشر
وزير الشباب د. عبد الحيات رجائي	وزير النقل د. زيد حمزة	وزير الصحة المعدل رياض الشكمه	وزير الاعلام والثقافة والتقوية والبيئة محمّد الخطيب

نحس الحس بن طهرل نأب جهولة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٦

قانون معدل لقانون الجيش الشعبي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الجيش الشعبي لسنة ١٩٨٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٧) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها :
(وذلك بعد ادائه من قبل محكمة عسكرية) .

١٩٨٦/١/١

الحسن بن طلال

وزير الداخلية حسن الكايد	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الخارجية طاهر المصري	وزير المواصلات محي الدين الحسيني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء نوفان الهنداوي	وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن
وزير الاشغال العمالية المهندس محمود الحوايد	وزير الاوقاف والشؤون والمفتنسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب	وزير شؤون الارض المحطة مروان دودين	وزير الشؤون البلدية والتقوية والبيئة مروان الحمود
وزير الزراعة المهندس احمد دحقان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير الطاقة والتقوية المعدنية د. هشام الخطيب	وزير التكوين والمصناعة والتجارة د. رجائي المشر
وزير الشباب د. عبد الحيات رجائي	وزير النقل د. زيد حمزة	وزير الصحة المعدل رياض الشكمه	وزير الاعلام والثقافة والتقوية والبيئة محمّد الخطيب

نحس المحسن بن طهول نائب جهوة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٢١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والشوابع
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٦

قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٨٦) ويقرأ مع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل البند (١) من الفقرة (١٢) من المادة (٢) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (ولا يسري ذلك على جميع معاملات الشفعة والاولوية التي تم تسجيلها قبل نفاذ هذا القانون) الواردة في آخره ويستعاض عنها بالعبارة التالية (وتعتبر الرسوم المدفوعة من قبل الشفعة او من اصحاب الاولوية او المحكوم لهم بالشفعة قبل العمل بهذا القانون وكأنها مدفوعة بموجبه ولا يجوز ردها او سماع الدعوى بشأنها) .

١٩٨٦/١/١

الحسن بن طلال

وزير الداخلية حسن الكايد	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الخارجية طاهر المصري	وزير المواصلات محي الدين الحسيني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ذوقان الهنداوي	وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن
وزير الاشغال العمالية المهندس محمود الحوامدة	وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير شؤون الارض المحتلة مروان دودين	وزير الشؤون البلدية والتقوية والبيئة مروان الحمود
وزير الزراعة المهندس احمد دحقان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير التكوين والصناعة والتجارة د. رجائي المعشر
وزير الشباب د. عبد النحيت	وزير النقل رجائي النجاني	وزير التخطيط طاهر كنعان	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمد الخطيب

نحس المحسن بن طهول نائب جهوة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٢١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والشوابع
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٦

قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٨٦) ويقرأ مع القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل البند (ب) من الفقرة (٢) من المادة (١٣) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية (وفي قضايا الاعتراض على جداول حقوق الاراضي اذا كانوا اكثر من عشرة اشخاص في القضية الواحدة) بعد عبارة (حقوق المياه اذا كانوا اكثر من شخص واحد) الواردة فيها .

١٩٨٦/١/١

الحسن بن طلال

وزير الداخلية حسن الكايد	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الخارجية طاهر المصري	وزير المواصلات محي الدين الحسيني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ذوقان الهنداوي	وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن
وزير الاشغال العمالية المهندس محمود الحوامدة	وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير شؤون الارض المحتلة مروان دودين	وزير الشؤون البلدية والتقوية والبيئة مروان الحمود
وزير الزراعة المهندس احمد دحقان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير التكوين والصناعة والتجارة د. رجائي المعشر
وزير الشباب د. عبد النحيت	وزير النقل رجائي النجاني	وزير التخطيط طاهر كنعان	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمد الخطيب

نحس الحسن بن طرول نائب جهره الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/٨/٣١
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٨٦

نظام ضريبة المفادرة

صادر بالاستناد الى الفقرة (١) من المادة (١٦) من
قانون الضريبة الإضافية رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام ضريبة المفادرة لسنة ١٩٨٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الضريبة المنصوص عليها في البند (٣) من الفقرة (١) من المادة (١٤) من القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ لتصبح على النحو التالي :

(يستوفى عن كل مسافر غير أردني يفسد الملكة بطريق الجو أو البحر ضريبة مقدارها ثلاثة دنائير من كل سفرة) .

١٩٨٦/٨/٣١

الحسن بن طرول

وزير الداخلية حسن الكايد	وزير دولة للشؤون البرلمانية ده سامي جوده	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير المواصلات مهي الدين الحسيني	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة نوفان الهنداوي	وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن	
وزير الأشغال العامة المهندس محمود الحوامده	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ده الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود	
وزير التربية والتعليم العالي ده ناصر الدين الاسد	وزير الطاقة والتربية المدنية ده هشام الخطيب	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود	
وزير الشباب ده عبد الحيات رجائي الدجاني	وزير النقل والتخطيط ده زيد حنزه	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمّد الخطيب	

نحس الحسن بن طرول نائب جهره الملك المعظم

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/٨/٣١
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٦

نظام معدل لنظام التنظيم الاداري لوزارة الصحة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التنظيم الاداري لوزارة الصحة لسنة ١٩٨٦) ويقرأ مع النظام رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (ب) من المادة ١٢ من النظام الاصيل بالغاء عبارة (مديرية الخدمات الطبية وتتكون من الاسماء التالية) الواردة في مطلعها ويستعاض عنها بالعبارة التالية : (مديرية الشؤون الطبية وتتكون من الاسماء التالية) .

١٩٨٦/٨/٣١

الحسين بن طرول

وزير الداخلية حسن الكايد	وزير دولة للشؤون البرلمانية ده سامي جوده	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير المواصلات مهي الدين الحسيني	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة نوفان الهنداوي	وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن	
وزير الأشغال العامة المهندس محمود الحوامده	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ده الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود	
وزير التربية والتعليم العالي ده ناصر الدين الاسد	وزير الطاقة والتربية المدنية ده هشام الخطيب	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود	
وزير الشباب ده عبد الحيات رجائي الدجاني	وزير النقل والتخطيط ده زيد حنزه	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمّد الخطيب	

تعليمات اسس النجاح والاكمال والرسوب في المرحلتين الانزامية والثانوية ومراكز التدريب

تعتمد الملاحق المرفقة بديلا عن مبادئها في تعليمات اسس النجاح والاكمال والرسوب في المرحلتين الانزامية والثانوية ومراكز التدريب رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ .
وزير التربية والتعليم

ملحق رقم - ٥ -

المباحث المقررة للصف الثالث الثانوي الادبي للعام

الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٦

المبحث وفروعه	عدد حصص المبحث	توزيع الحصص لفروع المبحث	النهاية المعظمي لعلامة المبحث
١. التربية الاسلامية (اجباري للمسلم)	٣	١	٣٠
أ. القرآن الكريم (تلاوة وحفظ وتفسير)		٢	٦٠
ب. التربية الاسلامية			١٠
ج. المطالعة الاضافية			١٠٠
٢. اللغة العربية (اجباري)	٧	١	٢٠
أ. المطالعة والنصوص والمطالعة الاضافية		١	٢٠
ب. القواعد		١	٢٠
ج. التعبير والنشاط المكتبي		٢	٢٠
د. تاريخ الادب		١	٢٠
هـ. البلاغة والعروض والنقد		١	٢٠
و. قراءات اضافية		١	٢٠
٣. اللغة الانجليزية (اجباري)	٦		١٠٠
أ. القراءة والاستيعاب		٢	٢٠
ب. التمارين اللغوية		٢	٢٠
ج. الإنشاء والكتابة الموجهة		٢	٢٠
د. القراءة الاضافية		٢	٢٠
٤. التاريخ العربي الحديث (اجباري)	٢		١٠٠
٥. الرياضيات العامة (اجباري)	٢		١٠٠
٦. المجتمع العربي والقضية الفلسطينية (اختياري)	٢		١٠٠
أ. المجتمع العربي		١	٥٠
ب. القضية الفلسطينية		١	٥٠
٧. جغرافية الوطن العربي (اختياري)	٣		١٠٠
٨. العلوم العامة (اختياري)	٣		١٠٠
٩. التربية الرياضية	١		١٠٠
١٠. العلوم المنزلية (للثلاث)	١		١٠٠

ملاحظات :

١. يدرس الطالب جميع المباحث الاجبارية ، ويختار الطالب المسلم مبحثا آخر من المباحث الاختيارية ، أما الطالب غير المسلم فيختار مبحثين آخرين من المباحث الاختيارية .
٢. تكون حصصا لمحتفي التربية الرياضية والعلوم المنزلية على شكل أنشطة عملية يقوم بها الطلبة ، ولا يقيم هذان المبحثان بعلامه تدخل في المجموع العام .
٣. يكون المجموع العام لعدد الحصص بحسب المباحث التي يدرسها الطالب .
٤. يكون المجموع العام للنهايات المعظمي لعلامات المباحث (٦٠٠) .

ملحق رقم ٦
المباحث المقررة للصف الثالث الثانوي العلمي
للعام الدراسي ١٩٨٧ / ١٩٨٦

المبحث وفروعه	عدد حصص المبحث	توزيع الحصص لفروع المبحث	النهاية المعظمي لعلامة المبحث
١. التربية الاسلامية (اجباري للمسلم)	٣	١	٣٠
أ. القرآن الكريم (تلاوة وحفظ وتفسير)		٢	٦٠
ب. التربية الاسلامية			١٠
ج. المطالعة الاضافية			١٠٠
٢. اللغة العربية (اجباري)	٥	١	٢٠
أ. المطالعة والنصوص والمطالعة الاضافية		١	٢٠
ب. القواعد		١	٢٠
ج. التعبير		١	٢٠
د. تاريخ الادب		١	٢٠
هـ. البلاغة والعروض والنقد		١	٢٠
٣. اللغة الانجليزية (اجباري)	٥		١٠٠
أ. القراءة والاستيعاب		٢	٢٠
ب. التمارين اللغوية		٢	٢٠
ج. الإنشاء والكتابة الموجهة		٢	٢٠
د. القراءة الاضافية		٢	٢٠
٤. الرياضيات (اجباري)	٦		١٠٠
٥. الفيزياء (اجباري)	٥		١٠٠
٦. الكيمياء (اختياري)	٢		١٠٠
٧. الاحياء (اختياري)	٢		١٠٠
٨. المجتمع العربي والقضية الفلسطينية (اجباري)	٢		١٠٠
أ. المجتمع العربي		١	٥٠
ب. القضية الفلسطينية		١	٥٠
٩. التربية الرياضية	١		١٠٠
١٠. العلوم المنزلية (للثلاث)	١		١٠٠

ملاحظات :

١. يدرس الطالب جميع المباحث الاجبارية ، واحد المبحثين الاختياريين الكيمياء أو الاحياء .
٢. تكون حصصا لمحتفي التربية الرياضية والعلوم المنزلية على شكل أنشطة عملية ، يقوم بها الطلبة ولا يقيم هذين المبحثين بعلامه تدخل في المجموع العام للطالب .
٣. يكون المجموع العام لعدد الحصص بحسب المباحث التي يدرسها الطالب .
٤. يكون المجموع العام للنهايات المعظمي لعلامات المباحث (٦٠٠) .

ملحق رقم ٩
المباحث المقررة للصف الثالث الثانوي التجاري
للعام الدراسي ١٩٨٦ / ١٩٨٧

المبحث وفروعه	عدد حصص المبحث	توزيع الحصص للمعظمي للمعظمي للمعظمي للمعظمي	النهاية المعظمي للمعظمي للمعظمي
١. التربية الإسلامية (اجباري للمسلم)	٢		١٠٠
٢. اللغة العربية (اجباري)	٦		١٠٠
أ. المطالعة والنصوص والمطالعة الإضافية		٢٠	
ب. التواضع		٢٠	
ج. التعبير والنشاط المكتبي		٢٠	
د. تاريخ الأدب		٢٠	
هـ. البلاغة والتفنيد		٢٠	
٣. اللغة الإنجليزية (اجباري)	٦		١٠٠
أ. القراءة والاستيعاب		٣٠	
ب. التمارين اللغوية		٢٠	
ج. الانشاء والكتابة الموجهة		٢٠	
د. القراءة الإضافية		٢٠	
٤. الرياضيات العامة (اجباري)	٢		١٠٠
٥. المحاسبة ومسك الدفاتر (اجباري)	٥		١٠٠
٦. السكرتارية وأعمال المكاتب (اجباري)	٢		١٠٠
٧. مبادئ الاقتصاد والقانون التجاري (اختياري)	٢		١٠٠
٨. المراسلات التجارية (اختياري)	٢		١٠٠
٩. الرياضيات المالية (اختياري)	٢		١٠٠
١٠. الطبعات (العربية والانجليزية) (اجباري)	٦		١٠٠
أ. الطباعة العربية		٣٠	
ب. الطباعة الإنجليزية		٣٠	
١١. التربية الرياضية	١		١٠٠

ملاحظات

١. يدرس الطالب جميع المباحث الإجبارية ، ويختار الطالب المسلم بحثاً آخر من المباحث الاختيارية ، أما الطالب غير المسلم فيختار بحثين آخرين من المباحث الاختيارية .
٢. يدرس الطالب مادة الاقتصاد في الفصل الأول ومادة القانون التجاري في الفصل الثاني .
٣. تكون حصة بحث التربية الرياضية على شكل أنشطة عملية يقوم بها الطلبة ، ولا يقيم هذا البحث بعلامة تدخل في المجموع العام للطلاب .
٤. يكون المجموع العام لعدد الحصص بحسب المباحث التي يدرسها الطالب .
٥. يكون المجموع العام للنهايات العظمى لعلامات المباحث (٨٠٠) .

ملحق رقم ١٢
المباحث المقررة للصف الثالث الثانوي الزراعي
للعام الدراسي ١٩٨٦ / ١٩٨٧

المبحث وفروعه	عدد حصص المبحث	توزيع الحصص للمعظمي للمعظمي للمعظمي	النهاية المعظمي للمعظمي للمعظمي
١. التربية الإسلامية - اجباري للمسلم	٢		١٠٠
٢. اللغة العربية - اجباري	٢		١٠٠
٣. البستنة الشجرية والبستنة الخضرية - اجباري	٣		١٠٠
٤. الانتاج الحيواني - اجباري	٢		١٠٠
٥. الآلات الزراعية والمشاغل - اجباري	٢		١٠٠
٦. وقاية النباتات - اجباري	٢		١٠٠
٧. اللغة الإنجليزية - اختياري	٢		١٠٠
٨. الصناعات الغذائية واللبان - اختياري	٢		١٠٠
٩. الارشاد والتعاون - اختياري	١		١٠٠
١٠. إدارة المزرعة - اختياري	١		١٠٠
١١. التدريب العملي - اجباري	٢١		١٠٠
١٢. التربية الرياضية	١		—

ملاحظات

١. يدرس الطالب جميع المباحث الإجبارية ، ويختار الطالب المسلم بحثاً آخر من المباحث الاختيارية ، أما الطالب غير المسلم فيختار بحثين آخرين من المباحث الاختيارية .
٢. تكون حصة بحث التربية الرياضية على شكل أنشطة عملية يقوم بها الطلبة ، ولا يقيم هذا البحث بعلامة تدخل في المجموع العام للطلاب .
٣. يكون المجموع العام لعدد الحصص بحسب المباحث التي يدرسها الطالب .
٤. يكون المجموع العام للنهايات العظمى لعلامات المباحث (٨٠٠) .

مكتبة

ملحق رقم ١٥
المباحث المقررة للصف الثالث الثانوي الصناعي
للعام الدراسي ١٩٨٦ / ١٩٨٧

المبحث وفروعه	عدد حصص	توزيع الحصص لنوع المبحث	النهاية المعظمى لعلامة المبحث
١. التربية الإسلامية - اجباري للمسلم	٢		١٠٠
٢. اللغة العربية - اجباري	٢		١٠٠
٣. علم الصناعة - اجباري	٣ تخصص		١٠٠
٤. التدريب العملي - اجباري	١٩ تخصص		١٠٠
٥. الرسم الصناعي - اجباري	٤ تخصص		١٠٠
٦. الرياضيات - اجباري	٣		١٠٠
٧. الفيزياء - اجباري	٤		١٠٠
٨. اللغة الأجنبية - اختياري	٢		١٠٠
٩. الكيمياء الصناعية - اختياري	١		١٠٠
١٠. الأمن والتنظيم الصناعي - اختياري	١ ادارة		١٠٠
١١. التربية الرياضية	١		١٠٠
ملاحظات			—

١. يدرس الطالب جميع المباحث الاجبارية ، ويختار الطالب المسلم مبحثا اخر من المباحث الاختيارية ، أما الطالب غير المسلم فيختار مبحثين آخرين من المباحث الاختيارية .
٢. تكون حصة مبحث التربية الرياضية على شكل أنشطة عملية يقوم بها الطلبة ، ولا يقيم هذا المبحث بعلامة تدخل في المجموع العام للطلاب .
٣. يكون المجموع العام لعدد الحصص بحسب المباحث التي يدرسها الطالب .
٤. يكون المجموع العام للنهايات المعظمى لعلامات المباحث (٨٠٠) .

ملحق رقم ١٨
المباحث المقررة للصف الثالث الثانوي التبريفي
للعام الدراسي ١٩٨٦ / ١٩٨٧

المبحث وفروعه	عدد حصص المبحث	توزيع الحصص لنوع المبحث	النهاية المعظمى لعلامة المبحث
١. التربية الإسلامية - اجباري للمسلم	٢		١٠٠
٢. اللغة العربية - اجباري	٢		١٠٠
٣. اللغة الانجليزية - اجباري	٥		١٠٠
١. القراءة والاستيعاب		٣٠	
ب. التمارين اللغوية		٢٠	
ج. الانشاء والكتابة الموجهة		٢٠	
د. القراءة الإضافية		٢٠	
٤. الامراض والتبريف - اجباري	٤		١٠٠
٥. الادوية والمحاليل - اجباري	٢		١٠٠
٦. الاحياء - اجباري	٣		١٠٠
٧. التغذية - اختياري	١		١٠٠
٨. علم النفس - اختياري	١		١٠٠
٩. الرياضيات العامة - اختياري	٣		١٠٠
١٠. الكيمياء اختياري	٢		١٠٠
١١. التدريب في المستشفيات - اجباري	١٨		١٠٠
١٢. التربية الرياضية	١		—

ملاحظات

١. يدرس الطالب جميع المباحث الاجبارية ، ويختار الطالب المسلم مبحثا اخر من المباحث الاختيارية ، أما الطالب غير المسلم فيختار مبحثين آخرين من المباحث الاختيارية .
٢. تكون حصة مبحث التربية الرياضية على شكل أنشطة عملية يقوم بها الطلبة ، ولا يقيم هذا المبحث بعلامة تدخل في المجموع العام للطلاب .
٣. يكون المجموع العام لعدد الحصص بحسب المباحث التي يدرسها الطالب .
٤. يكون المجموع العام للنهايات المعظمى لعلامات المباحث (٨٠٠) .

ملحق رقم ٢١
المباحث المقررة للصف الثالث الثانوي الفندقي
للعام الدراسي ١٩٨٦ / ١٩٨٧

المبحث وفروعه	عدد حصص المبحث	النهاية العظمى لعلامة المبحث
١. التربية الإسلامية - اجباري للمسلم	٢	١٠٠
٢. اللغة العربية - اجباري	٢	١٠٠
٣. اللغة الإنجليزية - اجباري	٢	١٠٠
٤. تحضير وإنتاج وخدمة الطعام والشراب - اجباري		
أ. تحضير وإنتاج الطعام	النظري ٤ العملي ٧	
ب. خدمة الطعام والشراب	٣	٧
٥. الإيواء (الاستقبال والتدبير الفندقي) - اجباري	٣	٧
٦. كيمياء الغذاء ، تغذية وصحة ملبة - اجباري	٢	١٠٠
٧. حسابات فندقية - اختياري	٢	١٠٠
٨. مبادئ الإدارة وقانون العمل والعمل - اختياري	٢	١٠٠
٩. اللغة الفرنسية - اختياري	٢	١٠٠
١٠. التربية الرياضية	١	—

ملاحظات

١. يدرس الطالب جميع المباحث الإلزامية ، ويختار الطالب المسلم بحثاً آخر من المباحث الاختيارية ، أما الطالب غير المسلم فيختار مبحثين آخرين من المباحث الاختيارية .
٢. تكون حصة مبحث التربية الرياضية على شكل أنشطة عملية يقوم بها الطلبة ، ولا يقيم هذا المبحث بعلامة تدخل في المجموع العام للطالب .
٣. يكون المجموع العام لعدد الحصص بحسب المباحث التي يدرسها الطالب .
٤. يكون المجموع العام للنهايات العظمى لعلامات المباحث (٧٠٠) .

تصحيح خطأ

وقعت الأخطاء المطبعية المبينة في أدناه في النظام رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ - نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الأتراض الزراعي المنشور في عدد الجريدة الرسمية ٣٤٢ الصادر بتاريخ ١/١٩٨٦ وتصويبها كما هو مبين إزاء كل منها .

موقع الخطأ الصفحة المادة الفقرة	الخطأ	الصواب
١٥٠١ ١	ويقرأ مع النظام رقم ٣ لسنة ١٩٦٦	ويقرأ مع النظام رقم ٣ لسنة ١٩٦٣
١٥٠١ ٢	ج امضى في الدرجة الاولى ست سنوات على الأقل .	امضى في الدرجة الاولى (١) ست سنوات على الأقل .